وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعـة زيـــان عاشور الجلفـــة
كليـة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسـم العلوم المالية والمحاسبة

أطـروحـة مقدمة لنيل شهادة دكتـوراه الطور الثالث

الشعبة: علوم مالية ومحاسبية
التخصص: مالية وبنوك إسلامية

العنوان

أثر تطبيق منتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر على استقطاب الأموال خارج القطاع المصرفي –دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية الجزائرية-

من إعـداد
محمد عبد الوهاب شاني

المناقشة بتاريخ **2024/06/13** من طرف اللجنة المكونة من:

بن خليف طارق	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجلفة	رئيسا
حديدي آدم	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجلفة	مشرفا ومقررا
ماجي عبد المجيد	دكتور محاضر -أ-	جامعة الجلفة	مشرفا مساعدا
شيبوط سليمان	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجلفة	عضواً مناقشا
براهمي فوزية	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجلفة	عضواً مناقشا
بوجلال أحمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأغواط	عضواً مناقشا
نبق قويدر	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأغواط	عضواً مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Ziane Achour University of Djelfa

Faculty of Economic Sciences, Commercial Sciences and Management Sciences

Department Finance and Accounting

PhD Thesis Third Phase

Division: Science of Finance and Accounting

Specialty: Islamic Banking and Finance

Title:

Impact of Islamic Banking Products on Attracting Funds Outside the Banking Sector in Algeria: A Field Study of a Sample of Algerian Commercial Banks

Prepared by: Mohamed Abdelouaheb Chani

Discussed and publicly approved on 13/06/2024 By the committee composed of:

Benkhelif Tarek	**Professor**	**University of Djelfa**	**President**
Hadidi Adem	**Professor**	**University of Djelfa**	**Rapporteur**
Madji Abdelmadjid	**Lecturer Professor "A"**	**University of Djelfa**	**Assistant Advisor**
Chibout Sliman	**Professor**	**University of Djelfa**	**Examiner**
Brahmi Fouzia	**Professor**	**University of Djelfa**	**Examiner**
Boudjellal Ahmed	**Professor**	**University of Laghouat**	**Examiner**
Nebeg Kouider	**Professor**	**University of Laghouat**	**Examiner**

University Year: 2023-2024

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعـة زيـــان عاشور الجلفـــة
كليـة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسـم المالية والمحاسبة

أطـروحـة مقدمة لنيل شهادة دكتـوراه الطور الثالث

الشعبة: علوم مالية ومحاسبية
التخصص: مالية وبنوك إسلامية

العنوان

أثر تطبيق منتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر على استقطاب الأموال خارج القطاع المصرفي –دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية الجزائرية-

من إعداد الطالب: شاني محمد عبد الوهاب
الأستاذ المشرف: حديدي آدم

السنة الجامعية: 2024/2023

كلمة شكر

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه أما ما بعد ...

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير للأستاذ المشرف والاستاذ المشرف المساعد

" أ. د. آدم حديدي"، " د. عبد المجيد ماجي "

على كل المجهودات المبذولة وعلى كل التوجيهات والنصائح

جزاهم الله عني خير الجزاء

كما أتقدم بالشكر لكل من ساهم في هذا العمل من قريب أو بعيد

الإهداء

الحمد لله فاتح الأبواب مسهل الصعاب موفق العباد

الحمد لله الذي وفقني في إنجاز هذا العمل

وما توفيقي إلا بالله رب العالمين

أهدي ثمرة هذا العمل إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله ورعاهما

كما أهديه إلى كل إخوتي

وإلى كل الأصدقاء والزملاء

وإلى كل من علمني حرفا .... أساتذتي الأجلاء

وإلى كل من ساهم فيه من قريب أو بعيد

الملخص:

هذه الدراسة تهدف إلى تحديد تأثير تطبيق منتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر على استقطاب الأموال خارج القطاع المصرفي. لتحقيق هذا الهدف، استُخدمت استبانة كأداة لقياس مدى الأثر، من خلال استطلاع آراء عينة من الإطارات لدى البنوك التجارية الجزائرية ومجموعة من الأكاديميين المهتمين بالصيرفة الإسلامية. كشفت الدراسة عن عدة نتائج رئيسية، أبرزها أنَّ منتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر تساهم بشكل ضعيف في استقطاب الأموال خارج القطاع المصرفي، ويعزى ذلك إلى عدة عوامل ومتطلبات، منها الحاجة إلى إنشاء نظام مركزي إسلامي يسمح للبنوك الإسلامية بالنمو والتطور، أو على الأقل نظام موازي يتعامل مع البنوك الإسلامية بمعاملة خاصة متماشية مع طبيعة نشاطها. كما شددت الدراسة على ضرورة اعتماد سياسات تسويق فعالة تتناسب مع الخصائص الفريدة لمؤسسات الصيرفة الإسلامية في الجزائر ومنتجاتها.

كلمات مفتاحية: صيرفة إسلامية، منتجات الصيرفة الإسلامية، نوافذ مالية إسلامية، أموال خارج قطاع مصرفي، تسرب نقدي.

Abstract:

This study aims to determine the impact of implementing Islamic banking products in Algeria on attracting funds outside the banking sector. To achieve this goal, a survey was used as a tool to measure the extent of the impact, by surveying the opinions of a sample of executives from Algerian commercial banks and a group of academics interested in Islamic banking. The study revealed several key findings, notably that Islamic banking products in Algeria contribute weakly to attracting funds outside the banking sector, attributed to several factors and requirements, including the need to establish an Islamic central system allowing Islamic banks to evolve and grow, or at least a parallel system treating Islamic banks with special consideration aligned with their nature of operations. The study also highlighted the necessity of adopting effective marketing policies that suit the unique characteristics of Islamic banking institutions in Algeria and their offerings.

Keywords: Islamic banking, Islamic banking products, Islamic financial windows, funds outside the banking sector, leakage of funds.

Résumé :

Cette étude vise à déterminer l'impact de la mise en œuvre des produits de la finance islamique en Algérie sur l'attraction des fonds en dehors du secteur bancaire. Pour atteindre cet objectif, une enquête a été utilisée comme outil pour mesurer l'ampleur de l'impact, en interrogeant les opinions d'un échantillon de cadres des banques commerciales algériennes et d'un groupe d'universitaires intéressés par la finance islamique. L'étude a révélé plusieurs résultats clés, notamment que les produits de la finance islamique en Algérie contribuent faiblement à attirer des fonds en dehors du secteur bancaire, en raison de plusieurs facteurs et exigences, notamment la nécessité d'établir un système central islamique permettant aux banques islamiques de se développer, ou au moins un système parallèle traitant les banques islamiques avec une considération spéciale conforme à leur nature d'activité. L'étude a également souligné la nécessité d'adopter des politiques de marketing efficaces adaptées aux caractéristiques uniques des institutions de la finance islamique en Algérie et à leurs offres.

Mots clés: finance islamique, produits de la finance islamique, fenêtres financières islamiques, fonds en dehors du secteur bancaire, fuite des fonds.

الفهارس

المحتوى		الصفحة
كلمة الشكر		.II
الإهداء		.III
ملخص الدراسة		.IV
فهرس المحتويات		.V
فهرس الجداول		.VI
فهرس الأشكال		.VII
فهرس الملاحق		.VIII
فهرس المختصرات		.IX
مقدمة		أ-ي
الفصل الأول: التأصيل النظري للصيرفة الإسلامية		02-46
تمهيد		02
المبحث الأول: ماهية العمل المصرفي الإسلامي وضوابط عمله		03
المطلب الأول	مفهوم البنوك الإسلامية	03
أولا	نشأة العمل المصرفي الإسلامي	03
ثانيا	تعريف البنوك الإسلامية	04
ثالثا	خصائص البنوك الإسلامية	06
رابعا	أنواع البنوك الإسلامية	07
خامسا	أهداف البنوك الإسلامية	10
المطلب الثاني	ضوابط عمل البنوك الإسلامية	12
أولا	الاستناد إلى الشريعة الإسلامية	12
ثانيا	تحريم الاكتناز وأداء حقوق الله والمجتمع في المال	12
ثالثا	الالتزام بقاعدة الغنم بالغرم و الخراج بضمان	12
رابعا	قاعدة الأمور بمقاصدها وقاعدة التيسير ورفع الحرج	13

المطلب الثالث	الفروق الجوهرية بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية	14
المبحث الثاني: ماهية النوافذ والفروع المالية الإسلامية		16
المطلب الأول	تحول البنوك التقليدية إلى البنوك الإسلامية	16
أولا	تعريف تحول البنوك التقليدية نحو العمل المصرفي الإسلامي	16
ثانيا	أسباب تحول البنوك التقليدية نحو العمل المصرفي الإسلامي	16
المطلب الثاني	ماهية الشبابيك والفروع الإسلامية	17
أولا	تعريف شبابيك "النوافذ" الصيرفة الإسلامية	17
ثانيا	تعريف الفروع الإسلامية	19
ثالثا	الفروق الجوهرية بين الشبابيك "النوافذ" والفروع الإسلامية	20
المطلب الثالث	الأهداف من فتح شبابيك وفروع إسلامية	21
أولا	الأهداف من فتح شبابيك وفروع إسلامية	21
ثانيا:	الآثار من فتح شبابيك وفروع إسلامية	21
المبحث الثالث: المصادر والاستخدامات للأموال الاسلامية		23
المطلب الأول	المصادر الداخلية للأموال لدى البنوك الإسلامية	23
أولا	رأس المال	23
ثانيا	الاحتياطات	23
ثالثا	الأرباح المحتجزة أو المرحلة والمخصصات	24
المطلب الثاني	المصادر الخارجية للأموال في البنوك الإسلامية	25
أولا	الودائع الجارية	25
ثانيا	الودائع الاستثمارية	25
ثالثا	الودائع الادخارية (حسابات توفير)	25
المطلب الثالث	استخدامات الأموال لدى البنوك الإسلامية	28
أولا	الخدمات التمويلية	28
ثانيا	الخدمات الاجتماعية	28
ثالثا	الخدمات المصرفية	29

المبحث الرابع: الصيرفة الإسلامية في الجزائر		31
المطلب الأول	تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر	31
أولا	تجربة بنك البركة الجزائري	31
ثانيا	تجربة مصرف السلام الجزائر	35
المطلب الثاني	النوافذ الإسلامية في الجزائر	36
أولا	النوافذ الإسلامية قبل النظام 20-02	36
ثانيا	النوافذ الإسلامية بعد النظام 20-02	38
المطلب الثالث	الاطار القانوني للعمل المصرفي الإسلامي في الجزائر	42
أولا	قراءات في النظام 18-02	42
ثانيا	قراءات في النظام 20-02	43
خلاصة الفصل		46
الفصل الثاني: منتجات الصيرفة الإسلامية		109-48
تمهيد		48
المبحث الاول: منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة المشاركة في الأرباح والخسائر		49
المطلب الأول	مفهوم المضاربة وخطواتها التطبيقية	49
أولا	تعريف المضاربة	49
ثانيا	مشروعية المضاربة والحكمة منها	50
ثالثا	أنواع المضاربة	51
رابعا	الخطوات العملية لإجراء منتج المضاربة لدى البنوك الإسلامية	51
خامسا	الفرق بين المضاربة المشروعة والقروض الربوية	53
المطلب الثاني	مفهوم المشاركة وخطواتها التطبيقية	53
أولا	تعريف المشاركة	54
ثانيا	مشروعية المشاركة	54
ثالثا	أنواع المشاركة في البنوك الإسلامية	55
رابعا	الخطوات العملية لإجراء منتج المشاركة المتناقصة لدى البنوك الإسلامية	55

خامسا	مزايا المشاركة	57
المطلب الثالث	المزارعة والمساقاة	57
أولا	ماهية المزارعة	57
ثانيا	ماهية المساقاة	59
المبحث الثاني: منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على البيوع		61
المطلب الأول	المرابحة وخطواتها التطبيقية	61
أولا	تعريف المرابحة	61
ثانيا	مشروعية المرابحة	61
ثالثا	الأهمية الاقتصادية للمرابحة	62
المطلب الثالث	الخطوات العملية لإجراء منتج المرابحة لدى البنوك الإسلامية	63
المطلب الثاني	السلم وخطواته التطبيقية	65
أولا	تعريف صيغة السلم	65
ثانيا	مشروعية السلم	65
ثالثا	الأهمية الاقتصادية للسلم	66
رابعا	الخطوات العملية لإجراء منتج السلم لدى البنوك الإسلامية	66
المطلب الثالث	الاستصناع وخطواته التطبيقية	68
أولا	تعريف الاستصناع	68
ثانيا	مشروعية الاستصناع	68
ثالثا	الأهمية الاقتصادية للاستصناع	68
رابعا	الخطوات العملية لإجراء منتج الاستصناع لدى البنوك الإسلامية	69
خامسا	الفروق الجوهرية بين السلم والاستصناع	70
المبحث الثالث: منتجات الصيرفة الاسلامية القائمة على المنافع		74
المطلب الأول	الاجارة وخطواتها التطبيقية	74
أولا	تعريف الاجارة	74
ثانيا	مشروعية الاجارة	74

ثالثا	مزايا التمويل بالاجارة	75
رابعا	أنواع الاجارة	75
خامسا	الخطوات العملية لإجراء صيغة الاجارة لدى البنوك الإسلامية	75
المطلب الثاني	الجعالة ومشروهيتها	75
أولا	تعريف الجعالة	75
ثانيا	مشروعية الجعالة	76
ثالثا	الفروق الجوهرية بين الجعالة والاجارة	76
المطلب الثالث	الخدمات المصرفية لدى البنوك الإسلامية	78
المبحث الرابع: منتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر		80
المطلب الأول	منتجات الصيرفة الإسلامية في ضوء النظام 20-02	80
المطلب الثاني	واقع منتجات الصيرفة الإسلامية المستخدمة في البنوك الإسلامية	82
أولا	عرض توزيع التمويلات بحسب صبغ الصيرفة الإسلامية في الجزائر للفترة 2020-2022	82
ثانيا	منتجات الصيرفة الإسلامية المستخدمة في بنك البركة الجزائري	84
ثالثا	منتجات الصيرفة الإسلامية المستخدمة في مصرف السلام الجزائر	90
المطلب الثالث	منتجات الصيرفة الإسلامية المقدمة في البنوك التقليدية	97
أولا	المنتجات المقدمة ببنك الخليج الجزائري	97
ثانيا	المنتجات المقدمة بتراست بنك الجزائر	98
ثالثا	المنتجات المقدمة ببنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر	99
رابعا	المنتجات المستخدمة في بنك الوطني الجزائري	102
خامسا	المنتجات المقدمة بالقرض الشعبي الجزائري	103
سادسا	المنتجات المقدمة بالصندوق الوطني للتوفير والاحتياط –بنك	104
سابعا	المنتجات المقدمة ببنك التنمية المحلية	105
ثامنا	المنتجات المقدمة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية "بـــدر"	106
تاسعا	المنتجات المقدمة ببنك الجزائر الخارجي	107

خلاصة الفصل		109
الفصل الثالث: الأموال خارج القطاع المصرفي		133-111
تمهيد		111
المبحث الأول: ماهية النقود ووظائفها		112
المطلب الأول	مفهوم النقود ونشأتها	112
أولا	نشأة النقود وتطورها	112
ثانيا	تعريف النقود	113
المطلب الثاني	أنواع النقود	114
أولا	النقود السلعية	114
ثانيا	النقود المعدنية	114
ثالثا	النقود الورقية	115
رابعا	النقود الائتمانية	116
المطلب الثالث	أهمية النقود ووظائفها	118
أولا	النقود وسيط للتبادل	118
ثانيا	النقود كمقياس للقيمة	118
ثالثا	النقود كمستودع للقيمة	119
المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول المعروض النقدي		120
المطلب الأول	مفهوم المعروض النقدي	120
المطلب الثاني	مكونات الكتلة النقدية	120
المطلب الثالث	العوامل المحددة للعرض النقدي	121
المبحث الثالث: التسرب النقدي ودوافعه		123
المطلب الأول	مفهوم التسرب النقدي	123
المطلب الثاني	آثار التسرب النقدي	124
المطلب الثالث	دوافع التسرب النقدي	124
المبحث الثالث: التسرب النقدي في الجزائر		126

المطلب الأول	عرض تطور الكتلة النقدية في الجزائر	126
أولا	عرض مكونات النظام المصرفي الجزائري	126
ثانيا	عرض تطور الكتلة النقدية ومكوناتها في الجزائر	127
المطلب الثاني	تطور الودائع المجمعة من طرف المصارف والتداول النقدي خارج القطاع	129
المطلب الثالث	التسرب النقدي والناتج الداخلي الخام	131
خلاصة الفصل		133
الفصل الرابع: الدراسة الميدانية		179-135
تمهيد		135
المبحث الأول: بناء أداة الدراسة		136
المطلب الأول	واقع حسابات الودائع والودائع في حسابات الاستثمار في الجزائر	136
المطلب الثاني	**مكونات ومنهجية الدراسة**	137
أولا	منهجية الدراسة	137
ثانيا	متغيرات الدراسة	138
ثالثا	مجتع الدراسة	138
المطلب الثاني	بناء أداة الدراسة	140
أولا	بناء أداة الدراسة	140
المطلب الثالث	الأساليب الإحصائية المعتمدة في الدراسة	143
المبحث الثاني: اختبار صدق وثبات أداة الدراسة		145
المطلب الأول	اختبار صدق أداة الدراسة	145
أولا	الصدق الظاهري	145
ثانيا	صدق الاتساق الداخلي لعناصر أداة القياس	145
ثالثا	ثبات أداة الدراسة	148
المطلب الثاني	الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق المتغيرات الشخصية	150
أولا	توزيع مفردات العينة حسب متغير نوع التعامل	150

ثانيا	توزيع مفردات العينة حسب متغير المؤهل العلمي	151
ثالثا	توزيع مفردات العينة حسب متغير الخبرة المهنية	152
المطلب الثالث	واقع متغيرات الدراسة حسب أراء المستجوبين	154
أولاً	عرض وتحليل إجابات أفراد العينة لمحور منتجات الصيرفة الاسلامية في الجزائر	154
ثانياً	عرض وتحليل إجابات أفراد العينة لمحور الأموال خارج القطاع المصرفي في الجزائر	161
المبحث الثالث: اختبار صحة الفرضيات		165
المطلب الأول	اختبار الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسية الأولى	165
أولاً	اختبار الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الرئيسية الأولى	166
ثانياً	اختبار الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الرئيسية الأولى	167
ثالثا	اختبار الفرضيات الفرعية الثالثة للفرضية الرئيسية الأولى	168
المطلب الثاني	**اختبار الفرضية الرئيسية الأولى**	170
المطلب الثالث	اختبار الفرضية الرئيسية الثانية	174
	اختبار الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الرئيسية الثانية	174
	اختبار الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الرئيسية الثانية	176
خلاصة الفصل		179
خاتمة		181
قائمة المراجع		185
الملاحق		196

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	أهم الفروق الجوهرية بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية	15
(2-1)	أهم المراحل التي مرّ بها بنك البركة الجزائري	32
(3-1)	أ هم المؤشرات لبنك البركة الجزائري في الفترة (2015-2022)	33
(4-1)	أهم المؤشرات لمصرف السلام في الفترة (2015-2022)	35
(1-2)	الفرق بين حسابات المضاربة في المصارف الإسلامية وحسابات القروض في البنوك الربوية	53
(2-2)	الفروق الجوهرية بين الاستصناع والسلم	71
(3-2)	الفروق الجوهرية بين الجعالة والإجارة	77
(4-2)	عرض توزيع تمويلات بحسب صبغ الصيرفة الإسلامية في الجزائر للفترة	82
(5-2)	توزيع تمويلات بنك البركة الجزائري لسنة 2020	88
(6-2)	توزيع تمويلات مصرف السلام الجزائر لسنة 2020	95
(7-2)	توزيع التمويل الإسلامي حسب الصيغ في بنك الخليج الجزائر لسنة 2020	98
(8-2)	توزيع التمويل الإسلامي حسب الصيغ في تراست بنك الجزائر لسنة 2020	99
(9-2)	توزيع التمويل الإسلامي حسب الصيغ في بنك الإسكان للتجارة والتمويل –الجزائر لسنة 2020	101
(1-3)	عرض تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال فترة 2017-2022	127
(2-3)	تطور الودائع المجمعة من طرف المصارف والتداول النقدي خارج القطاع	129
(3-3)	نسبة الودائع المجمعة من طرف المصارف والكتلة النقدة M2 إلى الناتج الداخلي الخام.	131
(1-4)	عرض تطور حسابات الودائع والودائع في حسابات الاستثمار في الجزائر	136

(2-4)	توزيع الاستبيان الورقي	139
(3-4)	توزيع الالكتروني للاستبيان	139
(4-4)	جزء المتغيرات الشخصية للاستبانة	141
(5-4)	ترميز أسئلة المحور الأول	141
(6-4)	ترميز أسئلة المحور الثاني	142
(7-4)	درجات الإجابة حسب مقياس ليكرت الخماسي	143
(8-4)	مستويات الإجابات ودرجات تقديرها	143
(9-4)	صدق الاتساق الداخلي لفقرات بعد منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على المشاركات	146
(10-4)	صدق الاتساق الداخلي لفقرات بعد منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على البيوع	146
(11-4)	صدق الاتساق الداخلي لفقرات بعد منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على المنافع	147
(12-4)	صدق الاتساق الداخلي لفقرات محور الأموال خارج القطاع المصرفي	148
(13-4)	معامل الثبات ألفا كرونباخ	149
(14-4)	توزيع مفردات العينة حسب متغير نوع المتعامل	150
(15-4)	توزيع مفردات العينة حسب متغير المؤهل العلمي	151
(16-4)	توزيع مفردات العينة حسب متغير الخبرة المهنية	153
(17-4)	تحليل إجابات أفراد العينة حول بعد منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على المشاركات	155
(18-4)	تحليل إجابات أفراد العينة على بعد منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على البيوع	157
(19-4)	تحليل إجابات أفراد العينة على بعد منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على المنافع	159
(20-4)	تحليل إجابات أفراد العينة نحو محور منتجات الصيرفة الإسلامية في	161

	الجزائر	
(4-21)	تحليل إجابات أفراد العينة على محور الأموال خارج القطاع المصرفي	162
(4-22)	الانحدار الخطي البسيط بين منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على المشاركات في الجزائر و الأموال خارج القطاع المصرفي في الجزائر	166
(4-23)	الانحدار الخطي البسيط بين منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على البيوع و الأموال خارج القطاع المصرفي في الجزائر	167
(4-24)	الانحدار الخطي البسيط بين منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على المنافع والأموال خارج القطاع المصرفي في الجزائر	169
(4-25)	معاملات الارتباط الخطي للمتغير المستقلّ – المنافع-	171
(4-26)	قيم المتغيرات المستبعدة من النموذج	172
(4-27)	اختبار ت (T.test) تبعا لمتغيرات نوع المتعامل	174
(4-28)	اختبار التباين الاحادي (ANOVA) لمتغيرات المؤهل العلمي، والخبرة	175
(4-29)	اختبار (T.test) تبعا لمتغيرات نوع المتعامل	176
(4-30)	اختبار التباين الحادي (ANOVA) لمتغيرات المؤهل العلمي، والخبرة	177

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	أنواع البنوك الإسلامية	10
(2-1)	أهداف التمويل الإسلامي	11
(3-1)	ضوابط التمويل الإسلامي	14
(4-1)	مصادر الأموال لدى البنوك الإسلامية	27
(5-1)	استخدامات الأموال لدى البنوك الإسلامية	30
(6-1)	تطور أهم المؤشرات المالية لبنك البركة الجزائري في الفترة (2015-2022)	34
(7-1)	تطور أهم المؤشرات المالية لمصرف السلام الجزائر خلال الفترة (2015-2022)	36
(1-2)	خطوات العملية لإجراء لمنتج المضاربة لدى البنوك الإسلامية	52
(2-2)	خطوات العملية لإجراء لمنتج المشاركة المتناقصة لدى البنوك الإسلامية	56
(3-2)	خطوات العملية لإجراء لمنتج المرابحة لدى البنوك الإسلامية	64
(4-2)	خطوات العملية لإجراء لمنتج السلم لدى البنوك الإسلامية	67
(5-2)	خطوات العملية لإجراء لمنتج الاستصناع لدى البنوك الإسلامية	70
(6-2)	الخطوات العملية لمنتج الإجارة في البنك الإسلامي	76
(7-2)	منتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر لسنة 2022	83
(8-2)	التمويل عن طريق الإجارة في بنك البركة الجزائري	85
(9-2)	التمويل عن طريق المرابحة في بنك البركة الجزائري	85
(10-2)	التمويل عن طريق السلم في بنك البركة الجزائري	86
(11-2)	التمويل عن طريق الاستصناع في بنك البركة الجزائري	87

(2-12)	التمويل عن طريق المشاركة في بنك البركة الجزائري	87
(2-13)	توزيع تمويلات بنك البركة الجزائري لسنة 2020	89
(2-14)	التمويل عن طريق المرابحة في مصرف السلام الجزائر	90
(2-15)	التمويل عن طريق الإجارة في مصرف السلام الجزائر	91
(2-16)	التمويل عن طريق الاستصناع في مصرف السلام الجزائر	91
(2-17)	التمويل عن طريق البيع بالتقسيط للسيارات في مصرف السلام الجزائر	92
(2-18)	التمويل عن طريق السلم في مصرف السلام الجزائر	93
(2-19)	التمويل عن طريق المشاركة في مصرف السلام الجزائر	93
(2-20)	التمويل عن طريق المضاربة في مصرف السلام الجزائر	94
(2-21)	توزيع تمويلات مصرف السلام الجزائر لسنة 2020	94
(2-22)	توزيع تمويلات مصرف السلام لسنة 2020	96
(2-23)	توزيع التمويل الإسلامي حسب الصيغ في بنك الخليج الجزائر لسنة 2020	98
(2-24)	توزيع التمويل الإسلامي حسب الصيغ في تراست بنك الجزائر لسنة 2020	100
(2-25)	توزيع التمويل الإسلامي حسب الصيغ في بنك الإسكان للتجارة والتمويل –الجزائر لسنة 2020	101
(3-1)	تطور الكتلة النقدية ومكوناتها خلال الفترة 2017-2022	128
(3-2)	تطور الودائع المجمعة من طرف المصارف والتداول النقدي خارج القطاع	130
(4-1)	توزيع مفردات العينة حسب متغير نوع المتعامل	151
(4-2)	توزيع مفردات العينة حسب متغير العمر	152

(3-4)	توزيع مفردات العينة حسب متغير المؤهل العلمي	153

مقدمة

أولا: تمهيد

يلعب القطاع المصرفي دورا هام في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، فهو العمود الفقري للاقتصاد، حيث يسعى لتوفير الخدمات التمويلية والاستثمارية عن طريق الوساطة المالية، فهو حلقة الربط ما بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي، بهو بمثابة تمويل غير مباشرة ما بين الطرفين، زيادة على ذلك فهو يوفر مختلف وسائل الدفع التقليدية والإلكترونية، وأيضا يتدخل في العديد من النشاطات والمشاريع ويمارس مختلف التدخلات في إطار الدور الجديد للمصارف الشاملة. فتأثير حركة المال في الاقتصاد مثل تأثير حركة الدم في جسم الإنسان، ونجد نوعين من العمل المصرفي، الأول يخص النظام المصرفي التقليدي والثاني يخص النظام المصرفي الإسلامي، يتميز العمل المصرفي التقليدي عن العمل المصرفي الإسلامي كونه نظام قائم على نظام القرض بالفائدة وقد انجرت منه عدة أزمات مالية كبرى، أما العمل المصرفي الإسلامي فيعتمد على نظام المشاركة في الربح والخسارة، وبالتالي فإن العلاقة بين البنك ومودعيه هي علاقة شريك بشريكه.

وفي الربع الأخير من القرن العشرين شهد ظهور المصارف الإسلامية كظاهرة جديدة، حيث نجحت هذه البنوك خلال فترة قصيرة في تحقيق الاستقرار المالي بعد الأزمات المالية، وساهمت بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويعود ذلك إلى طبيعة عملها التي تتبع الأحكام والمبادئ الشرعية الإسلامية، والتي تتنافى تمامًا مع الربا والقمار والغرر وغيرها من الأعمال البغيضة؛

فقد سارعت دول العالم الثالث، بما فيها الجزائر، في اعتماد الصيرفة الإسلامية، وفي سياق الجزائر تم تأسيس أول بنك يتبع مبادئ الصيرفة الإسلامية وهو بنك البركة في عام 1991، تلاه بنك السلام في عام 2008. يأتي هذا السعي من الدول العالم الثالث بهدف الاستفادة من المزايا التمويلية والاستثمارية لصيغ المالية الإسلامية، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة والعجز الكبير في الموازنة العامة في الفترة الأخيرة في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

إن تجربة البنوك الإسلامية تجربة مليئة بالتحديات والصعوبات، لعلى أبرزها هو العمل في بيئة تقليدية بدون قاعدة قانونية، حيث جاءت استجابة المشرع الجزائري لنداءات الباحثين المختصين في المجال متأخرة جداً من خلال إصداره للنظام 20-02 المؤرخ في 2020/03/15 والذي يهدف هذا النظام إلى تحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والقواعد المطبقة لها؛ والذي ألغى النظام السابق 18- 02 المؤرخ في 2018/11/04 والذي جاء في مضمونه القواعد المطبقة على كل من المنتجات المسماة "التشاركية".

ومن أبرز ما جاء في النظام 20-02 هو تحديده لثمنيه منتجات لصيرفة الإسلامية بهدف تحقيق التنويع في الخدمات التمويلية والاستثمارية للجمهور، والغاية منها استقطاب الكتلة النقدية المتسربة خارج القطاع المصرفي والمقدرة بـــ 7000 مليار دج، ثم توجيهها للاستثمار بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثانيا: أهمية الدراسة

ترجع أهمية الدراسة إلى حاجة الاقتصاد الجزائري إلى انتهاج الصيرفة الإسلامية وذلك لما توفره من حلول تمويلية واستثمارية فعالة، إضافة إلى الوازع الديني الذي يعتبر أهم دافع تمويلي استثماري في المجتمع الجزائري، في سبيل الاستفادة من مميزات العمل المصرفي الإسلامي، ولهذا جاءت هذه الدراسة لمعرفة مدى مساهمة منتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر في استقطاب الكتلة النقدية المتسربة والمقدرة بـــ 7000 مليار دج.

ثالثا: أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف الآتية:

- التطرق إلى المفاهيم العامة للصيرفة الإسلامية؛
- عرض منتجات الصيرفة الإسلامية مع الأسقاط على واقع هذه المنتجات في الجزائر.
- إبراز واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر في ظل الإصلاحات المصرفية ومعرفة آفاقها، وذلك من خلال تقييم أداء بنكي البركة والسلام، والنوافذ الإسلامية؛
- التطرق إلى واقع الكتلة النقدية وتطورها في الجزائر، مع تبيان تطور حجم الأموال خارج القطاع المصرفي فيها؛
- تحديد مدى مساهمة تطبيق منتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر على استقطاب الأموال خارج القطاع المصرفي.

رابعا: إشكالية الدراسة

بالنظر إلى توجه المشرع الجزائر إلى تطبيق منتجات الصيرفة الإسلامية في سبيل استقطاب الأموال خارج القطاع المصرفي، وفي سبيل معرفة هذا الأثر يجدر بنا طرح الإشكال الآتي:

إلى أي مدى تساهم منتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر على استقطاب الأموال خارج القطاع المصرفي ؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالصيرفة الإسلامية، وماهي أهم مصادر والاستخدامات الأموال لديها؟
- ما هي منتجات الصيرفة الإسلامية، وما هي الخطوات العملية للمنتجات لدى البنوك الإسلامية؟
- ما المقصود بالتسرب النقدي، وما هي أهم الدوافع إليه؟
- إلى أي مدى تؤثر منتجات الصيرفة الإسلامية عل استقطاب الأموال خارج القطاع المصرفي في الجزائر؟

خامسا: فرضيات الدراسة

على ضوء الإشكالية الرئيسية للدراسة والأسئلة الفرعية التي تم طرحها، وبغيت الإلمام بجميع جوانب الموضع، قد تم طرح الفرضيات التالية:

1. **الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية التابعة لها:**

الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين منتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر واستقطاب الأموال خارج القطاع المصرفي؛

وتتفرع عن هذه الفرضية مجموعة من الفرضيات الفرعية كما يلي:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على المشاركات واستقطاب الأموال خارج القطاع المصرفي؛

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على البيوع واستقطاب الأموال خارج القطاع المصرفي؛

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على المنافع واستقطاب الأموال خارج القطاع المصرفي.

سادسا: أسباب اختيار الموضوع

جاء الاهتمام بهذا الموضوع انطلاقا من عدة اعتبارات من بينها نذكر:

- أهمية منتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر ودورها في استقطاب الأموال خارج القطاع المصرفي؛
- تسارع وتيرة توجه الجزائر نحو تبني العمل المصرفي الإسلامي كمنهج في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- حاجة الجزائر إلى الاستفادة من مميزات النظام المالي الإسلامي، خاصة بعد النمو المتسارع لحجم الصناعات المالية الإسلامية في مختل دول العالم.

سابعا: حدود الدراسة

تتمثل حدود هذه الدراسة فيما يلي:

- **الحدود المكانية:** اقتصرت هذه الدراسة في إطارها المكاني على عينة من البنوك التجارية الجزائرية.
- **الحدود الزمنية:** ارتبط مضمون ونتائج الدراسة الميدانية بالزمن الذي أجريت فيه، وكانت خلال سنتي 2024/2023.
- **الحدود البشرية:** استندت هذه الدراسة على آراء وإجابات عينة من إطارات البنوك التجارية الجزائرية والأساتذة الأكاديميين الذين لهم دراية حول موضوع الدراسة.
- **الحدود الموضوعية:** اعتمدت الدراسة على المواضيع والمحاور المرتبطة أساسا بصلب موضوع الدراسة المتمثل في أثر تطبيق منتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر على استقطاب الأموال خارج القطاع المصرفي، والتي تتوقف جودتها على نوعية الإجابات المحصل عليها من قبل أفراد العينة.

ثامنا: صعوبات الدراسة

و تمثلت صعوبات الدراسة فما يلي:

- صعوبة توزيع الاستبيان؛ وصعوبة تحصيل الاجابات بعد التوزيع؛
- المعلومات المالية عن عمل البنوك في الجزائر، وعلى سبيل المثال الحصول على توزيع التمويلات لحسب الصيغ لسنة 2020 فقط من خلال كتاب البروفيسور سليمان ناصر لا عن طريق البنك.

تاسعا: منهج الدراسة

بالنظر لطبيعة هذه الدراسة، وبغية تحقيق أهدافها والإحاطة بالموضوع الذي يتناول أثر تطبيق منتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر على استقطاب الأموال خارج القطاع المصرفي من الإسلامية، تم الاعتماد على المنهج الوصفي في عرضنا للإطار النظري الموضوع الدراسة، وذلك بالاعتماد على ما هو متاح من الدراسات المختلفة التي تمكنا الحصول عليها، كما: تم الاعتماد على المنهج التحليلي من أجل معرفة الدور الذي تلعبه منتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر على استقطاب الأموال خارج القطاع المصرفي من الإسلامية ، وذلك من خلال الاعتماد على الاستبانة كأداة للدراسة، وقد تم تحليل نتائج الدراسة تحليلا إحصائيا لتفسير العلاقات القائمة بين متغيرات الدراسة.

عاشرا: الدراسات السابقة

صادفنا أثناء جمع المراجع المتعلق بموضوع دراستنا العديد من الأعمال البحثية التي موضوع الدراسة، ويمكن ذكر هذه المواضيع في النقاط التالية:

- **دراسة "فطيمة عليش، يوسف بوعيشاوي" 2020، الصيرفة الإسلامية في القطاع المصري 2010-2019،**

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على طبيعة الصيرفة الاسلامية من مختلف جوانبها وإبراز الدور الكبير والفعال الذي تؤديه هذه الصيرفة في الآونة الأخيرة بالنسبة للقطاع المصرفي بصفة عامة والنظام المصرفي المصري بصفة خاصة، وجاءت هذه الدراسة لتقديم نظرة واقعية لتطور الصناعة المصرفية في واحدة من أول الدول التي نادت بتطبيق الصيرفة الإسلامية على مستوى العالم، وكذلك معرفة أهم التحديات المعيقة لتطور المصارف الاسلامية بمصر، وفي الأخير إعطاء نظرة مستقبلية لهذه المصارف، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أنّ تطوير الصيرفة الاسلامية في مصر وتحقيق المزيد من النجاحات يجب أن تكون المصارف الإسلامية قادرة على التغلب على التحديات والمعوقات التي تواجه نموها وعلى رأسها عدم وجود قوانين محدد تنظم عمل المصارف الإسلامية من خلال البنك المركزي المصري، وعدم وجود هيئة شرعية مركزية بالبنك المركزي تراقب أعمال المصارف الإسلامية، والاعتماد على نظرية المحاكاة للمصرفية التقليدية في ابتكار وتطوير المنتجات والخدمات.

- **دراسة "بن عزة إكرام، بلدغم فتحي" 2018 مكانة الصيرفة الإسلامية ودورها في تفعيل النشاط المصرفي -تقييم تجربة الجزائر -**

إلا ان هناك تحديات التي تواجه تطور الصناعة المصرفية الإسلامية بالجزائر لذلك على السلطات النقدية إيجاد حلول لمواجهة التحديات وتنويع المنتجات مع التوسع في أساليب الصيرفة الإسلامية.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مكانة الصيرفة الإسلامية في الجزائر من خلال تطور مسيرتها و انتشارها مع التطرق إلى العوائق التي تواجهها ومحاولة تقديم الحلول المعالجة لإشكالية إدماج الخدمات المصرفية الإسلامية في الجزائر ، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: إن توجه الجزائر نحو الصيرفة الإسلامية أمرا واقعا بالنظر للقبول الذي تحظى به تلك المعاملات في أوساط الجزائريين، لذلك دعا معظم الخبراء على ضرورة استعمال الموارد المالية التي يقدرها المختصون بنحو 40 مليار دولار متداولة خارج القطاع الرسمي، مما يجنب الجزائر اللجوء إلى السوق الخارجية للاستدانة.

- **دراسة "سوسن زيرق، سارة علالي" 2019: واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر – دراسة ميدانية**

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر من خلال ثلاثة محاور أساسية تدرس واقع ممارسة وتطبيق هذه الصناعة، الطلب عليها ومختلف المعوقات التي تواجهها في الجزائر. ولتحقيق هذا الهدف تم تصميم استبيان وتوجيهه لإطارات كل من بنكي البركة والسلام واللذين يمثلان مجتمع الصيرفة الإسلامية في الجزائر، وتوصلت الدراسة إلى أن الصيرفة الإسلامية في الجزائر تعرف نجاحا محدودا ومتواضعا نظرا لعدم التوفيق بين الأسس النظرية والتطبيق العملي، وكذا وجود العديد من المعوقات الداخلية الخارجية، التنظيمية والتشريعية التي جعلت من الجزائر بيئة غير ملائمة لممارسة الصيرفة الإسلامية.

- **دراسة "خليل إبراهيم الدليمي، عطا الله احمد الحسبان"2015: مدى تطبيق المصارف الاسلامية لمعايير المحاسبة الاسلامية المتعلقة بعمليات المرابحة الاسلامية في البنوك الاسلامية في الاردن**

هدفت هذه الدراسة الى اظهار اسس القياس المحاسبي لعمليات المرابحة في البنوك الاسلامية حسب معايير المحاسبة الإسلامية، كما هدفت الى اظهار اثر ادوات القياس المحاسبي على القوائم المالية ، اضافة الى التعرف على الاطار النظري لعمليات المرابحة الاسلامية، وتم توزيع استبانة تتكون من 19 فقرة لتعبر عن متغيرات وفرضيات الدراسة وتم توزيع الاستبانة على المدققين الداخليين في البنوك الاسلامية في الاردن، وكان من أهم نتائج هذه الدراسة: ان البنوك الاسلامية تقوم على تحميل كافة التكاليف المباشرة على بضاعة المرابحة حتى تصبح في مخازن المشتري وبهذا فهي تطبق مبدا التكلفة التاريخية عند تنفيذ عقود المرابحة واثباتها بالدفاتر بتاريخ تنفيذ عقد المرابحة، وتقوم البنوك الاسلامية على توزيع ارباح عقد المرابحة حسب مدة العقد مع العميل وهذا يدل على استحقاق الايراد والمصروف لكل فترة عن الأخرى الأمر الذي يسهل احتساب الزكاة دون النظر لأرباح الفترات القادمة، ويتم الاعتراف بإيرادات عقود عمليات المرابحة كالتزام متداول عند تاريخ تنفيذ عقود المرابحة ويقوم بعد ذلك المحاسب على توزيع الربح على مدة عقد المرابحة من خلال استخدام التسويات الجردية في نهاية الفترة المحاسبية من خلال تطبيق مبدا مقابلة الإيرادات بالمصروفات.

- **دراسة "محمد العناني ، أسماء حوفاني"2020: مدى التزام نظام الصيرفة الإسلامية في الجزائر بمبادئ العمل المصرفي الإسلامي دراسة تحليلية للنظام رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب 1441ه الموافق لـــ 15 مارس 2020م**

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ومناقشة مواد النظام رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب 1441ء الموافق لـــ 15 مارس 2020م، الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، والنظر في مدى التزامها بمبادئ العمل المصرفي الإسلامي، حيث اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في عرض مواد النظام ومناقشتها، وخلصت إلى أن المشرع الجزائري قد وفق إلى حد بعيد في إرساء قواعد الصيرفة الإسلامية من خلال هذا النظام، حيث جاءت أغلب مواده موافقة المبادئ العمل المصرفي الإسلامي بالإضافة إلى بعض الاختلالات الشرعية والتنظيمية.

- **دراسة "حياة نجار، هشام بورمة"2017: الهندسة المالية الإسلامية كمدخل لتطوير الصيرفة الإسلامية دراسة التجربة السودانية**

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهم منتجات الهندسة المالية الإسلامية، مع تقييم دور هذه المنتجات في تطوير العمل المصرفي الإسلامي في السودان، وخلصت هذه الدراسة على أن للهندسة المالية الإسلامية مزايا عديدة يمكن أن تستفيد منها المؤسسات المالية الإسلامية، وتضم الهندسة المالية الإسلامية العديد من المنتجات المالية أهمها: الأدوات التمويلية (المرابحة، المشاركة، ...) والمنتجات المالية القابلة للتداول كالصكوك الإسلامية؛ وتمثل التجربة السودانية صورة للعمل المصرفي الإسلامي الناجح، فنظامها المالي يعمل بشكل كلي وفق ضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية، ونجاحه راجع إلى معرفة البنك المركزي لفلسفة عمل النظام المالي الإسلامي.

- **دراسة "بودلال، علي" 2018: اعتماد وسائل الدفع الالكترونية كآلية للتقليل من الكتلة النقدية غير الرسمية المتداولة في الاقتصاد الجزائري**

هدفت الدراسة إلى عرض وسائل الدفع الالكتروني بالجزائر وما تحقق فيه من إنجازات، مع إبراز التحديات المستقبلية التي ستقلل من حجم الكتلة النقدية المتداولة خارج الإطار الرسمي، وخلصت هذه الدراسة أن القاعدة النقدية في الجزائر شهدت ارتفاعا واضحا في عرض الكتلة النقدية M2 خلال فترة الدراسة 1990-2020 ويرجع هذا إلى زيادة الأرصدة النقدية الخارجية الناتجة عن ارتفاع عائدات المحروقات إضافة الى تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي، الأمر الذي أدى الى بروز اتجاه ملائم للتطور النقدي والنظام المالي ككل، وتحقيق الاستقرار المالي والنقدي، كذلك فان تطور الكتلة النقدية ترتبط بالتغيرات التي تحدث في مقابلات الكتلة النقدية ويبقي على عاتق السلطات النقدية الكثير من الجهود المترامية للإصلاح والوصول إلى الأهداف المنشودة.

- **دراسة "جمال سويح، بن ثابت علال"2016: دراسة أثر نمو الكتلة النقدية على الاستقرار النقدي في الجزائر**

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر نمو الكتلة النقدية على بعض المتغيرات الاقتصادية ومعرفة مدى فعالية أدوات السياسة النقدية في ضبط الكتلة النقدية، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن العامل الاساسي الزيادة الكتلة النقدية في الجزائر هو تراكم احتياطات الصرف الاجنبي بنسبة 61% ، نتج عن ذلك فائض في السيولة النقدية ، ومن خلال أدوات السياسة النقدية المباشرة وغير المباشرة تمكنت السلطات النقدية في الجزائر من التحكم في نمو العرض النقدي خلال أغلب فترة الدراسة.

- **دراسة "غريبي أحمد، بوشريط أسامة"2016: تطور الكتلة النقدية وأثرها على الناتج الداخلي الخام في الجزائر**

تهدف هذه الدراسة إلى عرض وتحليل أثر الكتلة النقدية على الناتج الداخلي الخام في الجزائر، حيث تم في هذه الدراسة عرض مفاهيم أساسية حول المعروض النقدي ومقابلات الكتلة النقدية وأدوات السياسة النقدية في الجزائر وفي النهاية نتطرق إلى تحليل أثر العرض النقدي (النقد، السيولة المحلية الخاصة، السيولة المحلية) على الناتج الداخلي الخام في الجزائر، ولتحقيق ذلك تم تطبيق نموذجين إحصائيين بواسطة برنامج SPSS خلال الفترة (1993-2012)، وقد خلصت الدراسة أن الإصلاحات التي عرفتها السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة أعادت الاعتبار لها من خلال تطبيق أدواتها لدعم النمو الاقتصادي.

- **دراسة "دقيش جمال، بن باير حبيب"2020: أثر الكتلة النقدية على التضخم في الجزائر، دراسة قياسية خلال الفترة 1980-2017 باستخدام نموذج ARDL**

هدفت هذا الدراسة إلى إبراز مدى تأثير الكتلة النقدية على الرقم التضخم في الجزائر من خلال إجراء دراسة قياسية خلال الفترة 1980-2017 بالاعتماد على كل من الناتج المحلي الخام Pib والكتلة النقدية M2 وسعر كمتغيرات مستقلة بالإضافة إلى المتغير التابع والمتمثل في معدل التضخم باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL من خلال تقدير النموذج القياسي، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين الناتج المحلي الخام و معدل التضخم، بينما الكتلة النقدية لها علاقة طردية مع التضخم وفقا للنظرية الكمية للنقود، في حين أن سعر الصرف يؤثر سلبا على التضخم.

- **الفرق بين هذه الدراسة والدراسات السابقة**

الدراسات السابقة لم تشمل جميع متغيرات الدراسة بحيث تناولت بعض الدراسات المتغير المستقل المتمثل في منتجات الصيرفة الإسلامية مثل دراسة "فطيمة عليش، يوسف بوعيشاوي" ودراسة "بن عزة إكرام، بلدغم فتحي"، كما تناولت دراسة "بودلال علي" المتغير التابع المتمثل الأموال خارج القطاع المصرفي، وبالتالي فالاختلاف بين هذه الدراسة وباقي الدراسات هو أنها تكملة للدراسات السابقة لأنها تتناول دور تطبيق منتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر على استقطاب الأموال خارج القطاع المصرفي، ومن أجل ذلك تم استخدام الاستبانة كأداة لقياس حجم الأثر، من خلال استقصاء آراء عينة من اطارات البنوك التجارية الجزائرية ومجموعة من الأساتذة الأكاديميين في المهتمين بالصيرفة الإسلامية.

إحدى عشر: هيكل الدراسة

سنحاول بإذن الله، وبقدر الإمكان الإجابة على الإشكالية، وتحقيق أهداف الدراسة من خلال الفصول الثلاثة للجانب النظري، وذلك بتناول التأصيل النظري للصيرفة الإسلامية في الفصل الأول، وذلك من خلال التطرق إلى ماهية العمل المصرفي الإسلامي، ومصادر واستخدامات الأموال لدى البنوك الإسلامية، مع عرض واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

وتم تناول في الفصل الثاني منتجات الصيرفة الإسلامية من خلال التطرق للمنتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على المشاركات، ومنتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على البيوع، ومنتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على المنافع، مع عرض واقع منتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

وتم من خلال الفصل الثالث تناول الأموال خارج القطاع المصرفي، وذلك من خلال عرض ماهية النقود ووظائفها، والتطرق إلى المفاهيم الأساسية حول المعروض النقدي، ثم التطرق للتسرب النقدي ودوافعه، مع عرض تطور الكتلة النقدية في الجزائر.

بينما تم في الجانب التطبيقي تناول الدراسة الميدانية من خلال برنامج الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS ، حيث تم تحديد منهجية الدراسة بتحديد طبيعة المجتمع وعينة الدراسة، بالإضافة إلى الاساليب الاحصائية لبناء الدراسة، ومن ثم تحليل فقرات الاستبيان، واختبار فرضيات الدراسة ثم تفسير نتائجها.

الفصل الأول:

التأصيل النظري للصيرفة الإسلامية

تمهيد:

تعتبر الصيرفة الإسلامية من أهم الأنشطة المصرفية الإسلامية الربحية وغير الربحية التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد ظهرت نتيجة لحاجة المجتمعات الإسلامية إلى بدائل شرعية تلبي لهم رغباتهم المتعددة المستمرة والمتزايدة، حيث نجد البنوك الإسلامية من أهم المؤسسات المالية الإسلامية التي تسعى إلى تعبئة المدخرات ثم توظيفها من خلال مجموعة من صيغ التمويل الإسلامي؛ مقدمة بذلك جملة من الخدمات التمويلية والاجتماعية والمصرفية للمتعاملين، مما يساهم بشكل مباشر في تحقيق التنمية المستدامة.

وبغيت الإلمام بمختلف المفاهيم العام للصيرفة الإسلامية تمّ تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث كانت عناوينها على التوالي كما يلي:

- **المبحث الأول: ماهية العمل المصرفي الإسلامي وضوابط عمله؛**
- **المبحث الثاني: الشبابيك "النوافذ" والفروع الإسلامية؛**
- **المبحث الثالث: مصادر الأموال واستخدامها لدى البنوك الإسلامية؛**
- **المبحث الرابع: واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر.**

المبحث الأول: ماهية العمل المصرفي الإسلامي وضوابط عمله

يعتبر العمل المصرفي الإسلامي أداة فعّالة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، عكس العمل المصرفي التقليدي القائم على نظام القرض بالربا الذي تسبّب في إحداث الكثير من الأزمات المالية العالمية، حيث يُوفِر العمل المصرفي الإسلامي العديد من الفرص التمويلية والاستثمارية للأفراد والمؤسسات في خضم مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، محققاً بذلك جميع أهدافه المسطرة.

المطلب الأول: مفهوم البنوك الإسلامية

تُعَد البنوك الإسلامية من أبرز المؤسسات المالية الإسلامية التي أحدثت خطوة كبيرة في تغيير وتطوير واقع وأفاق العمل المصرفي، حيث أن ظهورها وتطورها عرف عدة محطات وأُطلق عليها عدة تعاريف.

أولا: نشأة العمل المصرفي الإسلامي

تعتبر تجربة البنوك الإسلامية حديثة العهد نسبيا، وقد شهدت الجزائر أوّل محاولة لإنشاء بنك إسلامي، وقد تمَّ ذلك في سنة 1929م تحت اسم "البنك الإسلامي الجزائري"، بمبادرة من الشيخ "إبراهيم أبو اليقظان"، وهو عضو من أعضاء جمعية العلماء المسلمون الجزائريين، وبعد أن تّم إعداد قانونه الأساسي وجَمعُ رأسماله الإسمي من قبل كبار رجال الأعمال المسلمون في مدينة الجزائر، تفطّنت سُلطات الاحتلال الفرنسي لذلك فتصدّت له بقوة وأجهضته.[1]

ومن الناحية العملية فقد جاءت أول تجربة لإنشاء بنك إسلامي سنة 1963م، حيث تمّ إنشاء بنوك الادخار المحلية من طرف الدكتور "محمد النجار" بمدينة ميت غمر بجمهورية مصر العربية، وقد استمرت التجربة حوالي ثلاث سنوات ثم أُجهضت.[2] وقد تمَّ تأميم كافة مرافق هذا البنك وأُلحقت بأحد البنوك العمومية المصرية.[3]

بعد ذلك تم إنشاء بنك ناصر الاجتماعي عام 1971م بالقاهرة وعمل على جمع وصرف الزكاة والقرض الحسن، ثم كانت محاولة مماثلة في باكستان، ثم البنك الإسلامي للتنمية في السعودية عام 1974م، تلاه بنك دبي

---

[1] سليمان ناصر، **تجربة البنوك الإسلاميَّة في الجزائر دراسة تقييمية عامة**، دار ألفا للوثائق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2022، ص ص 15-16.

[2] محمود حسين الوادي وآخرون، **النقود والمصارف**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010، ص 187.

[3] سليمان ناصر، **تجربة البنوك الإسلاميَّة في الجزائر دراسة تقييمية عامة**، مرجع سبق ذكره ، ص 16.

الاسلامي عام 1975م، ثم بنك فيصل الإسلامي السوداني عام 1977م، فبيت التمويل الكويتي عام 1977م، ثم بنك فيصل الإسلامي المصري عام 1977م، وفي الأردن فكانت أول البداية بالبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار عام 1978م، فالبنك العربي الإسلامي الدولي عام 1997م.[1]

وفي نهاية سنة 2020 أشار تقرير نشره موقع "global finance" أن إجمالي أصول التمويل الإسلامي بلغ 2.88 تريليون دولار، متوقعا أن يصل إجمالي الأصول المالية المتوافقة مع الشريعة 3.69 تريليون دولار بحلول 2024 بمجرد تعافي الاقتصاد العالمي من آثار أزمة جائحة كورونا، وتعتبر البنوك الإسلامية حول العالم المصدر الأساسي لبلوغ أصول التمويل الإسلامي هذه الأرقام القياسية.[2]

ثانيا: تعريف البنوك الإسلامية

وقبل التطرق إلى تعريف البنوك الإسلامية، وَجَبَ علينا أولاً تعريف العمل المصرفي الإسلامي والمعنى اللغوي لكلمتي بنك ومصرف.

1. تعريف العمل المصرفي الإسلامي

وقد عُرِفَ العمل المصرفي الإسلامي على أنه: "آلية لتطبيق العمليات المصرفية وفق مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، حيث لا يتعامل فيها بنظام الفائدة أخذا أو عطاءا، لأن ذلك من رِبا محرّماً في الإسلام".[3]

ويستمد مقوماته من الشريعة الإسلامية التي تقوم على تحقيق العدل والإحسان وجلب المصالح ودرء المفاسد، ومن هنا فإن للعمل المصرفي الإسلامي خصوصية قيمية وأخلاقية واجتماعية، تميزه عن النظام المصرفي التقليدي، الذي يعتمد على مبدا الربحية فقط بدون المنظر للوسيلة التي حققته، فالعمل المصرفي الإسلامي وظيفة اجتماعية دينية قبل أن تكون له وظيفة اقتصادية ربحية فحسب، وتتضح مدى أهمية العمل المصرفي الإسلامي عند النظر في مبررات وجود المصارف الإسلامية، ويتضح ذلك بشكل خاص من خلال ذكر الوظائف والخدمات التي تقدمها هذه البنوك الإسلامية للأفراد والمؤسسات والاقتصاد وللمجتمع.[4]

---

[1] محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 187-188.

[2] حمزة مقاتل، **صناديق الاستثمار الإسلامية كآلية لتعزيز أداء البنوك الإسلامية**، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية وبنوك إسلامية، المركز الجامعي عبد الله مرسلي، تيبازة، الجزائر، 2022-2023، ص 51.

[3] سليمان ناصر، تجربة البنوك الإسلاميَّة في الجزائر دراسة تقييمية عامة، مرجع سبق ذكره ، ص 15.

[4] كمال توفيق حطاب، **الوقائع دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في التمويل والاستثمار**، النشر العلمي جامعة الشارقة، الإمارات، 2002، ص 112.

2. **الاستعمال اللغوي لكلمتي بنك ومصرف**

ويتجسد المعنى اللغوي لكلمتي بنك ومصرف فيما يلي: [1]

معنى كلمة بنك: يكاد يُجمع الباحثون على رد أصل كلمة بنك (banco) ومعناه المائدة، وتفصيل ذلك أن صيارفة مدينة لمباردي بإيطاليا في أواخر القرون الوسطى كانوا يضعون النقود التي يتعاملون بها على موائد معدة لذلك.

معنى كلمة مصرف: وفي اللغة فإن كلمة مصرف هي اسم لمكان الصرف، أي التصرف في النقود أخذا وعطاء، استبدالا وإيداعا، والصراف وصيرفي وهو من الصيارفة، والصرافة مهنة الصراف، والمصرف مكان الصرف.

ومن خلال ما سبق يمكن استعمال كلمة بنك مرادفا لكلمة مصرف لأن كلاهم أُطلِق على المكان التي توضع وتُوظف فيه النقود.

3. **تعرف البنك الإسلامي**

لقد تعددت تعاريف البنك الإسلامي ورغم تعددها إلا أنها تصب تقريبا في نفس المعنى، ونذكر منها على سبيل المثال التعاريف الآتية:

عُرف البنك الإسلامي على أنه: مؤسسة مصرفية لا تتعامل بالفائدة (الربا) أخذا أو عطاء، وتلتزم في نواحي نشاطها ومعاملاتها بقواعد الشريعة الإسلامية".[2]

ويعرف البنك الإسلامي على أنه: " مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق أحكام الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء المجتمع بأحكام التكافل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في مساره الصحيح لتحقيق التنمية". [3]

وعرفت البنوك الإسلامية على أنها: "المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا و عطاء".[4]

---

[1] الغالي بن ابراهيم، **أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 17.

[2] فليح حسين خلف، **النقود والبنوك**، دار جدارا للكتاب العالمي، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006، ص 384.

[3] مريم سياخن، **متطلبات إنتهاج الصيرفة الإسلامية في المصارف التقليدية الجزائرية**، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة، المجلد 03، العدد 02، الجزائر، 2020، ص 111.

[4] عادل عبد الفضيل عيد، **الربح والخسارة في معاملات المصارف الإسلامية**، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، مصر، 2006، ص 397.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن البنك الإسلامي هو مؤسسة مالية مصرفية وسيطيه تقوم بتجميع الأموال وتوظيفها وفق صيغ وخدمات تتوافق مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، بغيت تحقيق مجموعة من الأهداف المنشودة.

ثالثا: خصائص البنوك الإسلامية

تتميز البنوك الإسلامية بمجموعة من الخصائص التي تجعلها تختلف عن البنوك التقليدية، وهي:

1. استبعاد التعامل بالفائدة: وهو ما يميزها عن البنوك التقليدية، بحيث يوجه جهدها نحو التنمية عن طريق الاستثمار المباشر والاستثمار بالمشاركة،[1] وذلك عن طريق صيغ وخدمات تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية تقوم على أساس المشاركة في الربح والخسارة لا على الفائدة الربوية.
2. لا يعد الربح الهدف الأساسي الوحيد للبنوك الإسلامية، فهناك أهداف أساسية أخرى وتتمثل في العمل على تطوير الاقتصاد وتنميته مع تحقيق التنمية الاجتماعية.[2]
3. البنوك الإسلامية لا تُمَوِل ولا تستثمر أموالها في المشاريع المحرمة المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية كإنتاج وبيع الخمور والسجائر ووسائل الترفيه المحرمة الأخرى...[3]
4. إن البنوك الإسلامية تبذل قصارى جهدها من اجل تعبئة أقصى قدر من المدخرات المكتنزة، مستندة بذلك إلى أحكام الشريعة الإسلامية التي تحرم الاكتناز وتحاربه.[4]
5. تعتبر البنوك الإسلامية بنوك اجتماعية حيث تسعى إلى تحقيق التكافل بين أفراد المجتمع كافة؛ وذلك من خلال عدة أنشطة، نذكر منها: نشاط القرض الحسن وصندوق الزكاة.[5]

---

[1] شهاب أحمد عزيز العزعزي، **إدارة البنوك الإسلامية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، لأردن، 2012، ص 19.

[2] حيدر يونس الموسوي، كمال كاظم جواد، **المصارف الإسلامية وتحديات العولمة والتحرير المالي**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 11، العدد 04، 2009، ص 106.

[3] سعاد عبد الفتاح، **دور المصارف الإسلامية في التنمية والاستثمار**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 24، العراق، ص 8.

[4] حيدر يونس الموسوي، كمال كاظم جواد، مرجع سبق ذكره، ص 105.

[5] زيبار الشاذلي، بوهنتال ياسين، **أبعاد صيغ التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية**، مجلة حوليات، المجلد 36، العدد 01، الجزائر، 2022، ص 203.

رابعا: أنواع البنوك الإسلامية

وتنقسم البنوك الإسلامية إلى عدة أنواع وفق عدة جوانب، وهي: [1]

1. **أنواع البنوك الإسلامية وفقا للنطاق الجغرافي:** وتنقسم هنا إلى بنوك إسلامية محلية وبنوك إسلامية دولية، بالنسبة للبنوك المحلية فهي البنوك التي ينحصر نشاطها أو عدد عملائها على الدولة التي تحمل جنسيتها فقط ولا يمتد إلى الخارج، أما البنوك الإسلامية الدولية فهي التي يمتد نشاطها وعملائها إلى خارج النطاق الجغرافي للدولة التي تحمل جنسيتها؛
2. **أنواع البنوك الإسلامية وفقا للمجال الوظيفي:** ونجد فيها خمس أنواع أساسية، وهي:

أ. **البنوك الإسلامية الصناعية:** وهي تلك البنوك الإسلامية التي تختص في تمويل المشاريع والمؤسسات الصناعية خاصة المشاريع الكبرى ومشاريع البنى التحتية، حيث نجد أنها تتمتع بكوادر بشرية ذات خبرة كفيلة بإعداد دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم فرص الاستثمار في هذا المجال الذي يتسم بالمخاطرة العالية؛

ب. **البنوك الإسلامية الزراعية:** وهي تلك البنوك التي توجه مختلف أدوات تمويلها نحو القطاع الزراعي، حيث تتمركز في الغالب بالمناطق الفلاحية من أجل التقرب أكثر إلى الفلاحين والأراضي بهدف باستغلال الأراضي المهملة وإعادة إصلاحها؛

ج. **بنوك الادخار والاستثمار الإسلامية:** وظيفتها الأساسية جمع المدخرات من مختلف المستثمرين باختلاف أحجامهم، غالبا ما تكون على شكل صناديق استثمار إسلامية ثم القيام بعمليات توظيف الأموال المجمعة نحو مراكز الأنشطة الاستثمارية المختلفة، والذي من شأنه أن يساهم في إنعاش اقتصاد الدول الإسلامية في سبيل تحقيق تنمية شاملة للمجتمعات الإسلامية؛

د. **بنوك التجارة الخارجية:** تتجه البنوك الإسلامية في العقود الأخيرة إلى تمويل الأنشطة التجارة الخارجية، فممارسة هذه الأنشطة يساعد على زيادة تعظيم التبادل التجاري بين الدول الإسلامية إضافة إلى إيجاد وسائل وأدوات مصرفية إسلامية تساعد في تعزيز قيمة هذا التبادل، أضف إلى ذلك العديد من المزايا التي توفرها هذه البنوك مثل توسيع نطاق الأسواق المالية الإسلامية ورفع قدراتها الإنتاجية وتحسين جودة خدماتها ومختلف منتجاتها؛

[1] حمزة مقاتل، مرجع سبق ذكره، ص ص 53-55.

ه. **البنوك التجارية:** وهي تلك البنوك الإسلامية التي تتجه عادة نحو تقديم تمويلات وفق صيغ التمويل الإسلامي إلى الأنشطة التجارية المحلية، خاصة تمويل رأس المال العامل للتجار والحرفيين وحتى المؤسسات الصغيرة والمصغرة؛

3. **أنواع البنوك الإسلامية وفقا لحجم نشاطها:** وهنا نجد ثلاثة أنواع أساسية، وهي:

أ. **بنوك إسلامية صغيرة الحجم:** وهي تلك البنوك التي نشاطها محدود بحيث لا يتعدى نشاطها الرقعة الجغرافية للدولة التي يقع مقرها فيها، تقوم على تجميع المدخرات من صغار المستثمرين مع تقديم تمويلات قصيرة الأجل في صورة مرابحات أو متاجرات، وغالبا ما تلجأ هذه البنوك باستثمار الأموال الفائضة في المشاريع الكبرى التي تعمل عليها البنوك الإسلامية الكبيرة؛

ب. **بنوك إسلامية متوسطة الحجم:** هي أيضا بنوك إسلامية محلية، نادرا ما يتعدى نشاطها حدود الدولة التابعة لها، ولكنها تختلف عن سابقتها كونها أكبر من حيث حجم النشاط ومن حيث عدد العملاء، وأكثر اتساعا من حيث مجالها الجغرافي وأكثر تنوعا من حيث الخدمات؛

ج. **بنوك اسلامية كبيرة الحجم:** وتتميز بنشاط كبير من شأنه التأثير على السوق النقدي والمصرفي والإقليمي وأحيانا حتى الدولي نظرا للإمكانيات المالية والبشرية والتقنية التي تحوز عليها، حيث تتميز بعدد كبير من الفروع في شتى بقاع العالم بالإضافة إلى مكاتب مختصة لجمع المعلومات والبيانات من أجل المحافظة على موقعها التنافسي أو تحسينه؛

4. **أنواع البنوك وفقا للاستراتيجية المتبعة:** ووفقا لهذا العامل نميز ثلاثة أنواع من البنوك الإسلامية، هي:

أ. **بنوك إسلامية قائدة (رائدة):** ويهدف هذا النوع من البنوك إلى استراتيجية التوسع من خلال مواكبة التطور التكنولوجي للمعلومات الحديثة وسعيها إلى تطوير وابتكار منتجات مالية ومصرفية حديثة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، حيث تتميز بكبر قاعدة عملائها وعدد فروعها مقارنة بباقي البنوك، كما تتميز بالقدرة على الاستثمار في مجالات ذات مخاطر عالية من جهة ومن جهة أخرى تحقيق معدلات نمو وربحية أكبر؛

ب. **بنوك إسلامية تابعة (مقلدة):** تعتمد هذه البنوك على استراتيجية محاكاة الأنشطة الناجحة للبنوك الإسلامية القائدة، وعليه فإن نشاط هذا النوع من البنوك مرهون أساسا بنشاط النوع السابق، بحيث تنتظر نشاط البنوك

الرائدة خاصة فيما يتعلق بتطبيق النظم المصرفية الحديثة مع مراقبة مدى نجاحها أو فشلها من حيث استجابة العملاء وتحقيق الأرباح لتنظر فيما بعد في مسألة تقليد البنوك الإسلامية القائدة من عدمها؛

ج. **بنوك إسلامية حذرة محدودة النشاط:** وهي البنوك الإسلامية التي تتبع ما تسمى استراتيجية الرشادة المصرفية أو ما يسميها البعض باستراتيجية التكميش، والتي تنص على تقديم المنتجات المصرفية التي ثبتت ربحيها فعلا، مع عدم تقديم الخدمات المشكوك في ربحيها أو ذات التكاليف المرتفعة، فهي عموما تمتاز بالحذر الشديد من أي نشاط استثماري مبتكر أو ذات مخاطر مرتفعة؛

5. **أنواع البنوك الإسلامية وفقا لعملاء البنك:** وهنا نجد نوعين هما:

أ. **البنوك الإسلامية العادية:** وتهدف هذه البنوك إلى التعامل مع الأفراد والمؤسسات بحيث تقدم لهم التمويلات والخدمات المصرفية وفقا لضوابط الشريعة؛

ب. **البنوك الإسلامية غير العادية:** وهي بنوك إسلامية متخصصة في تقديم خدماتها للدول وللبنوك الإسلامية العادية بحيث تمتنع عن التعامل مع الأفراد أو المؤسسات وتقتصر على الأنشطة التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمختلف الدول إضافة إلى تقديم الدعم للبنوك الإسلامية خاصة أثناء الأزمات الاقتصادية وفترات انكماش مختلف الاقتصاديات التي تنشط فيها البنوك الإسلامية العادية.

ويمكن توضيح أنواع البنوك الإسلامية في الشكل الآتي:

الشكل رقم (1-1): أنواع البنوك الإسلامية

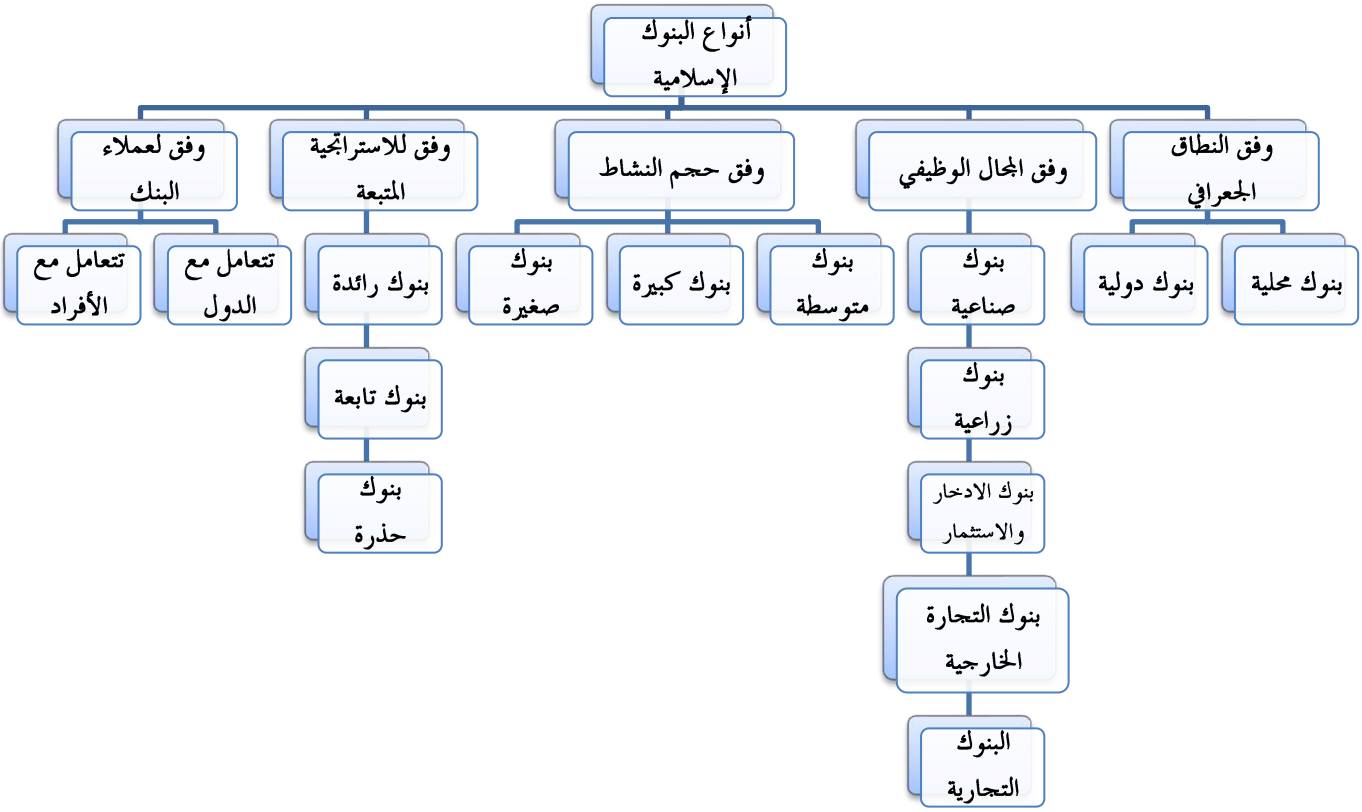

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد: على حمزة مقاتل، صناديق الاستثمار الإسلامية كآلية لتعزيز أداء البنوك الإسلامية، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية وبنوك إسلامية، المركز الجامعي عبد الله مرسلي، تيبازة، الجزائر، ص 53.

خامسا: أهداف البنوك الإسلامية

تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، وهي الأصل في ظهورها وتطورها، ومن أهدافها نجد أهداف شرعية وربحية واستثمارية، وهي:

1. **الأهداف الشرعية:** تهدف البنوك الإسلامية إلى الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في معاملاته المالية والمصرفية وذلك من خلال الدعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في المعاملات المصرفية والمالية من خلال التزامها هي اولا، ثم النصح والإرشاد لأفراد المجتمع بإتباع السلوك الإنساني في استثمار وتوظيف أموالهم مع تنمية القيم العقائدية والأخلاقية في المعاملات وتثبيتها لدى العاملين والمتعاملين معها. [1]

[1] عبدلي حبيبة وآخرون، **الصيرفة الإسلامية في الجزائر واقع وتحديات**، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 07، العدد 02، الجزائر، ص 68.

2. **الأهداف الربحية:** يسعى البنك الإسلامي إلى تحقيق الربح الأمثل ، وهو مفهوم إنساني يقوم على الكم والكيف معا، فالهدف تحقيق القيمة المثلى للربح، وهذا بمراعاة الشرع الحنيف.[1]
3. **الأهداف الاستثمارية:** وهذا من خلال تنمية الوعي الادخاري لدى الأفراد وترشيد سلوكيات الإنفاق عندهم، وذلك من أجل تعبئة الموارد الفائضة الناتجة عن عدم استخدام هذه الأموال وعدم الانتفاع بها، خاصة في ظل رفض التعامل مع البنوك الربوية القائمة على نظام الفائدة.[2] وبعد ذلك يتم توظيف الموارد المجمعة في المشاريع الاستثمارية الحقيقية ما يساهم في تنشيط الدورة الاقتصادية مساهمة بذلك في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويمكن تلخيص أهداف البنوك الإسلامية حسب الشكل الآتي:

الشكل رقم (1-2) أهداف البنوك الإسلامية

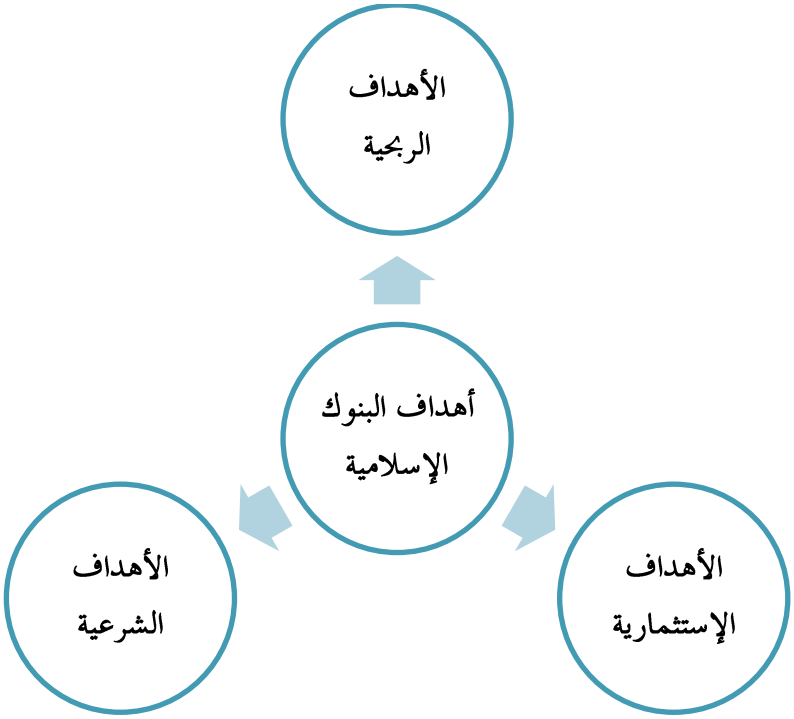

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على ما سبق.

[1] قادري محمد الطاهر، جعيد البشير، **عموميات حول المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي –الواقع ورهانات المستقبل–، جامعة الجلفة، بدون تاريخ، ص 09.

[2] حنيش أحمد، عباسي إبراهيم، **دور المصارف الإسلامية في تعبئة الموارد المالية وتمويل التنمية**، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد 01، العدد 02، الجزائر، ص 132.

المطلب الثاني: ضوابط العمل المصرفي الإسلامي

يستمد العمل المصرفي الإسلامي ضوابطه من الشريعة الإسلامية، وهذا ما يميزه عن العمل المصرفي التقليدي القائم على الربا المحرم شرعًا، ونجد من أبرز ضوابطه ما يلي:

أولا: الاستناد إلى الشريعة الإسلامية

إن تعظيم العناية بالنصوص الشرعية على الوجه الأمثل تفضي إلى إصابة الحق وتحصيل المصالح الدينية والدنيوية، وإن تقصير الفقيه في اعتبار النصوص أو التساهل في التعويل عليها جمعا ودراسة واستنباطا يقتضي الإخلال بالحكم الشرعي للمعاملة المالية، ومن ثم يحصل من الفساد الديني والدنيوي بحسب ذلك التقصير والإخلال؛[1]

ثانيا: تحريم الاكتناز وأداء حقوق الله والمجتمع في المال

ويقصد بالاكتناز جمع الأموال دون التعامل بها مما يترتب عنه منع النقود من أداء وظيفتها الأساسية المتمثلة في تسهيل عمليات تبادل السلع والخدمات بين الأفراد والمؤسسات، فالاكتناز هو منافي للنصوص القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة بجعل المال غاية وهدفا لا وسيلة، حيث أنه يعتبر تعويقا للحركة الاقتصادية ولدوران المال، والإسلام عندما حرم الاكتناز أراد به القضاء بطريقة وجدانية على أحد معوقات التنمية الاقتصادية المتمثلة في عملية كتر الأموال وتعطيل حركتها، وهنا يلاحظ أن الإسلام أقر بحق ملكية المال والتصرف فيه وفقا للطرق المشروعة، ولكنه لم يعطي الحق الكامل في ملكية حركة المال بحيث يكون حرا في كتره وتعطيله عن الحركة.[2]

وجاء تحريم الاكتناز في قوله تعالى : ... وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أليم ﴾ (التوبة، الآية34).

ثالثا: الالتزام بقاعدة الغنم بالغرم والخراج بضمان

وقاعدة الغنم بالغرم يقصد بها: أن الحق في الحصول على النفع أو الكسب لابد أن يكون بقدر تحمل المشقة أو التكاليف (المصروفات أو الخسائر أو الأخطار)، وهذا ما يدل أن المستثمر في الإسلام يجب أن يتحمل الخسائر

[1] بقيس دنيا زاد عياشي، **دور ضوابط الصناعة المالية الإسلامية في الحد من آثار الأزمات المالية**، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية البنوك والتأمينات، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2017-2018، ص 80.

[2] هند مهداوي، **التمويل المصرفي الإسلامي حل بديل للأزمات المالية العالمية**، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015-2016، ص 24.

إن وقعت تماما، نظير تحقيقه الأرباح إن وجدت، وهو نظام قائم على المشاركة في الربح والخسارة،[1] أما قاعدة الخراج بالضمان ويقصد بها: "أن من ضَمِن أصل شيء جاز له أن يحصل على ما تولد عنه من عائد"، وهذا إنما يعني أنّ من اشترى شيئاً له غلة، ثم اطلع منه على عيب فرده إلى بائعه بخيار العيب كانت غلته السابقة للمشتري، لأنه كان مالكاً له وضامناً له، فلو هلك لهلك عليه، والضمان المقصود هو ضمان ملك وليس الضمان المحض، أي أن ضمان أصل المال يعطي الحق للضامن في الحصول على الأرباح المتولدة عنه، بما أنه تقع عليه تحمل تبعة الخسارة إن وقعت.[2]

رابعا: قاعدة الأمور بمقاصدها وقاعدة التيسير ورفع الحرج

القاعدة الأولى هي أن كل قول أو عمل إنما هو بالمقصد الذي يريد صاحبه تحقيقه، أو بالغاية المراد الوصول إليها، والأصل في القاعدة ما رواه البخاري عن عمر بن عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:" **إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى**"" ، ومنه إذا كان القصد من إبرام العقود قصدا مشروعا أصبح العقد صحيحا، والعكس صحيح، أما قاعدة التيسير ورفع الحرج والمقصود بالتيسير التسهيل أي تكون الأحكام الشرعية في متناول المكلف، وبالتالي يستطيع القيام بها من غير عسر أو حرج ومشقة، وذلك طبقا لقوله سبحانه وتعالى : " **لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا** " (سورة البقرة الآية 286)، وفي المعاملات جعل الله الأصل فيها الإباحة، إلا إذا ورد نص شرعي يخالف ذلك، كما وضع الله القيود والمحرمات من أجل رفع الظلم.[3]

والشكل التالي يوضح أبرز ضوابط العمل المصرفي الإسلامي:

---

[1] ميموني بلقاسم وآخرون، **الصيرفة الإسلامية في الجزائر بين الواقع والمأمول**، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المجلد 02، العدد 02، الجزائر، 2018، ص 293.

[2] آمال لعمش، **دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية**، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011-2012، ص 05.

[3] براهيمي فايزة، **أثر تطبيق المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في تعزيز ثقة المتعاملين مع المصارف –دراسة ميدانية باستخدام النمذجة بالمعادلات البنائية**–، أطروحة دكتوراه، شعبة المالية والمحاسبة، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2021-2022، ص 11.

الشكل رقم (1-3): ضوابط التمويل الإسلامي

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ما سبق.

المطلب الثالث: الفروق الجوهرية بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.

من الواضح أن للبنوك الإسلامية مميزات تُفرقها عن البنوك الربوية، وذلك من عدة جوانب مختلفة، وقبل التطرق إلى أوجه الاختلاف، وجب علينا ذكر أوجه التشابه أولا.

أولا: أوجه تشابه البنوك الإسلامية بالبنوك التقليدية

وتكمن أوجه التشابه في: [1]

1. أنها مؤسسات على شكل شركة تجارية يتم تسجيلها بالسجل التجاري ويطبق عليها قانون الشركات.
2. يتم طرح أسهم البنوك الإسلامية للبيع إلى الموظفين شأنها في ذلك شأن المصارف التجارية.
3. إن البنوك الإسلامية تمارس نشاطاتها داخل وخارج الدولة مثل البنوك التجارية.
4. تخضع البنوك الإسلامية شأنها شأن المصارف التجارية لقوانين وأنظمة الدولة الموجودة فيها أي الاثنان تحكمهما قوانين وأنظمة الدولة الموجودة فيها.

أما بالنسبة لأوجه الاختلاف يمكن تناولها من خلال الجدول الآتي:

[1] سعاد عبد الفتاح البيروتي، **دور المصارف الإسلامية في التنمية والاستثمار**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 24، بغداد، 2010، ص 09.

الجدول رقم (1-1): يوضح أهم الفروق الجوهرية بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

أوجه المقارنة	البنك الإسلامي	البنك الربوي
وظيفة المال في البنك	الاستثمار وليس الإيجار (استثمر ولا تؤجر) (المال لا يولد المال) لا متاجرة على ملكية المال	الإيجار (تأجير النقود) (المال يولد المال) (المتاجرة على الملكية)
اخذ وإعطاء الفائدة (الربا)	محرم	أساسي
مدة السداد	ترتبط بحياة المشروع مع عدم اخذ فائدة عن التأخير في التسديد	قصيرة في الغالب مع أخذ فائدة ربوية عند التأخير في التسديد
عدم الوفاء بتسديد القرض	الإعفاء في حالة الإعسار(قرض الحسن) مع عدم الإرهاق والتعسف في التحصيل	غير مسموح بيه مع إجراءات غير إنسانية في حالة عدم السداد
هدف التمويل	تنمية المجتمع الإسلامي واستثمار أمواله بطريقة مشروعة تحقق أهداف المجتمع ثم يأتي الربح	الربح في المقام الأول
الفئات المستفيدة من التمويل	كافة الأفراد باختلاف طبقاتهم	الأغنياء والقادرون ماليا فقط
تمويل الاحتكارات	محظور قطعا	وارد
المعيار الأساسي في اختيار المشروع	الشرعية/ النفع الاجتماعي والربح	الربح فقط
المشاركة مع العميل أو صاحب رأس المال	ضرورية	غير ضرورية
شرعية المشروعات الاستثمارية عن الموافقة على التمويل	أساسية	غير أساسية
تقاسم نتائج الاستثمار	المشاركة في الربح والخسارة	ضمان الفائدة

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، سهيل أحمد سمحان، النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010، ص ص 192-193.

المبحث الثاني: ماهية الشبابيك "النوافذ" والفروع الإسلامية

تعتبر الشبابيك "النوافذ" والفروع المالية الإسلامية من أهم الطرق المستخدمة في البنوك التقليدية لتقديم منتجات إسلامية متنوعة للمتعاملين، حيث تعد أيضاً هذه الخطوة من أهم الخطوات المعمول بيها للتحول إلى النشاط المصرفي الإسلامي.

المطلب الأول: تحول البنوك التقليدية إلى البنوك الإسلامية

إن تخبط العديد من البنوك التقليدية في الكثير من المشاكل ومن عدة جوانب، جرّاء نظامها القائم على الفائدة، جعلها تسارع إلى تبني سُبُلَ التحوّل إلى العمل المصرفي الإسلامي، خاصة بعد النمو المتسارع التي حققته البنوك الإسلامية في أنحاء العالم.

أولا: تعريف تحول البنوك التقليدية نحو العمل المصرفي الإسلامي

وهو أن يتخذ البنك التقليدي العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، بحيث يتم استبدال العمل المصرفي التقليدي بالعمل المصرفي الإسلامي، وذلك من خلال فتح نوافذ إسلامية، أو تحويل فروع قائمة إلى فروع اسلامية أو إنشاء فروع جديدة للمعاملات الإسلامية أو بتحويل المصرف التقليدي بالكامل إلى العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.[1]

من خلال هذا التعريف يتبيّن أنّ التحّول من البنك التقليدي إلى البنك الإسلامي يكون عن طريق فتح نوافذ أو فروع إسلامية أو التحول بالكامل إلى بنك إسلامي، وهذا من أجل تقديم منتجات مالية ومصرفية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية بما يحقق أهدافها المنشودة.

ثانيا: أسباب تحول البنوك التقليدية نحو العمل المصرفي الإسلامي

هناك العديد من الأسباب والدوافع للتحول نحو العمل المصرفي الإسلامي، نذكر منها:[2]

1. تعظيم الأرباح، ويعتبر الربح الدافع الأساسي للبنوك التقليدية في ظل النمو المتسارع في حجم أرباح المؤسسات الإسلامية؛

---

[1] عباسية آسية، **النوافذ الإسلامية مدخل للتحول نحو الصيرفة الإسلامية**، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 03، العدد 01، 2023، ص 43.

[2] عباسي آسية، نفس المرجع، ص ص 43-44.

2. رفع الحرج عن المسلمين والزبائن الذين يرغبون في استثمار أموالهم وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية؛
3. التسرب النقدي الكبير هو أحد أسباب فتح نوافذ وفروع إسلامية لاستقطاب ما أمكن من الأموال المكتنزة والمتداول في السوق الموازية؛
4. الحوافز العقائدية والاجتماعية التي قد تكون ضمن أهداف البنوك التقليدية، وتكون هذه خطوة نحو التحول الكامل إلى المصرفية الإسلامية متى توفرت البنية التحتية لذلك؛
5. حب المنافسة والتقليد وعدم الرضا بغياب اسم المصرف عن هذا المجال الجديدة؛
6. محاربة التضخم والقضاء على سوء توزيع الثروات في المجتمع؛
7. المحافظة على العملاء وجذب آخرون لمنافسة البنوك الإسلامية، خاصة بعد النجاحات التي حققتها من خلال الطلب الكبير والمتزايد على الخدمات المصرفية الإسلامية وإبراز قدرتها في التصدي للأزمات المالية العالمية. [1]

المطلب الثاني: ماهية الشبابيك والفروع الإسلامية

تعد الشبابيك والفروع المالية الإسلامية بوابة البنوك التقليدية لممارسة النشاط المصرفي الإسلامي، والذي من خلاله تستطيع أن تمارس منتجات إسلامية متنوعة تقوم على أساس المشاركة في الربح والخسارة، لا على أساس القرض بفائدة الذي يقوم على الربا المحرم، مما يجعلها تنافس البنوك الإسلامية في سوق العمل.

أولا: تعريف شبابيك "النوافذ" الصيرفة الإسلامية

ويمكن التطرق إلى تعريف الشبابيك "النوافذ" الصيرفة الإسلامية من خلال ما يلي:

1. التعريف اللغوي

للتطرق إلى التعريف اللغوي للشبابيك "النوافذ" الصيرفة الإسلامية وجب علينا تفكيكها إلى مفردات، وتعريف كل مفردة على حدة، وهي: [2]

أ. **الشباك لغة:** جاء في القاموس المحيط: " شَبَّكه تشبيكا فَتَشَبَّكَ، أَنْشَبَ بعضه في بعض فنشب ... الشُباك ما وُضع من القصب ونحوه على صنعة البواري.

---

[1] فلاق علي، سالمي رشيد، **النوافذ الإسلامية والفروع الإسلامية في البنوك التقليدية**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، الجزائر، 2018، ص 167.

[2] ابراهيم أوراغ، مسعود فلوسي، **التمويل الإيجاري في شبابيك الصيرفة الإسلامية في ضوء المعايير الشرعية لهيئة أيوفي عقد التمويل بالإجارة لبنك تراست الجزائر أنموذجا**، مجلة الباحث للدراسات الاقتصادية، المجلد 01، العدد 07، الجزائر، ص 1426.

ب. **النافذة لغة:** نافذة من نفذ النفاذ تقول نفذت أي جزت، وقد نفذ ينفذ نفاذا ونفوذا. [1]

وفي الحديث بر الوالدين الاستغفار لهما وإنفاذ عهدهما أي إمضاء وصيتهما، وما عهد إليه قبل موتهما، ونفذ السهم من الرمية ونفذ الكتاب إلى فلان وبابهما دخل، ونفاذاً أيضا وَّأنفذه هو نفذه أيضا بالتشديد وأمرنا نافذ أي مطاع.

ج. **الصيرفة لغة:** جاء في معجم مقاييس اللغة "الصاد والراء والفاء" معظم بابه يدل على رجع الشيء... ومعنى الصّرف عندنا أنَّه شيءٌ صُرِف إلى شيء، كأنَّ الدِّينار صُرِف إلى الدراهم، أي رجع إليها، إذا أخذت بدلـــه... ومنه اشتق اسم الصيرفي لتصريف أحدهما إلى الآخر، فلفظ الصيرفة لم يرد في المعجم، وهو مصدر من الفعل الثلاثي صرف، ومعناه اللغوي يدور حول التعامل بصرف النقود.

د. **الإسلامية:** نسبة إلى دين الإسلامي.

2. التعريف الاصطلاحي

تعتبر الشبابيك "النوافذ" الصيرفة الإسلامية خطوة مهمة للتحول إلى العمل المصرفي الإسلامي، حيث أعطي لها عدة تعاريف، نذكر منها:

عرفت الشبابيك الإسلامية على أنها وحدات تنظيمية تديرها المصارف تقليدية، تقوم بتقديم الخدمات المالية الإسلامية.[2]

وعرفت أنها: "كيان مالي مملوك لبنك تقليدي، مستقل في نشاطه عن نشاطات البنك الأم، يقوم بجذب المدخرات واستثمارها وتقديم الخدمات المصرفية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، ولديه هيئة رقابة شرعية تفتي وتراقب أعماله.[3]

وعرفت حسب المُشرع الجزائري في المادة 17 من الجريدة الرسمية: يُقصد بـــ شباك الصيرفة الإسلامية أنه هيكل ضمن البنك أو المؤسسة المالية مكلف حصريا بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية.[1]

---

[1] حفصي عباس، **مفهوم النوافذ الإسلامية وضوابطها الشرعية**، مجلة الدراسات الإسلامية، المجلد 08، العدد 05، 2017، ص ص 191-192.

[2] حربي لمياء، **الإطار التشريعي للصيرفة الإسلامية عبر شبابيك البنوك التقليدية الجزائرية**، مجلة دفاتر البحوث العلمية، المجلد 10، العدد 01، الجزائر، ص 217.

[3] ابراهيم أوراغ، مسعود فلوسي، مرجع سبق ذكره، ص ص 1426-1427.

إذن ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن شبابيك الصيرفة الإسلامية هي عبارة عن هيكل موجود ضمن البنك التقليدي، يقدم خدمات مالية ومصرفية وفق مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية وتبقى ملكيته تابعة للبنك التقليدي.

ثانيا: تعريف الفروع الإسلامية

لقد تعددت تعاريف الفروع الإسلامية إلا أنها تصب في نفس المعنى، وهي:

هي فروع تنتمي إلى مصارف تجارية وتمارس جميع الأنشطة والعمليات المصرفية طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية، وبالتالي يستطيع المصرف التجاري من خلال الفروع الإسلامية أن يمارس النشاط المصرفي الإسلامي بالتوازي مع ممارسته للنشاط المصرفي التقليدي أو التجاري".[2]

هي وحدات تنظيمية تديرها المصارف التقليدية، وتكون متخصصة في تقديم الخدمات المالية الإسلامية، حيث أنها تدور أصلاً حول مدلول كلمة الفرع والتي تعبر عن المؤسسة التي تنشئها شركة أو مؤسسة أكبر منها، وبالتالي يمكن تعريف الفروع الإسلامية بشكل عام بأنها "الفروع التي تنشئها المصارف الربوية لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية".[3]

من خلال ما سبق يستنتج أن الفروع الإسلامية هي فروع تنتمي للبنوك التقليدية تتمثل في وحدات تنظيمية يُنشئها البنك التقليدي تقدم صيغ تمويلية واستثمارية مع خدمات مصرفية تتوافق مع الشريعة الإسلامية، بالتوازي مع نشاط المصرفي التقليدي للبنك الأم، كما يجدر الإشارة أن الفروع الإسلامي تكون في مبنى مستقل عن البنك التقليدي.

---

[1] المادة 07 من النظام 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020، **المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16.

[2] عباسي آسية، مرجع سبق ذكره، ص 45.

[3] بنوجعفر عائشة، **الفروع الإسلامية كمدخل للتحول البنوك التقليدية للصيرفة الإسلامية**، مجلة المغاربية للاقتصاد والمناجمنت، المجلد 07، العدد 01، الجزائر، ص 07.

ثالثا: الفروق الجوهرية بين الشبابيك "النوافذ" والفروع الإسلامية

بالرغم من الخصائص الكثيرة التي يشتركان فيها الشبابيك والفروع الإسلامية، إلاّ أنهما يختلفان في عدة نقاط، وهي:[1]

1. الفروع الإسلامية تكون في مبنى مستقل عن البنك التقليدي الذي ينتمي إليه، أما النافذة فتكون داخل البنك التقليدي نفسه وفي نفس مبنى البنك ولكن في مصلحة مستقلة.[2]
2. الفرع الإسلامي يبدو أكثر استقلالية من النافذة الإسلامية عن المصرف الذي يتبعه إذ لا يخضع الفرع للمصرف الأم إلا بصورة غير مباشرة، فيما تخضع النافذة للمصرف الأم بصورة مباشرة.
3. إن الهيكل الإداري الذي يتولى إدارة الفرع الإسلامي من المصرف التقليدي أكبر من الهيكل الإداري الذي يدير النافذة الإسلامية، والذي لا يتجاوز في أحسن الأحوال مستوى قسم إداري في مصرف تقليدي، بل إنها في بعض المصارف تقتصر على مستويات أدنى كالشعبة أو الوحدة في المصرف. وهو ما ينعكس بالتأكيد على ما تقدمه من خدمات مصرفية إسلامية، إذ تشكل منتجات الفروع نسبة كبيرة من منتجات المصرف الأم، فيما لا تشكل منتجات النوافذ الإسلامية إلا نسبة ضئيلة من منتجات المصرف التقليدي الذي فتحت فيه.
4. يمثل الفرع الإسلامي في المصرف التقليدي مرحلة متقدمة في طريق التحول بالمصرف التقليدي إلى المصرفية الإسلامية قياسا بالنافذة الإسلامية في المصرف التقليدي التي تجسد المراحل البدائية في عملية التحول المنشودة، إذا ما اعتبرنا النوافذ والفروع الإسلامية طرقا أو وسائل للتحول من الصيرفة التقليدية إلى الصرفية الإسلامية البحتة.

[1] دحاك عبد النور، **إشكاليات إنشاء شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية بين الوضعية البنكية والمعايير الشرعية**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 18، العدد 28، الجزائر، 2022، ص 210.

[2] بنوجعفر عائشة، مرجع سبق ذكره، ص 07.

المطلب الثالث: أهداف الشبابيك "النوافذ" والفروع الإسلامية

يعتبر فتح شبابيك أو فروع إسلامية مرحلة مهمة في النشاط المصرفي، فهو بمثابة قفزة نوعية للتحول نحو العمل المصرفي الإسلامي، حيث كان له آثار ايجابية وآثار سلبية، وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المطلب.

أولا: أهداف من فتح النوافذ والفروع الإسلامية

وتكمن الأهداف والدواعي للبنوك التقليدية من فتح شبابيك وفروع الإسلامية، في ما يلي:[1]

1. اختبار تجربة البنوك الإسلامية وتقويمها من خلال إنشاء شبابيك وفروع إسلامية في البنوك التقليدية؛
2. منافسة البنوك الإسلامية بعد النجاحات التي حققتها في تعبئة الموارد المالية وتوظيفها من خلال عدة صيغ وخدمات تتوافق مع الشريعة الإسلامية، مما يعزّز من مركزها المالي ويزيد من ربحيها؛
3. الرغبة في تحول بعض البنوك التقليدية بإتباع أسلوب التدرج؛
4. المحافظة على العملاء الحاليين للبنك التقليدي حتى لا يتحولوا إلى المصارف الإسلامية، ومحاولة استرجاع العملاء الذين فقدتهم بغرض الحفاظ على الحصة السوقية.[2]

ثانيا: آثار فتح شبابيك وفروع الإسلامية

يترتبُ عن إنشاء شبابيك وفروع الإسلامية العديد من الآثار الاقتصادية الايجابية والسلبية، والتي يمكن ذكرها في النقاط التالية:[3]

1. **الآثار الإيجابية**

وتكمن أهم الآثار الإيجابية في:

أ. فتح شبابيك وفروع إسلامية يساهم في تعزيز روح المنافسة البنوك الإسلامية مع البنوك التقليدية، وهذا ما ينعكس بالإيجاب على البنوك الإسلامية وطالب الخدمة؛

[1] بنوجعفر عائشة، مرجع سبق ذكره، ص 10.

[2] عباسية آسية، مرجع سبق ذكره، ص 43.

[3] بنوجعفر عائشة، مرجع سبق ذكره، ص ص 16-18.

ب. تطوير الخدمة البنكية في البنوك الإسلامية، وذلك من خلال تحديث نظام العمل، وتخفيض التكاليف، والبيع بأسعار منافسة، وابتكار منتجات مصرفية جديدة، حفاظا على زبائنها الذين أُستقطبَ جزء منهم إلا البنوك التقليدية التي تقدم المنتجات المصرفية الإسلامية؛

ج. زيادة الوعي بضرورة تبني الصرفية الإسلامية؛

د. شهدت هذه الظاهرة تطورًا إيجابيًا حيث تحولت بعض البنوك التقليدية بالكامل إلى بنوك إسلامية، وعلى سبيل المثال لا على الحصر البنوك التالية: بنك الجزيرة السعودية، بنك العقاري الكويتي وبنك الشارقة الإسلامي.

2. الآثار السلبية

ويمكن ذكرها في النقاط التالية:

أ. إن موافقة البنوك المركزية على إنشاء البنوك التقليدية لفروع إسلامية يثير تساؤلا، وهو لماذا لا ينشأ مباشرة بنوك إسلامية في ظل النجاحات الكبيرة لها، ولما التحفظ والخوف؛

ب. قد يؤدي تقديم العمل المصرفي الإسلامي من قبل البنوك الربوية إلى إعاقة إنشاء البنوك الإسلامية أو عدم التوسع في إنشاء المزيد منها؛

ج. تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية من قبل فروع وشبابيك تابعة لمصرف ربوي قد يؤدي إلى تشويه العمل المصرفي الإسلامي، وقيام البنوك الربوية بفتح فروع إسلامية سيترتب عليه استمرار تلك البنوك لمدة أطول على شكلها الحالي (الربوي).

المبحث الثالث: مصادر الأموال واستخدامها لدى البنوك الإسلامية

تعد البنوك الإسلامية من أهم المؤسسات المالية الإسلامية التي تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال استقطاب الأموال ثم توظيفها توظيفًا فعّال وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، حيث نجدها تقدم مجموعة من الخدمات التمويلية والمصرفية والاجتماعية معتمدة على مصادر أموالها الداخلية والخارجية، وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: المصادر الداخلية للأموال لدى البنوك الإسلامية

وتشير المصادر الداخلية إلى المصادر الذاتية التي تشمل رأس مال البنك، والاحتياطات والأرباح غير الموزعة بالإضافة إلى المخصصات.

أولا: رأس المال: ورأس المال هو قيمة الأموال التي يتلقاها البنك من أصحاب المشروع عند بدأ تأسيسه، وأية إضافات أو تخفيضات تطرأ عليها في فترات لاحقة، ويعتبر المصدر الأساسي لبدأ النشاط،[1] وينقسم إلى:[2]

1. **رأس المال الأساسي:** وهو القيمة الإسمية للأسهم التي تّمَ الاكتتاب فيها وتحصيلها، حيث يتم ذكر رأس المال المدفوع من جانب المساهمين حتى إذا تم تحصيل كامل قيمة السهم فإنه يذكر فقط بقيمته الإسمية؛
2. **رأس المال الإضافي:** وهو قيمة الزيادة المحصلة من حملة الأسهم عن القيمة الإسمية للسهم (في حالة إصدار أسهم جديدة إضافية)، حيث يتم ذكر رأس المال الأساسي فقط بالقيمة الإسمية للسهم، والفرق يقيد في بند رأس المال الإضافي، ويطلق عليه اسم رأس المال المدفوع بالزيادة، ويعتبر هذا الأخير أحد حسابات حقوق الملكية.

---

[1] حنيش أحمد، عباسي إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 133.

[2] حمزة فيشوش، **مصادر واستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة**، المجلد 05، العدد 01، الجزائر، 2020، ص 113.

ثانيا: الاحتياطات: وهي عبارة عن المبالغ تقتطع من أرباح البنك في شكل احتياطيات بهدف دعم المركز المالي للبنك، وتتضمن القوانين الأساسية للبنوك قواعد تكوين الاحتياطي القانوني، وعادة ما يقف تكوينه عند بلوغه نسبة معينة من رأس مال البنك، بحيث تقوم البنوك الإسلامية بتكوينه من أجل دعم مراكزها المالي، والمحافظة على سلامة رأسمالها .[1] وتنقسم الاحتياطات إلى:[2]

1. **الاحتياطي القانوني:** وهو الاحتياطي الذي تفرضه القوانين على البنك الإسلامي للاحتفاظ به والذي لا يمكن توزيع أي جزء منه، وعادة ما ينص القانون الأساسي للبنك عن نسبة هذا الاحتياطي مستندا على التشريعات السائدة في الدولة التي ينشط بها؛
2. **الاحتياطي الاختياري:** وهو احتياطي لا يفرضه القانون مثل النوع الأول بل يقترحه مجلس إدارة البنك المنبثق أصلا من مجموع المساهمين لتحقيق غرض معين عندما يحقق البنك أرباحا كافية لذلك، وعادة ما يتم إعادة توزيع الاحتياطي إذا لم يستعمل في الأغراض التي كون من أجلها؛
3. **احتياطات أخرى:** إلى جانب النوعين السابقين من الاحتياطات تفرض الأعراف المحاسبية على البنوك بصفة عامة والإسلامية خاصة، تكوين احتياطيات أخرى لمواجهة الديون المشكوك في تحصيلها، وفي الخسائر غير المتوقعة.

ثالثا: الأرباح المحتجزة أو المرحلة والمخصصات: يحدد النظام الأساسي للبنك الإسلامي واستناداً إلى ما يقرره مجلس إدارة البنك في نهاية كل سنة مالية، وبعد تصديق جمعيته العمومية وذلك بالموافقة على مقدار الأرباح التي تحتجزها وترحل إلى الأعوام اللاحقة، وبإمكان البنك اضافتها إلى الاحتياطيات أو تتخذ لزيادة رأس مال البنك الإسلامي، وتعد هذه الأرباح غير الموزعة موردًا ذاتيا للبنك الإسلامي، أما المخصصات فهي مبالغ يتم تكوينها خصما من حسابات الأرباح والخسائر أي بالتحميل على تكاليف التشغيل (مصروفات البنك) بغض النظر عن نتيجة نشاط البنك وذلك لمواجهة التزام مؤكد الوقوع مثل استهلاك أو تحديد النقص في قيمة الأصول، وترتبط فكرة تكوين المخصصات بإظهار المركز المالي في صورة عادلة وقريبة من الحقيقة، وتكوين المخصصات لا يتم فقط لمواجهة ما

[1] محمد جلال سليمان، **الودائع الإسلامية في البنوك الإسلامية**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، القاهرة، 1996، ص 17.

[2] حمزة مقاتل، مرجع سبق ذكره، ص 69.

يتوقع من تدهور في نسبة توظيف واستثمارات البنك، بل يمتد أيضا لمواجهة أخطار البنك للوفاء بالالتزامات نيابة عن عملائه تجاه الآخرين مثل خطابات الضمان وبعض أنواع الاعتمادات وغيرها من الالتزامات.[1]

المطلب الثاني: المصادر الخارجية للأموال في البنوك الإسلامية

تتمثل مصادر الأموال الخارجية لدى البنوك الإسلامية في الودائع بمختلف أنواعها، فالودائع هي الموارد الخارجية التي تسعى البنوك الإسلامية إلى تعبئتها ثم توظيفها وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وتنقسم إلى ودائع جارية ومنها استثمارية ومنها ودائع الادخارية (التوفير).

أولا: الودائع الجارية: وهي الأموال التي يودعها العملاء في البنك على أساس ودائع جارية، وذلك ليس بهدف الحصول على عائد، ولكن لتسهيل معاملاتهم اليومية الشخصية والتجارية من خلال السحب، والإضافة المستمرة.[2]

ثانيا: الودائع الاستثمارية: وهي الأموال التي تودع لدى البنوك الإسلامية من أجل استثمارها ولا يشترط الربح مسبقا، وإنما يتوقف ذلك على نتائج العملية الاستثمارية، ويوزع العائد حسب العقد المبرم.[3]

والودائع الاستثمارية هي البديل للودائع الآجلة لدى البنوك الربوية، والتي تلتزم بردها في مواعدها مع الفوائد الربوية، بينما الوديعة الاستثمارية في البنوك الإسلامية هي عقد مضاربة بين البنك والعميل "المودع" على أساس المشاركة في الربح والخسارة، فالعميل هنا بمثابة رب المال والبنك بمثابة المضارب، حيث لا يضمن البنك الوديعة الاستثمارية ولا أرباحها إلا في حالة التقصير والتعدي أو في حالة مخالفة شروط العقد، وتُوزع نتائج الأرباح حسب النتائج الفعلية وحسب نسبة المضاربة المتفق عليها في العقد.[4]

ثالثا: الودائع الادخارية (حسابات توفير): وهي الأموال التي يتم إيداعها في البنوك الإسلامية بغية التوفير والادخار، ويتحصل أصحابها على دفتر خاص يُعْرَف بدفتر التوفير، تُسَجِّل فيه العمليات المصرفية للحساب من إيداعات

---

[1] حمزة فيشوش، مرجع سبق ذكره، ص 113.

[2] محمد عبد المنعم أبو يزيد، **الضمان في الفقه الإسلامي وتطبيقاته في المصارف الإسلامية**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، القاهرة، 1996، ص 35.

[3] محمد لعناني، أسماء حوفاني، **مدى التزام الصيرفة الإسلامية في الجزائر بمبادئ العمل المصرفي الإسلامي دراسة تحليلية للنظام رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب 1441ه الموافق ل 15 مارس 2020م**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 02، الجزائر، 2020، ص 126.

[4] حكيم براضية، جعفر هني محمد، **دور التصكيك الإسلامي في إدارة السيولة في المصارف الإسلامية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص 77.

ومسحوبات مع الالتزام بحدود السحب اليومي من هذا الرصيد، كما لا يمكن لصاحبه سحب كامل وديعته دفعة واحدة إلا بإذن مسبق.[1]

وعرفت أيضا الودائع الادخارية على أنها: ودائع نقدية يقتطعها الافراد من دخولهم ويدفعونها إلى البنك ليفتح لهم بها حسابا ادخاريا، ويحق لهم سحبها، أو سحب جزء منها في أي وقت.[2]

بالإضافة إلى ما سبق يوجد مصادر خارجية أخرى للأموال لدى البنوك الإسلامية، وهي:

أ. **صناديق الاستثمار:** وهو عبارة عن قنوات استثمارية تلبي متطلبات المودعين في استثمار أموالهم وفق أحكام الشريعة الإسلامية بهدف تحقيق عائد مباح شرعاً، ويقوم البنك باختيار احد مجالات الاستثمار المحلية والدولية وينشئ لهذا الغرض صندوقاً يطرحه للاكتتاب العام على المستثمرين ويقوم البنك بأخذ نسبة شائعة من الربح مقابل إدارته للصندوق وعادة ما يتم توكيل إحدى الجهات المختصة بهذا النشاط لإدارة الصندوق مقابل مبلغ معين.[3]

ب. **ودائع المؤسسات المالية الإسلامية:** انطلاقا من مبدأ التعاون بين البنوك الإسلامية، تقوم عدد من البنوك الإسلامية التي لديها فائض في الأموال بإيداع تلك الأموال في البنوك الإسلامية التي تعاني من عجز في السيولة النقدية، ويكون الإيداع في صورة ودائع استثمارية تأخذ عنها عائد غير ثابت أو في صورة ودائع جارية لا تستحق عليها عائدا.[4]

ج. **وحدات الثقة:** وتعد هذه الخدمة من الخدمات المصرفية المهمة حديثة النشأة التي تعد مجالاً استثمارياً مهماً، ويتم من خلالها جمع المدخرات من الجمهور بصيغة خدمات غير إيداعيه يتم توظيفها في مجالات أسواق الأوراق المالية ويقوم البنك بأخذ نسبة محددة من الربح في هذا المجال وعادة ما يتم تحديد جهة تقوم بإدارة مثل هذا النشاط.[5]

---

[1] محمد لعناني، أسماء حوفاني ، مرجع سبق ذكره، ص 127.

[2] يونس ابراهيم التميمي، **الإدارة الاستراتيجية في المصرف الإسلامي**، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2019، ص 114.

[3] حيدر يونس الموسوي، **المصارف الإسلامية أدائها المالي وأثرها في سوق الأوراق المالية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 43.

[4] حمزة فيشوش، مصدر سبق ذكره، ص 116.

[5] حيدر يونس الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 43.

د. **شهادات الإيداع:** وهي من أهم مصادر الأموال المتوسطة الأجل الحديثة بحيث تتراوح مدتها عادة بين السنة الواحدة والثلاث سنوات، وتستخدم الأموال المجمعة عن هذه الشهادات في تمويل المشاريع المتوسطة الأجل على أن يتم توزيع العوائد شهريا أو في نهاية المدة؛[1]

ومن خلال ما سبق يمكن توضيح مصادر الأموال لدى البنوك الإسلامية في الشكل الآتي:

الشكل(1-4): يوضح مصادر الأموال لدى البنوك الإسلامية

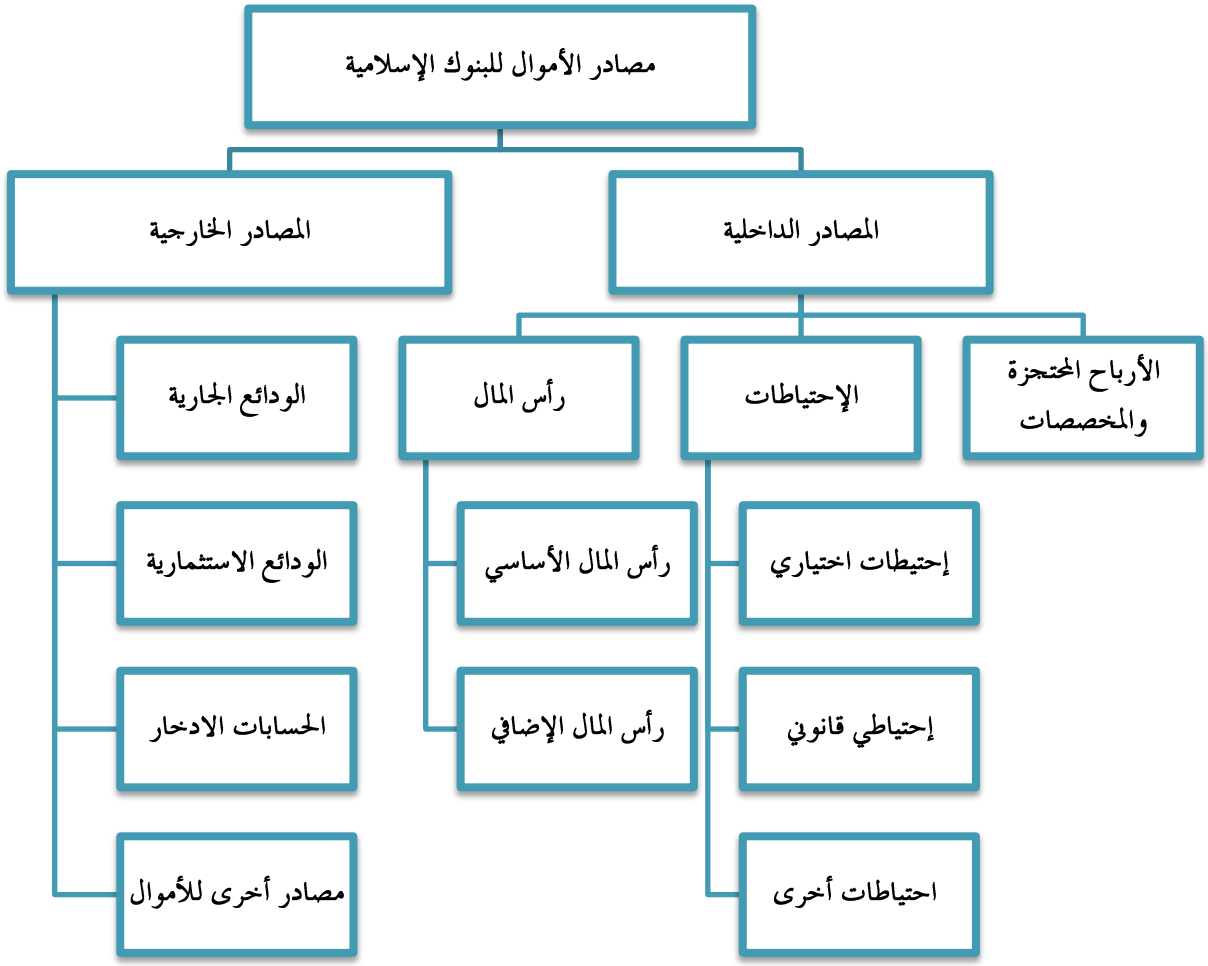

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ما سبق.

[1] حمزة مقاتل، مرجع سبق ذكره، ص 61.

المطلب الثالث: استخدامات الأموال لدى البنوك الإسلامية

تقوم البنوك الإسلامية بتوظيف أموالها الداخلية والخارجية وفق أحكام الشريعة الإسلامية، مقدمة من ذلك مجموعة من الخدمات التمويلية والمصرفية والاجتماعية، وهذا ما سيتم عرضه في هذا المطلب.

أولا: الخدمات التمويلية

ترتكز البنوك الربوية على أسلوب وحيد في تقديم التمويل للأفراد والمؤسسات، وهو على تقديم القروض مقابل فوائد ربوية محددة سلفاً بمراعاة الضمان والملاءة للمقترض، أما البنوك الإسلامية فتقدم صيغ تمويل تراعي توزيع المخاطر، وتحرص على الاهتمام بجدوى المشروع وكفاءته كضمان رئيسي، وعلى أساس المشاركة في الربح والخسارة، ومن أهم الصيغ التمويلية التي تقدمها المصارف الإسلامية صيغ قائمة على المشاركات وصيغ قائمة على البيوع وصيغ قائمة على المنافع. [1]

ثانيا: الخدمات الاجتماعية

تتمثل في المشاركة في تحقيق التنمية الشاملة في المجتمعات التي تعمل فيها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، والمزج بينهما مع عدم الفصل بين الجانب الاجتماعي والجانب الاقتصادي، ويأتي على رأس هذا الهدف إحياء فريضة الزكاة لتحقيق التكامل بين أفراد المجتمع التزاما بمراعاة حق الله في المال الذي نحن مستخلفون فيه.[2]

كذلك فإن من واجب الحكومات الإسلامية أو ولي الأمر بها جمع الزكاة وانفاقها في مصارفها الشرعية، وقيام البنوك الإسلامية بإحياء هذه الفريضة قد يكون إسهاما في تنمية الأمة، لذا فقد جعلت بعض البنوك الإسلامية من أنشطتها الرئيسية دعوتها إلى إحياء فريضة الزكاة والقيام بجمعها وانفاقها في مصارفها الشرعية. [3] وهنا يبرز دور البنك الإسلامي في دعمه للجانب الاجتماعي من خلال إحياء فريضة الزكاة وجمعها ثم انفاقها في مصارفها. وبالإضافة إلى ما سبق، فإن البنك الإسلامي يقدم قروض حسنة والقرض الحسن في البنوك الإسلامية هو قيام البنك بتقديم مبلغ محدد لفرد من الأفراد أو لأحد من عملائه، حيث يضمن سداد القرض دون مطالبته بأي زيادة من أي نوع، أو تحميله أية أعباء أو عمولات، حيث يمثل القرض الحسن خدمة اجتماعية اقتصادية إنسانية،

[1] حمزة فيشوش، مرجع سابق ذكره، ص 117.

[2] محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 191.

[3] من إعداد لجنة من الأساتذة الخبراء الاقتصاديين والشرعيين والمصرفيين، **تقييم الدور الاجتماعي للمصارف الإسلامية، معهد العالمي للفكر الإسلامي**، الطبعة الأولى، القاهرة، 1996، ص 17.

يحقق التكافل بين أفراد المجتمع ويقلل من نسب الفقر، ومن وظائفه الاقتصادية إحداث التنمية في المجتمع، حيث تقوم المصارف الإسلامية بمساعدة أصحاب المشروعات وتحديدا الصغيرة منها في إقامة مشروعاتهم مما يضفي قوة اقتصادية للمشروعات، ويعتبر القرض الحسن من أدوات التمويل الغير ربحي الذي تمارسه بعض المصارف الإسلامية بهدف المساهمة في التنمية الاقتصادية والمجتمعية.[1]

ثالثا: الخدمات المصرفية

تقدم البنوك الإسلامية معظم الخدمات المصرفية التي توفرها البنوك التجارية التقليدية، مع تعديل في بعض وشكل وشروط هذه الخدمات، لتنسق مع طبيعة وأهداف هذه البنوك التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وابرز هذه الخدمات ما يلي: بيع وشراء العملات ، تحصيل وخصم الكمبيالات، الاعتمادات المستندية، خطابات الضمان، عمليات الأوراق المالية، التحويلات النقدية، البطاقات الائتمانية، والخدمات المصرفية الإلكترونية الأخرى مثل الهاتف المصرفي و خدمات الأنترنت وتسديد الفواتير العام ...إلخ [2]

[1] فضيلة بوطورة، مريم زغلامي، **تمويل المشروعات الصغيرة في الجزائر من خلال القرض الحسن مع الاشارة للهيئات الممولة في ولاية تبسة**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 09، العدد 03، 2015، 84.

[2] محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 2015-1017.

ومن خلال ما سبق يمكن توضيح استخدامات الأموال لدى البنوك الإسلامية في الشكل الآتي:

الشكل(1-5): يوضح استخدامات الأموال لدى البنوك الإسلامية

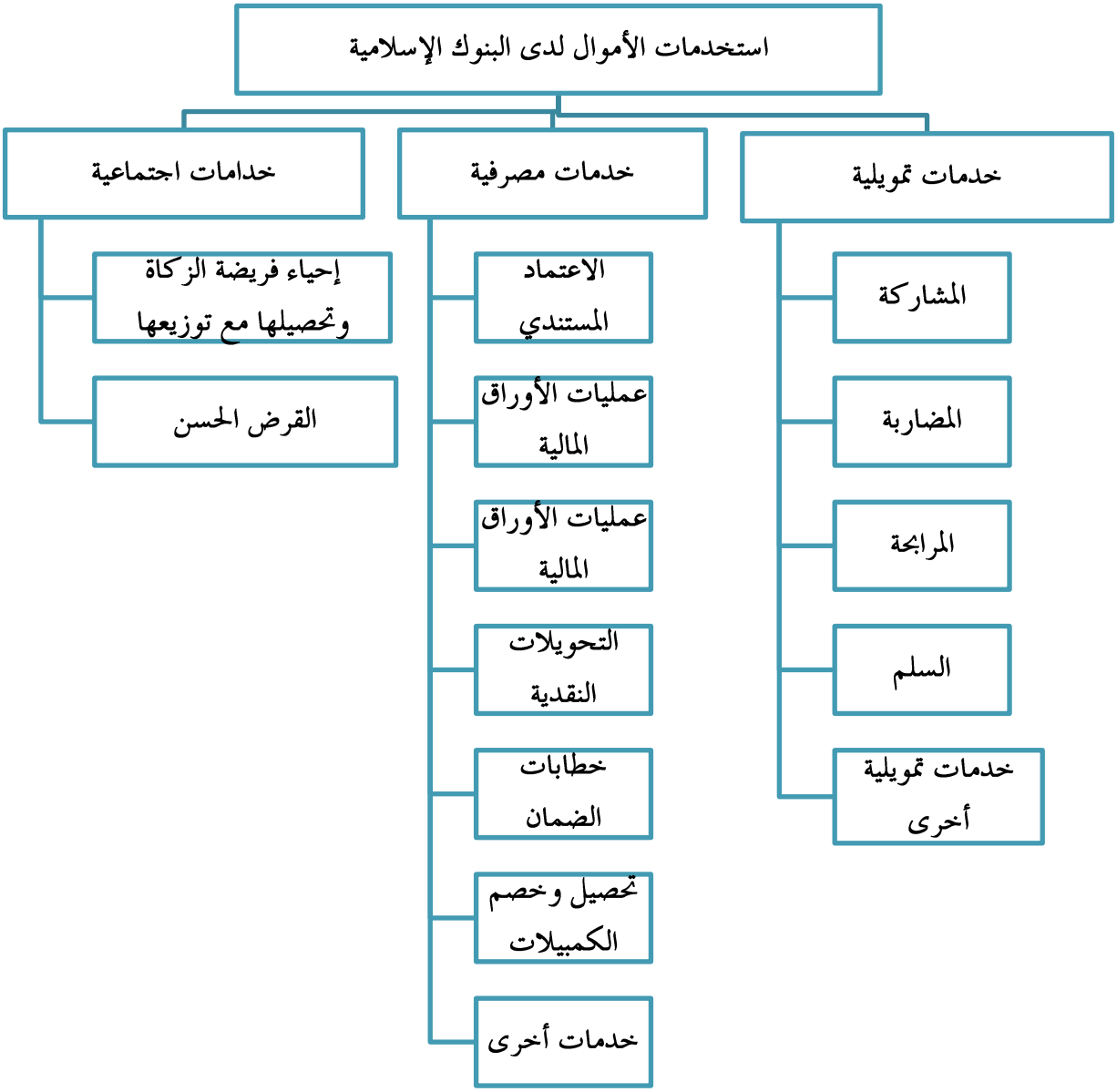

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على ما سبق.

المبحث الرابع: الصيرفة الإسلامية في الجزائر

في ظل النجاحات الكبيرة للصناعة المالية الإسلامية في العالم، وفي ظل تخبط الاقتصاد الوطني في عدة مشاكل، سارعت الجزائر إلى تبني الصيرفة الإسلامية كحل لنهوض بالاقتصاد الوطني، فّتم تأسيس أول بنك إسلامي في الجزائر وهو بنك البركة الجزائري سنة 1991، ثم تلاه مصرف السلام الجزائر في 2008، ولكن كان نشاطهما بدون قاعدة قانونية تسمح لهما بالنمو والتقدم والتوسع، حيث جاءت استجابة المشرع الجزائري متأخرة جداً من خلال إصداره للنظام 20-02 في 2020/03/15 والمتعلق بالصيرفة الإسلامية في الجزائر، ويهدف هذا النظام إلى تحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والقواعد المحددة لها، والذي ألغى النظام السابق 18-02 المؤرخ في 2018/11/04 والذي يتعلق الصيرفة التشاركية في الجزائر؛

ولعرض واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر وجب علينا التطرق إلى عرض تجربة البنوك الإسلامية والنوافذ الإسلامية مع تبيان أهم ما جاء في النظام 20-02.

المطلب الأول: تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر

سيتم في هذا المطلب عرض تجربة بنك البركة الجزائري ومصرف السلام الجزائر، وذلك من خلال إعطاء لمحة عامة عن البنكين، وأهم المراحل التي مرّ بهما، مع عرض أهم المؤشرات المالية لهما.

أولا: عرض تجربة بنك البركة الجزائري:

وسيتم عرض تجربة بنك البركة الجزائري من خلال ما يلي:

1. **لمحة عامة عن بنك البركة الجزائري:** يعد بنك البركة الجزائري أول بنك اسلامي في الجزائر، وقد تأسس برأس مال مختلط (عام وخاص) على إثر شراكة جزائرية سعودية بين مجموعة البركة بنسبة 56% وبنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائرية بنسبة 44%، في 20 ماي 1991 برأس مال 500.000.000 دج، وبدأ بمزاولة نشاطاته بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر1991، وعند صدور الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 سبتمبر 2003, أصبح للبنك الحق في مزاولة جميع العمليات البنكية من تمويلات واستثمارات وذلك موافقتا مع مبادئ أحكام الشريعة الإسلامية؛[1]

[1] الموقع الإلكتروني لبنك البركة الجزائري: https://www.albaraka-bank.dz/al-baraka-algerie/، تاريخ الاطلاع: 2024/03/06.

وتبلغ فروع بنك البركة الجزائر حاليا 33 فرعاً، منتشرة عبر مختلف ربوع الوطن، في انتظار افتتاح فروع أخرى؛ انسجاماً مع رؤية واستراتيجية البنك التي تسعى تغطية جميع احتياجات السوق مع استقطاب أكبر من المدخرات لبلوغ الأهداف المسطرة؛[1]

2. أهم المراحل التي مرّ بيها بنك البركة الجزائر

ويوضح الجدول الآتي أهم النقاط المفصلية التي مثلت أحداث ذات أثر كبير في مسيرة البنك:

الجدول(1-5): أهم المراحل التي مرّ بها بنك البركة الجزائري

السنة	الأحداث
1991	تأسيس بنك البركة الجزائري
1994	الاستقرار والتوازن المالي للبنك
1999	المساهمة في تأسيس شركة التأمينات "البركة و الأمان
2000	المرتبة الأولى بين البنوك ذات الرأس المال الخاص
2002	إعادة الانتشار في قطاعات جديدة في السوق بالخصوص المهنيين والأفراد
2003	إنشاء شركة للترقية العقارية "دار البركة" برأسمال 1.550.000.000 دينار جزائري
2006	زيادة رأسمال البنك إلى 2,5 مليار دينار جزائري
2009	زيادة ثانية لرأسمال البنك إلى 10 مليار دينار جزائري
2015	إنشاء معهد للبحوث والتدريب في الصيرفة الإسلامية (IRFI) وانشاء شركة للخبرات العقارية(SATEC IMMO) برأس مال قدره 15.000.000 دينار جزائري
2016	الريادة في مجال التمويل الاستهلاكي على مستوى القطر الجزائري
2017	زيادة ثالثة لرأسمال البنك إلى 15 مليار دينار جزائري
2018	أحسن مصرف إسلامي في الجزائر للسنة السادسة على التوالي (تصنيف GlobalFinance) من بين أحسن وحدات مجموعة البركة المصرفية من حيث المردودية
2019	من أبرز البنوك على مستوى الساحة المصرفية الجزائرية.
2020	زيادة رابعة لرأسمال البنك إلى 20 مليار دينار جزائري.

[1] الموقع الرسمي لمجموعة بنك البركة: https://albaraka.com/en/investor-relations/financials، تم الاطلاع: 2024/03/22.

2023	تعيين السيد بن فيليسي بدر الدين مديرا عاما لبنك البركة الجزائري، خلفا للسيد محمد صديق حفيظ؛
2023	الحصول على اعتماد كلية الدراسات العليا للتكنولوجيا وإطلاق التسجيلات للعام الدراسي (2024/2023)

المصدر: من إعداد الطالب وبالاعتمادي على الموقع الإلكتروني لبنك البركة الجزائري: https://www.albaraka-bank.dz /، تاريخ الاطلاع: 2024/03/13.

3. تطور أهم المؤشرات المالية لبنك البركة الجزائري

ويبينه الجدول والشكل الموالين:

الجدول(1-6): عرض أهم المؤشرات لبنك البركة الجزائري في الفترة (2015-2022)

الوحدة: مليون دج

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
حجم الميزانية	193573	210344	248633	270996	261568	268779	287682	277002	318552
الودائع	154562	170138	207945	223995	213500	221873	228.529	219.387	254.489
التمويلات	96453	110711	139677	156460	154600	153089	-	-	-
الودائع / التمويلات	1.60	1.53	1.48	1.43	1.38	1.44	-	-	-

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري للفترة (2015-2020) والتقارير السنوية لمجموعة البركة (2021-2023)

ويمكن تمثيل الجدول بالشكل التالي:

الشكل رقم (1-6): تطور أهم المؤشرات المالية لبنك البركة الجزائري في الفترة (2015-2022)

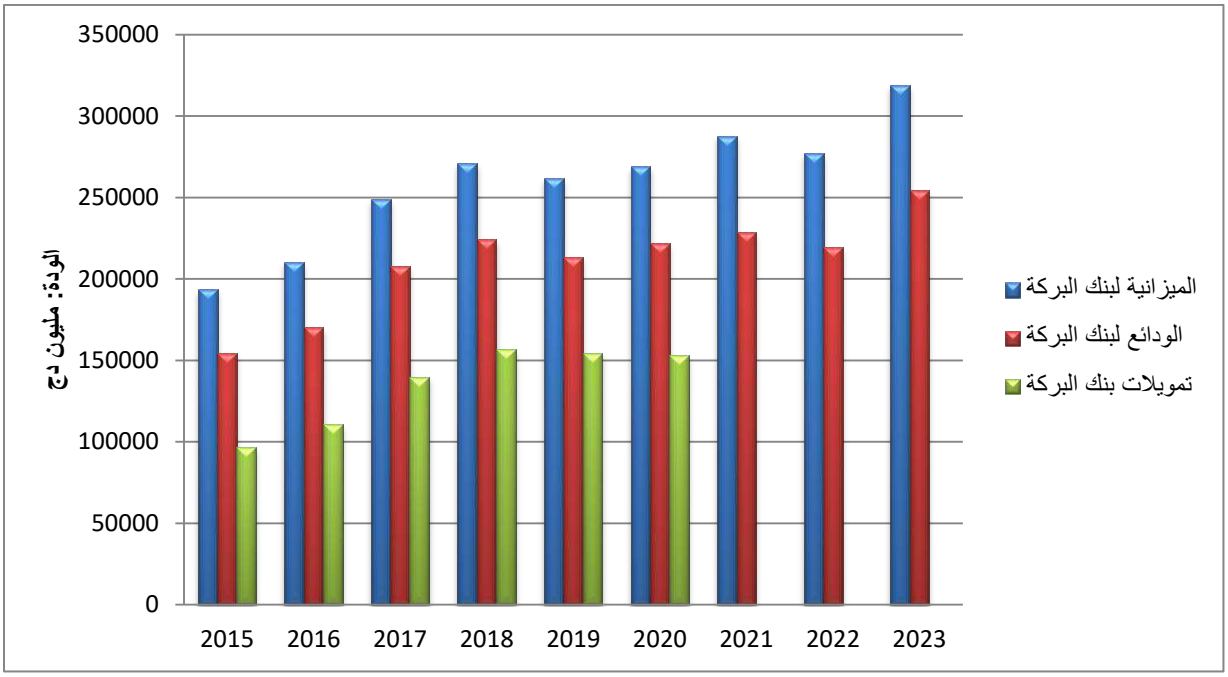

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على ما سبق.

من خلال الجدول والشكل أعلاه يتضح لنا أنّ حجم الميزانية والودائع والتمويلات لدى بنك البركة الجزائري في تطور ملحوظ ومستمر وبمعدلات متفاوتة، حيث نلاحظ أن ودائع بنك البركة قد غطت جميع تمويلاته وبقي فائض معتبر للسيولة، فزيادة حجم الودائع يدل على الثقة المصرفية التي يكتسبها بنك البركة، بالإضافة إلى الرغبة الواضحة والمتزايدة لجمهور للاستفادة من الخدمات التمويلية والاستثمارية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وهذا ما أسّهم بشكل مباشر في زيادة حجم التمويلات، وهذه النتيجة الجيدة التي حققها البنك جعلته ينمو ويتوسع عبر مختلف بقاع الوطن، سعيا منه في النمو التوسع المزيد من أجل تغطية جميع المتعاملين في السوق؛

كما يجدر بنا الإشارة إلى سنة 2019 التي شهدت تراجع خفيف في جميع المؤشرات البنك، والذي مثّل سببُ انخفاضه الحراك الشعبي.[1] إلى أن يعود إلى النمو لتطوره في السنوات الموالية.

[1] سليمان ناصر، تجربة البنوك الإسلاميَّة في الجزائر دراسة تقييمية عامة، مرجع سبق ذكره ، ص 46.

ثانيا: تجربة مصرف السلام الجزائر

وسيتم عرض تجربة مصرف السلام الجزائر، من خلال إعطاء لمحة عامة عنه، وعرض أهم المؤشرات المالية له كما يلي:

1. **لمحة عن مصرف السلام:** يعد مصرف السلام الجزائر ثاني بنك إسلامي في الجزائر، وقد تأسس سنة 2008، ليبدأ مزاولة نشاطه وفق استراتيجية واضحة تتماشى مع متطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تنبع من المبادئ والقيم الأصيلة الراسخة لدى الشعب الجزائري، بغية تلبية حاجيات السوق، والمتعاملين، والمستثمرين، وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد؛

وتتكون شبكة فروع مصرف السلام الجزائر حاليا من 24 فرعاً منتشراً عبر مختلف ربوع الوطن، في انتظار افتتاح فروع أخرى؛ انسجاماً مع رؤية واستراتيجية المصرف التي تسعى إلى توفير وتقريب خدماته المصرفية بمختلف صيغه لتعامليه وبأفضل جودة.[1]

2. **تطور أهم المؤشرات المالية لمصرف السلام**

ويمكن عرض أهم المؤشرات المالية لمصرف السلام الجزائر من خلال الجدول والشكل الآتيين:

الجدول(1-7): عرض أهم المؤشرات لمصرف السلام في الفترة (2015-2022)

الوحدة: مليون دج

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
حجم الميزانية	40575	53104	85775	110109	131019	162626	237804	261693
الودائع	23685	34512	64642	85431	102405	129320	195031	215076
التمويلات	21268	29377	45455	75340	93510	99252	150267	170759
نسبة تغطية الودائع / التمويلات	1,11	1,17	1,42	1,13	1,09	1,30	1,29	1,25

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف السلام الجزائر في الفترة (2015-2022)

[1] الموقع الإلكتروني الرسمي لمصرف السلام الجزائر: https://www.alsalamalgeria.com/fr/page/list-51-0-277.html، تاريخ الاطلاع: 2024/03/06.

ويمكن تمثيل الجدول بالشكل التالي:

الشكل رقم (1-7): تطور أهم المؤشرات المالية لمصرف السلام الجزائر خلال الفترة (2015-2022)

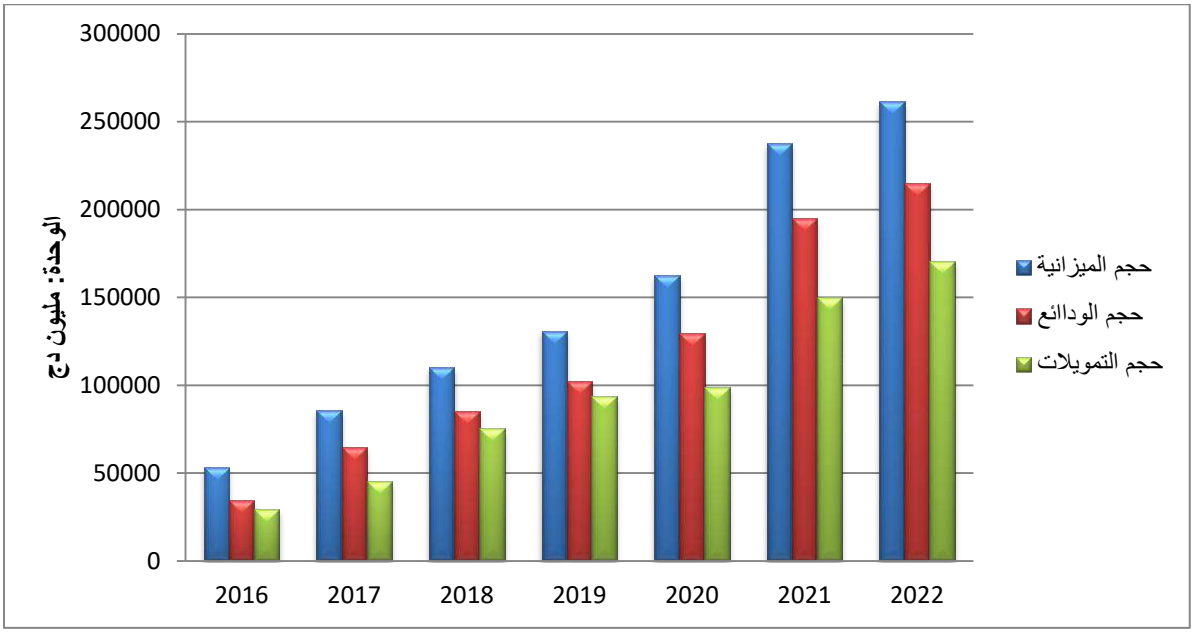

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف السلام الجزائر في الفترة (2016-2020)

يلاحظ من خلال الشكل تطور مستمر وبمعدلات متفاوتة لحجم الميزانية وحجم الودائع والتمويلات لمصرف السلام الجزائر، حيث نجد أن حجم ودائع مصرف السلام يغطي جميع تمويلاته، ويبقي فائض السيولة، فبزيادة حجم الودائع يزيد حجم التمويلات، وهذا ما يزيد من ربحية المصرف، مما يؤدي إلى الزيادة في النمو والتوسع بفتح فروع جديدة عبر كامل التراب الوطني مع التنويع في الخدمات المالية والاستثمارية، محققا بذلك جميع أهدافه المسطرة، فهذه النتائج الايجابية راجعة إلى المجهودات الكبيرة التي بذلها مصرف السلام في كسب ثقة الجمهور وخاصة من باب الشرعي والتسويقي لمنتجاته، في ظل وجود رغبة واضحة من المجتمع الجزائري في الاستفادة من المنتجات الاسلامية.

المطلب الثاني: النوافذ المالية الإسلامية في الجزائر

يعتبر توجه الجزائر نحو إنشاء نوافذ إسلامية خطوة مهمة للاستفادة من مميزات النشاط المصرفي الإسلامي، حيث نجد العديد من البنوك الجزائرية سارعت لذلك، وفي ما يلي سنستعرض أهم النوافذ الإسلامية في الجزائر قبل النظام 20-02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والقواعد المطبقة لها وبعده.

أولا: النوافذ المالية الإسلامية قبل النظام 20-02

وقد شملت ثلاثة بنوك، وهي:

1. **بنك الخليج الجزائري:** هو بنك أجنبي دولي يخضع للقوانين الجزائرية، بدأ نشاطه في عام 2004، ويمتلك شبكة مكونة من 61 فرعًا موزعة على جميع أنحاء الأراضي الجزائرية، ويعزز بنك AGB موقعه سنة بعد سنة، حيث يعتبر واحد من أهم ثلاثة بنوك خاصة في الجزائر، ويمتلك رأسماله ثلاثة مساهمين:

- بنك برقان (الكويت): وهو المساهم الأكبر في بنك الخليج الجزائر بنسبة 60%، تأسس سنة 1977 وهو من أحد أكبر البنوك التقليدية الكويتية؛
- بنك تونس العالمي: يمتلك بنك تونس العالمي 30% من أسهم بنك الخليج الجزائر، تأسس سنة 1882، وهو أول بنك تجاري في تونس؛
- البنك الأردني الكويتي: يمتلك 30% من أسهم بنك الخليج الجزائر، تأسس سنة 1976 ويعتبر من أهم البنوك الفعالة في النظام المصرفي الأردني؛[1]

وتعود أول تجربة لعمل النوافذ الإسلامية بالجزائر إلى بنك AGB، حين فتح أول نافذة إسلامية سنة 2009 في مسعى منه إلى تلبية جميع رغبات عملائها وتقديم خدمات ومنتجات تفي بتطلعاتهم[2].

2. **تراست بنك الجزائر:** هو بنك أجنبي عضو في مجموعة NEST INVESTMENTS HOLDINING،LTD ومقرها قبرص، والتي يمتلك أغلب رأس مالها أعضاء من عائلة "أبو نحل"، بدأ عمله في الجزائر في أفريل 2003 برأس مال خاص، وقدر بـــ 750 مليون دينار، وقد تمت زيادة رأسمال البنك بانتظام منذ ذلك الحين، حيث قدرت سنة 2012 بـــ 97 مليون دولار أمريكي ووصلت سنة 2019/12/31 بـــ 128 مليون دولار أمريكي. [3]

وأنشئ شباك الصيرفة الإسلامية في ترست بنك خلال شهر جويلية سنة 2014، ولكن كانت بداية النشاط الفعلي سنة 2016؛[4]

---

[1] الموقع الرسمي لبنك الخليج الجزائر: https://www.agb.dz/organisation/quisommenous.html ، تاريخ الاطلاع: 2024/03/11.

[2] حمزة مقاتل، مرجع سبق ذكره، ص 210.

[3] بنك ترست الجزائر، نبذة عن البنك، متاح على الموقع: https://www.trustbank.dz/، تاريخ الاطلاع 2023/08/27.

[4] سليمان ناصر، تجربة البنوك الإسلاميَّة في الجزائر دراسة تقييمية عامة، مرجع سبق ذكره، ص 352.

3. **بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر:** تأسس بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر في أكتوبر 2003، ويعتبر بنكًا أجنبيًا حيث يمتلك رأسماله كل من، ووفقًا للنسب التالية:

- بنك الإسكان للتجارة والتمويل الأردن: 85 %
- Liben areb foreign investment holding company Algeria 15 %

وبدأ الشباك الإسلامي في بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر نشاطه في مارس 2015.[1]

ثانيا: النوافذ المالية الإسلامية بعد النظام 20-02

بالإضافة للبنوك السابقة ذكرها، قد شهد في هذه المرحلة انفتاح كبير للبنوك الجزائرية على الصيرفة الإسلامية من خلال فتح نوافذ وفروع، وكان كما يلي:

1. **البنك الوطني الجزائري:** أنشئ البنك الوطني الجزائري سنة 13 جوان 1966، حيث مارس كافة نشاطات البنك الشاملة ومن بينها تمويل القطاع الزراعي، وبعد القانون 90-10 أعتبر بنك الوطني الجزائري شخص معنوي، يؤدي كافة العمليات المتعلقة باستقطاب الموارد، وعمليات القروض ووضع وسائل الدفع وتسييرها تحت تصرف الزبائن، ويعتبر أول بنك حاز على اعتماده بعد مجلس النقد والقرض سنة 1995، وفي شهر جوان 2018 تمّ رفع رأسماله من 41600 مليار دينار جزائري إلى 150000 مليار دينار جزائري.[2]

وتحصل البنك الوطني الجزائري على رخصة تسويق منتجات الصيرفة الاسلامية ابتداء من تاريخ 30 جويلية 2020، بحيث يطرح البنك الوطني الجزائري مجموعة ثرية من صيغ الادخار والتمويل، الموافقة لتعاليم الشريعة الإسلامية، والتي تمت المصادقة عليها من قبل هيئة الرقابة الشرعية بالبنك ومن طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، وهي منتجات موجهة سواء للأفراد أو المهنيين وكذا المؤسسات. [3]

2. **القرض الشعبي الجزائري:** تأسس بنك القرض الشعبي الجزائري سنة 1966، حيث يعد من إحدى البنوك التجارية الرئيسية في الجزائر، ذات رأسمال اجتماعي ملكيته حصرية للدولة، حيث يقدّر رأسماله حاليا بـــ 200 مليار دينار، يضم امتدادا جغرافيا بما يعادل 161 وكالة موزعة عبر تراب الوطن، وقصد الاستجابة

[1] سليمان ناصر، تجربة البنوك الإسلاميَّة في الجزائر دراسة تقييمية عامة، مرجع سبق ذكره، ص 357.

[2] الموقع الرسمي لبنك الوطني الجزائري: https://www.bna.dz/presentation-de-la-bna/، تم الاطلاع: 2024/06/11.

[3] الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري: https://www.bna.dz/financeislamique/fr/finance-islamique-de-la-bna/، تم الاطلاع: 2024/03/06.

بنجاعة لاحتياجات العملاء، اعتمد على تنوّع عروضه البنكية على اختلاف عناصره، القطاع الخاص، المؤسّسات، المهنيين[1].

وفي مجال العمل المصرفي الإسلامي لبنك القرض الشعبي الجزائري فقد بدأ البنك نشاطه في اكتوبر 2020،[2] بينما تحصل على شهادة المطابقة الشرعية لعدة منتجات إسلامية في 15 سبتمبر 2020، وقد بلغ عدد شبابك الصيرفة الإسلامية فيه 98 شباك.[3]

3. **الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط –بنك:** تم تأسيسه في 10 أوت 1964 بموجب القانون رقم 64/227، وقد تمثلت مهمته في جمع المدخرات الصغيرة للعائلات والأفراد، أما في مجال القرض فإن الصندوق كان مدعوا لتمويل ثلاثة أنواع من العمليات هي: تمويل البناء، الجماعات المحلية وبعض العمليات الخاصة ذات المنفعة الوطنية؛ وفي 19 فيفري 1971 وبقرار من وزير المالية تم تكريس الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط كبنك وطني للسكن حيث جاء القرار الصادر لتثبيت نظام التوفير من أجل السكن، وهو ما أعطى لـــ CNEP حافزا قويا لتطوير مكانته على مستوى سوق الادخار، وبعدها جاءت التعليمة رقم 8 في أفريل 1971 من أجل تخصصه في تمويل برامج إنجاز السكنات باستخدام أموال المدخرين وأموال الخزينة العمومية، وعليه و أمام حافز الحصول على سكن في إطار برامج الصندوق فقد زاد من إذخار العائلات وارتفعت بالتالي موارده المالية.[4]

---

[1] الموقع الرسم لبنك القرض الشعبي الجزائري: https://www.cpa-bank.dz/index.php/fr/la-banque/presentation، تم الاطلاع: 2024/03/11.

[2] من الموقع الإلكتروني للإذاعة الجزائرية: https://news.radioalgerie.dz/ar/node/17108، تاريخ الإدراج: 2022/11/09، تم الاطلاع: 2024/03/12.

[3] الموقع الرسمي لقرض الشعبي الجزائري: https://www.cpa-bank.dz/index.php/fr/finance-islamique، تم الاطلاع: 2024/03/11.

[4] قسول سفيان، وآخرون، **دراسة في سلوك المستهلك البنكي –حالة بنك صندوق الوطني لتوفير والاحتياط**، مجلة الإبداع، المجلد 09، العدد 01، 2019، ص 277.

ومن أبرز المراحل التي مرّ بيها البنك، رفع رأسماله من 14 إلى 46 مليار دينار جزائري، وفي 2020 انتهاج البنك الصيرفة الإسلامية من خلال فتح وكالة وعدة شبابيك إسلامية في جُل ربوع الوطن، حيث بلغ عدد الشبابيك الإسلامية حاليا 85 شباك ووكالة واحدة.[1]

4. **بنك التنمية المحلية:** هو بنك عمومي تم تأسيسه في 30 أفريل 1985 بموجب المرسوم رقم 85-85 برأس مال قدره 500 مليون دج، وفي نهاية عام 2018 بلغ رأس ماله 36.8 مليار دج، ويهدف بنك التنمية المحلية إلى المشاركة الفعالة في تطوير الاقتصاد الوطني، وعلى وجه الخصوص تعزيز الاستثمار، من خلال تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع القطاعات والمشاركة في جميع الإجراءات التي وضعتها السلطات العمومية ANGEM، CNAC،ANSEJ، فضلا عن تلبية الاحتياجات التمويلية للأفراد، وتمويل المشاريع السكنية، وذلك عن طريق دعم ومرافقة أصحاب مشاريع الترقية العقارية والأشخاص الذين يريدون شراء مسكن.[2]

وقد انتهج بنك التنمية المحلية النشاط المصرفي الإسلامي بعد النظام 20-02 بفتحه عدة شبابيك إسلامية، حيث بلغ عدد الشبابيك حاليا 125 شباك إسلامي، يقدم من خلالهم منتجات متنوعة للأفراد والمؤسسات والمهنيين.[3]

5. **بنك الفلاحة والتنمية الريفية "بـــدر":** وهو مؤسسة مالية وطنية تم إنشاؤها في 13 مارس 1982، كما أنها تعتبر من حيث الشكل القانوني بمثابة شركة ذات أسهم، حيث يعمل منذ نحو أربعين سنة، على تدعيم تنمية إقليمه ومشاريع زبائنه بشكل فعال، بما في ذلك تمويل الفلاحة، الصناعات الغذائية، الصيد البحري و تربية المائيات، وهي المجالات التي تجعله يشكـّل دعمـــاً لتنمية الاقتصاد الوطني وتحسين مستواه، ومن أجل تحقيق رضا الزبائن بأكبر قدر ممكن، يجند بنك" بـــــدر "أكثر من 7000 موظف مع فريق يتكون من 1200 مكلـــّف بالزبائن للإصغاء إلى انشغالاتهم عبر 321 وكالة و39 مجمـــّع استغلال جهوي موزعة عبر التراب الوطني؛ بالإضافة إلى نظام معلومات جديد لمزيد من الأمان، السهولة، الفعالية و السرعة؛

[1] الموقع الرسمي الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط: https://www.cnepbanque.dz/web/، تم الاطلاع: 2024/03/11.

[2] شيلي وسام، قدي عبد المجيد، **تقييم استجابة بنك التنمية المحلية لمعايير بازل III**، مجلة شمال إفريقيا، المجلد 17، العدد 25، 2021، ص 55.

[3] الموقع الرسمي لبنك التنمية المحلية: https://www.bdl.dz/finance-islamique/، تم الاطلاع: 2024/03/11.

وأما بالنسبة للصيرفة الإسلامية فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعرض عليكم، سواء كنتم مؤسسات أو أفراد، يقترح أكثر من 16 منتجًا تشمل فتح حسابات جارية إسلامية وحسابات توفير بالإضافة إلى المعاملات المالية بصيغة المرابحة وفقا للشريعة الإسلامية وتوجيهات المجلس الإسلامي الأعلى وذلك لتحقيق مشاريعك.[1]

وحسب بيان وكالة الأنباء الجزائرية فإن عدد وكالات بنك "بدر" التي تسوق منتجات الصيرفة الإسلامية سترتفع إلى أكثر من ستين شباكا وفرعا موزعة عبر جميع ولايات الوطن.[2]

6. **بنك الجزائر الخارجي:** تأسس بنك الجزائر الخارجي في 01 أكتوبر 1967، ويعد من أهم البنوك الجزائرية، بحيث يقدّم عدة تمويلات ولمختلف القطاعات الاقتصادية، [3] وله عدة فروع منتشرة عبر تراب الوطن والمقدرة بحوالي 198،[4]

وكان الإطلاق الرسمي للنشاط المصرفي الإسلامي في البنك بتاريخ 30 ديسمبر 2021، عن طريق تسويق 10 منتجات إسلامية عبر 85 شباك إسلامي، والتي منحت أغلبها لقطاع المؤسسات لتمويل الاقتصاد الوطني، ويعتزم البنك مواصلة تعميم هذه الشبابيك خلال السنة القادمة لتشمل وكالاته التجارية الأخرى عبر كامل التراب الوطني.[5]

---

[1] الموقع الرسمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية: https://badrbank.dz/finance_islamique_fr/، تم الاطلاع: 2024/11/11.

[2] من الموقع الإلكتروني لوكالة الأنباء الجزائرية: https://www.aps.dz/ar/economie/146167-2023-07-04-11-05-21، تاريخ الإدراج: 04 جويلية 2023، تم الاطلاع: 2024/03/12.

[3] زواوي بن كابوا، **البنوك الجزائرية واتفاقية بازل الثالثة دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 16، العدد 01، 2016، ص ص 75-76.

[4] سليم مجلخ وآخرون، **أثر التنويع على العائد على إجمالي الأصول في البنك الخارجي الجزائري دراسة قياسية في وكالة أم البواقي للفترة 2011-2021**، مجلة دفاتر البحوث العلمية، المجلد 11، العدد 01، 2023، 194.

[5] من الموقع الإلكتروني لوكالة الأنباء الجزائرية: https://www.aps.dz/ar/economie/154025-30، تاريخ الإدراج: 2023/12/23، تم الاطلاع: 2024/03/12.

المطلب الثالث: الإطار القانوني للعمل المصرفي الإسلامية في الجزائر

أولا: قراءات عامة في التنظيم أو النظام رقم 18-02 المتعلقة الصيرفة التشاركية في الجزائر

يهدف هذا النظام إلى تحديد القواعد المطبقة على كل من المنتجات المسماة "التشاركية"، وأيضا إلى تحديد شروط الترخيص المسبق من طرف البنك المركزي للمصارف والمؤسسات المالية المعتمدة على الصيرفة التشاركية، وأبرز جاء فيه ما يلي:[1]

- جاء في النظام في المادة 2 أن عمليات الصيرفة التشاركية هي كل العمليات التي تقوم بيها المصارف والمؤسسات المالية بدون ان يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد، وتخص هذه العمليات على الخصوص فئات منتجات الآتية: المرابحة والمشاركة والمضاربة، الإجارة، الإستصناع والسلم.

- يشترط النظام من خلال المواد 3، 5، 6 لفتح الشبابيك المالية التشاركية لتقديم الصيرفة التشاركية كل من الاستقلالية الإدارية والمالية والمحاسبية للشباك، حيث عرفت أنها دائرة ضمن المصرف معتمد أو مؤسسة مالية معتمدة تمنح خدمات ومنتجات الصيرفة التشاركية، كما يتعين على المصرف أو المؤسسة المالية الراغبة في العمل المصرفي التشاركي أن يتوفر فيه شروط الحصول على الترخيص من طرف البنك المركزي؛

- يتعين على المصارف والمؤسسات المالية المعتمدة أن تخضع منتجاتها إلى تقييم الهيئة الوطنية المؤهلة للوقوف على مدى التطابق والالتزام مع أحكام الشريعة الإسلامية.

- يتعين على المصارف والمؤسسات المالية في المادة 8 أن تعلم زبائنها بجداول التسعيرات والشروط الدنيا والقصوى التي تُطبق عليهم، إلى جانب إعلام المودعين خاصة أصحاب الاستثمار حول طبيعة حسابتهم، كما يحق للمودع الحصول على الأرباح الناجمة من العمليات الاستثمارية للشبابيك المالية التشاركية في حالة وجوده مع تحمل الخسارة إن وجدت وهذا ما تبينه المادة رقم 9.

[1] سليمان ناصر، تجربة البنوك الإسلامية "دراسة تقييمية عامة"، مرجع سبق ذكره، ص 325-327.

ثانيا: قراءات عامة في التنظيم أو النظام رقم 20-02 المتعلقة الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

يهدف هذا النظام إلى تحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والقواعد المطبقة لها، وجاء فيه ما يلي:

- جاء في المادة 3: يجب على البنوك والمؤسسات المالية الراغبة في تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية أن تحوز على نسب احترازية مطابقة لمعايير التنظيمية؛

- تُخص عمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ، المنتجات التالية: (المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة والسلم والإستصناع، حسابات الودائع، الودائع في حسابات الاستثمار)، وقد عرفت المواد من 5-12 كل واحدة منهم؛

- تخضع منتجات الصيرفة الإسلامية المذكورة أعلاه، إلى طلب ترخيص مسبق لدى البنك المركزي حسب المادة رقم 13.

- يتعين على البنك أو المؤسسة المالية حسب المادة 15 في إطار ممارسة العمليات البنكية الخاصة بالصيرفة الإسلامية إنشاء هيئة الرقابة الشرعية، والتي تتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل، يتم تعيينهم من طرف الجمعية العامة.

- أما المواد 16 و17 و18: قد جاء فيهم الإجراءات الواجبة إتباعها لضمان الاستقلالية الإدارية والمالية والمحاسبية والتنفيذية، لحساب الشباك الإسلامي عن حسابات البنك أو المؤسسة المالية التابعة لها؛

- يجب على البنوك أو المؤسسات المالية الذين تحصلوا على الترخيص المسبق لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، أن تعلم زبائنها بجداول التسعيرات والشروط الدنيا والقصوى التي تُطبق عليهم، كما يجب على البنوك إعلام المودعين، خاصة أصحاب حسابات الاستثمار، حول الخصائص ذات الصلة بطبيعة حساباتهم، وهذا ما تبينه المادة 19؛

- يحق لصاحب حساب ودائع الاستثمار الحصول على حصة من الأرباح الناجمة من "شباك الصيرفة الإسلامية" ويتحمل حصة من الخسائر التي يسجلها الشباك في التمويلات التي يقوم بيها، وهذا ضمن المادة 2.

وفي ما يلي أهم الفروق بين النظام 20-02 والنظام 18-02: [1]

[1] سليمان ناصر، تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر دراسة تقييمية عامة، مرجع سبق ذكره، ص ص 334-336.

- تمت تسمية هذا نظام 20-02 بالنظام الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية"، ما يعني أن السلطات تخلصت أخيراً من عقدة "الإسلامية" فأصبحت تستعمل دون حرج.
- يشترط النظام الجديد على البنوك والمؤسسات المالية الراغبة في تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية أن تحوز على نسب احترازية مطابقة للمعايير التنظيمية وهو ما لم يكن في النظام السابق؛
- كان النظام السابق لا يجبر البنوك والشبابيك الإسلامية الراغبة في تقديم منتجات مصرفية إسلامية على الحصول على شهادة مطابقة لأحكام الشريعة للمنتوج من طرف الهيئة المختصة (حسب بعض القراءات للنظام السابق)، أما النظام الحالي فقد جعل ذلك إجبارياً بطلب الشهادة من الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية وقبل تقديم طلب الترخيص لدى بنك الجزائر لتسويق تلك المنتجات؛
- حصر النظام السابق عمليات الصيرفة الإسلامية في سبعة وذكرها بالتحديد وهي: المرابحة المشاركة، المضاربة، الإجارة، الاستصناع، السلم، حسابات الاستثمار، بينما جعلها النظام الجديد ثمانية، وهي السابقة مضافاً إليها : حسابات الودائع، وهي لا تختلف في تعريفها عن الودائع التقليدية، والنظام السابق حصر منتجات الصيرفة الإسلامية وأوردها على سبيل الذكر فقط، أما النظام الجديد فذكرها وعرف كل منتج منها بالتفصيل.
- كلا النظامين يشترط الترخيص المسبق من بنك الجزائر لتقديم منتجات الصيرفة الإسلامية، وضمن هذا الترخيص أو الملف شهادة المطابقة الشرعية، النظام السابق أشار إلى أن هذه المطابقة تكون من هيئة وطنية مؤهلة لذلك قانوناً و لم يحددها، بينما النظام الجديد سماها "الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية"، وفي كل الحالات لم تحدد تركيبة هذه الهيئة، لكن للإشارة، فقد تم تنصيب أعضاء هذه الهيئة بعد أيام قليلة من صدور هذا النظام، بموجب المقرر رقم 20-01 الصادر في 01 أفريل 2020 عن المجلس الإسلامي الأعلى، وتتشكل من معظم أعضاء المجلس ويترأسها رئيس المجلس نفسها؛
- اشترط النظام الجديد على البنك أو المؤسسة المالية وجود هيئة رقابة شرعية لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة يعينون من طرف الجمعية العامة للمساهمين، وطبعاً المقصود هنا أكثر تلك البنوك التقليدية التي تفتح شبابيك إسلامية لأن هذه الهيئة في البنوك الإسلامية موجودة من قبل؛

- بالنسبة للفصل المالي والمحاسبي لحسابات الشباك الإسلامي عن حسابات البنك التقليدي فقد ورد في النظام السابق ولكن التأكيد عليه هنا كان أكثر وضوحاً، مع إعادة التأكيد أيضاً على ضرورة تخصيص مستخدمين حصرياً لتقديم منتجات الصيرفة الإسلامية في الشباك الإسلامي.

خلاصة الفصل:

مما سبق يمكن القول أن العمل المصرفي الإسلامي هو نظام يعمل وفق ضوابط الشريعة الإسلامية، وهذا ما يميزه عن العمل المصرفي التقليدي القائم على الربا المحرم شرعًا، والذي كان سببا في إحداث الكثير من الأزمات المالية العالمية، حيث يعتبر العمل المصرفي الإسلامي أداة فعّالة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ وذلك من خلال منتجات المالية الإسلامية.

كما تعتبر البنوك الإسلامية من أهم المؤسسات المالية الإسلامية التي تقوم بتعبئة المدخرات ثم توظيفها توظيفًا فعّال وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، حيث نجدها تقدم مجموعة من الخدمات التمويلية والمصرفية والاجتماعية معتمدة على مصادر أموالها الداخلية والخارجية، فالمصادر الداخلية تتمثل في رأس المال والاحتياطات والأرباح المحتجزة والمخصصات، واما المصادر الخارجية فتتمثل في الودائع الجارية والاستثمارية والودائع الادخارية؛

كما يجدر الإشارة أن العديد من البنوك التقليدية الجزائرية جرّاء تجدد مشاكلها المنبثقة من نظامها القائم على القرض بالربا، وفي ظل نجاح تجربة بنكي البركة الجزائري ومصرف السلام مع محاولة المشرع الجزائري في استقطاب الكتلة النقدية المتسربة والمقدرة بـــ 7000 مليار دينار جزائري، فقد سارعت إلى تبني سُبُلَ التحوّل إلى العمل المصرفي الإسلامي، بفتح شبابيك وفروع إسلامية بعد صدور النظام رقم 20-02 المتعلق بتحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والقواعد المطبقة لها، والذي ألغى النظام رقم 18-02 المتعلقة الصيرفة التشاركية في الجزائر.

الفصل الثاني:

منتجات الصيرفة الإسلامية

تمهيد الفصل:

يعتبر مبدأ المشاركة في الربح والخسارة من أهم الفروق الجوهرية بين العمل المصرفي الإسلامي والعمل المصرفي التقليدي الذي يقوم على نظام القرض بالربا، حيث يستخدم العمل المصرفي الإسلامي منتجات إسلامية متنوعة جعلته تتواكب مع مختلف احتياجات المتعاملين، الذين يفضلون الالتزام في جميع معاملاتهم بأحكام الشريعة الإسلامية في مجمل معاملاتهم المالية؛

وتعتبر منتجات الصيرفة الإسلامية من أهم المنتجات التي تلبي رغبات المتعاملين، مسهمة بذلك في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال الخدمات المتعددة التي شملت مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الداخلي والخارجي، ونجد من أبرز هذه المنتجات منتجات قائمة على المشاركات ومنتجات قائمة على البيوع، وأخرى قائمة على المنافع.

وبغيت الإلمام بمختلف جوانب منتجات الصيرفة الإسلامية، تمّ تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث كانت عناوينها على التوالي كما يلي:

- **المبحث الاول: منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على المشاركة في الأرباح والخسائر**
- **المبحث الثاني: منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على البيوع**
- **المبحث الثالث: منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على المنافع**
- **المبحث الرابع: منتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر**

المبحث الاول: منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة المشاركة في الأرباح والخسائر

تعتمد الصيرفة الإسلامية على مجموعة من الصيغ المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، حيث نجدها تتمحور حول صيغ قائمة على المشاركات وصيغ قائمة على البيوع وصيغ قائمة على المنافع، ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى صيغة الصيرفة الإسلامية القائمة على المشاركات، ونجد فيها صيغة المضاربة والمشاركة، المزراعة والمساقاة.

المطلب الأول: مفهوم المضاربة وخطواتها التطبيقية

تلعب البنوك الإسلامية دورا هام وفعّال في الحياة الاقتصادية والاجتماعية عكس البنوك الربوية، وهذا راجع لتعدد الصيغ الإسلامية المستخدمة فيها، والتي جعلتها تتواكب مع مختلف احتياجات السوق، ونجد من أبرز صيغ المستخدمة صيغة المضاربة، وهذا ما سيتم التطرق إليه,

أولا: تعريف المضاربة

1. **المعنى اللغوي للمضاربة:** والمضاربة لفظ على وزن مفاعلة وهو مشتق من الفعل "ضرب " وهو يأتي على معان منها: السير في الأرض للسفر مطلقا كقوله تعالى: "**وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ " (سورة النساء، الآية رقم 101)**، والسير في الأرض بغرض التجارة وابتغاء الرزق كقوله تعالى:"**وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ اللَّهِ" (سورة المزمل، الآية 20)**. وأكثرها شيوعا هو السير في الأرض بغرض التجارة وطلب الرزق. [1]
2. **اصطلاحا: "**هي اتفاق بين شخصين لاستثمار المال، يقدم أحدهما بموجبه هذا المال، ويقوم الآخر بالعمل به مستغلاً خبرته ومهارته في تنمية وتحقيق الربح الذي يشتركان فيه حسبما يتفقان عليه". [2]

[1] محمد عبد المنعم أبو زيد، **المضاربة وتطبيقاتها العملية في المصارف الإسلامية**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 1996، ص 20.

[2] محمد عبد المنعم أبوزيد، **نحو تطوير نظام المضاربة في المصارف الإسلامية**، مكتبة المعهد، القاهرة، مصر، 2000، ص 10.

ثانيا: مشروعية المضاربة والحكمة منها

1. مشروعية المضاربة

وتستمد المضاربة مشروعيتها من القرآن والسنة كما يلي:[1]

أ. من القرآن قوله تعالى: **"وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ اللَّهِ" (سورة المزمل، الآية 20)**، والمقصود بالذين يضربون في الأرض أنهم الذين يضربون فيها للتجارة ويكتسبون المال الحلال للنفقة على أنفسهم وعيالهم.

ب. من السنة ما روي أن العباس بن عبد المطلب "**إذا دفع مالا مضاربة اشترط على صاحبه ألا يسلك به بحرا ولا ينزل به واديا ولا يشتري به ذات كبد رطبة فإن فعل فهو ضامن فرفع شرطه إلى رسول الله ﷺ فأجازه**"، ومن الآثار ما روى: **أن عمر بن الخطاب أعطى رجلا مال يتيم مضاربة وكان يعمل به بالعراق، وعن ابن مسعود وحكيم بن حزام أنهما قارضا (أي عملا بالمضاربة)، ولا مخالف لهما في الصحابة، فصار إجماع،**

ج. وقد ذكر ابن المنذر إجماع أهل العلم على جواز المضاربة.

2. الحكمة من مشروعيتها

وتكمن الحكمة من مشروعية المضاربة فيما يلي:[2]

أ. أن النقود لا تُنمى إلا بإضافة العمل إليها، ولا تجوز إجارتها ممن ينميها؛ لأن ذلك يؤدي إلى ربا الديون.

ب. إن المضاربة شُرِعَتْ من أجل أن يتيسر التعاون الاستثماري بين أرباب المال الذين لا يرغبون في استثمار أموالهم بأنفسهم وبين أهل الخبرة في الاستثمارات؛

ج. إن فلسفة البنوك التقليدية تقوم على جواز استئجار النقود والاسترباح منها، وإن الشريعة تحرم ذلك باعتباره ربًا، وقد كانت صيغة التمويل بالمضاربة هي الصيغة الرئيسة التي نشأت عليها المؤسسات في جذب حسابات الاستثمار المطلقة والمقيدة وفي إعادة توظيف هذه الأموال في أوجه ونشاطات مختلفة.

---

[1] المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **المعيار الشرعي رقم 13 المضاربة**، البحرين، 2015، ص ص 382-383.

[2] المعيار الشرعي رقم 13 "المضاربة"، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص ص 383-384.

ثالثا: أنواع المضاربة

وتنقسم المضاربة من حيث الشروط إلى ما يلي: [1]

1. **المضاربة المقيدة:** وهي التي لا يقصد فيها صاحب المال المضارب بنوع محدد من الاستثمار أو التجارة، وإنما يكون له مطلق الحرية في اختيار النشاط الذي يراه مناسبا.
2. **المضاربة المقيدة:** وهي التي تتقيد بالزمان والمكان أو نوع سلع معينة، فإذا عمل في غير ما اتفق عليه الطرفان بطلب المضاربة أصبح العامل ضامنا للمال.
3. **المضاربة الخاصة:** تكون عندما يقدم المال من شخص واحد والعمل من شخص واحد وتسمى أيضا بالمضاربة الثنائية.
4. **المضاربة المشتركة:** هي الحالة التي يتعدد فيها أصحاب الأموال والمضاربين وبالتالي فهي تلقى المال من أصحابه بوصفه مضاربا وتقدمه إلى أرباب العمل المتعددين ليضاربوا به بوصفه رب العمل.

رابعا: الخطوات العملية لإجراء منتج المضاربة لدى البنوك الإسلامية

وهنا يوجد طرفين في تطبيقات صيغة المضاربة، وهما العميل والبنك وكلاهما عليه مجموعة من الاجراءات العملية، وهي كالآتي: [2]

1. العميل

يتقدم العميل بطلب من البنك للقيام بعملية تمويل صفقة تجارية ما، أو مشروع ما، موضحا بالطلب فيه وصفاً كاملاً لموضوع عملية المضاربة، وكذلك التكلفة المتوقعة، وكذلك الأرباح المتوقعة من وراء إتمام هذه العملية، مبينا حصة كل منهما في رأس المال إن وجد.

2. البنك الإسلامي

ويقوم بمجموعة من الإجراءات التطبيقية، وهي:

[1] حسين بلعجوز، **مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 20.

[2] نعيم نصر داوود، **البنوك الاسلامية نحو اقتصاد اسلامي**، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 155.

أ. يقوم البنك وبعد استلامه طلب العميل، بدراسة جدوى، والتأكد من مدى مطابقة وملائمة الصفقة للسوق المحلي والخارجي.

ب. التأكد من مدى الربحية المتوقعة من عملية المضاربة.

ج. دراسة كافة أحوال العميل (مقدم الطلب) للتأكد من قدرته على إدارة العملية، وإن كان يتمتع بالخبرة الكافية لمثل هذا النوع من العمليات، وكذلك التأكد من مدى قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته، ويكون ذلك من خلال دراسة سوقية لواقع العميل.

د. يقوم البنك بالموافقة على الطلب، بعد استيفاء جميع الدراسات المطلوبة، وطلب الضمانات الواجب توفرها من العميل للمحافظة على أموال البنك.

ه. يقوم البنك بالمتابعة الوافية للعميل، خلال تنفيذ عملية المضاربة وذلك لضمان حسن أداء العميل، وضمن الشروط المتفق عليها.

ويمكن تلخيص خطوات العملية للمضاربة في الشكل الآتي:

الشكل (2-1): الخطوات العملية لإجراء لمنتج المضاربة لدى البنوك الإسلامية

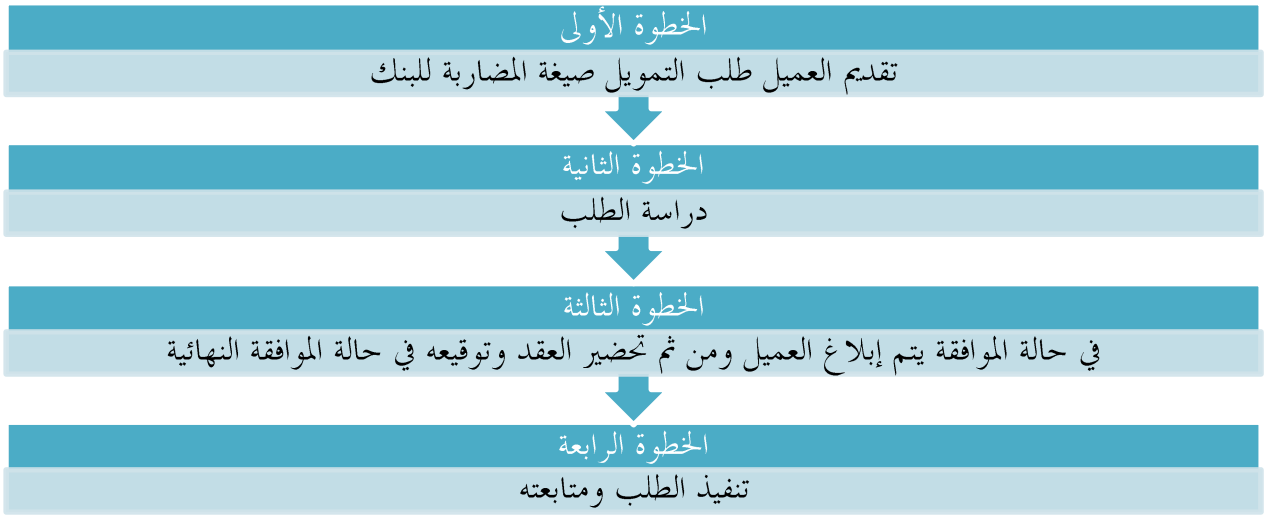

المصدر: من اعداد الباحث وبالاعتماد على: نعيم نصر داوود، البنوك الاسلامية نحو اقتصاد اسلامي، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص ص 155-156.

خامسا: الفرق بين المضاربة المشروعة والقروض الربوية

ويمكن توضيح ذلك في الجدول الآتي من خلال إلقاء الضوء على الاختلافات بين حسابات المضاربة في البنوك الإسلامية و البنوك الربوية.

الجدول (2-1): الفرق بين حسابات المضاربة في المصارف الإسلامية وحسابات القروض في البنوك الربوية

مجال المقارنة	حسابات المضاربة في المصارف الإسلامية	حسابات القروض في البنوك الربوية
التكييف	مضاربة شرعية	اقتراض
الاستثمار	تستثمر تحت صيغ عديدة كالمضاربة والمشاركة و.... الخ	تستثمر الأموال بالربا
نظام الربح	يتحقق بأسبابه الشرعية: المال، العمل والضمان	يتحقق من الفرق بين الفائدة الدائنة والمدينة في عمليات المصرف
الخسارة	يتحملها المودعون، وقد يتحملها المصرف إذا ثبت أنه قصر أو خالف الشروط والأحكام	يتحملها المصرف
ضمان رأس المال والربح	غير مضمونين لأعما مبنيين على الربح والخسارة في الاستثمار	يضمن البنك رأس المال والربح
خلط الأموال	يتم الفصل بين استثمارات المودعين وأرباحهم واستثمارات المساهمين وأرباحهم	لا يتم الفصل بين حسابات المساهمين والمودعين

المصدر: براهيمي فايزة، أثر تطبيق المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في تعزيز ثقة المتعاملين مع المصارف دراسة ميدانية باستخدام النمذجة بالمعادلات البنائية، أطروحة دكتوراه، شعبة المالية والمحاسبة، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2021-2022، ص 17.

المطلب الثاني: مفهوم المشاركة وخطواتها التطبيقية

تقدم البنوك الإسلامية صيغة المشاركة التي تعد من أبرز صيغ التمويل الإسلامي التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة، ومن خلالها يتم الخلط فيرأس المال بين شركين فأكثر لإقامة مشروع استثماري بصفة دائمة أو مؤقتة وفق مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، حيث سنستعرض مفهوم المشاركة ومزاياها في هذا المطلب.

أولا: تعريف المشاركة

1. **المشاركة لغة:** في اللغة لفظ المشاركة من الشَّركة، والشرِكة أو الشَرْكة هي الاختلاط أو مخالطة الشريكين.[1]
2. **اصطلاحا:** هي أن يشترك اثنين أو أكثر بأموال مشتركة بينهم في أعمال زراعية أو تجارية أو صناعية أو خدمية، ويكون توزيع الأرباح بينهم حسب نسبة معلومة من الربح، ولا يشترط المساواة في حصص الأموال بين الشركاء، أو المساواة في العمل أو المساواة في المسؤوليات أو المساواة في نسب الربح، أما الخسارة فهي فقط بنسب حصص رأس المال. [2]

ثانيا: مشروعية المشاركة

وتستمد المشاركة مشروعيتها من الكتاب والسنة كما يلي: [3]

1. **من الكتاب:** قوله تعالى **"وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ" (سورة ص، الآية 24).**
2. **وأما من السنة:** حديث السائب بن أبي السائب المخزومي **"أنه كان شريك النبي ﷺ في أول الإسلام في التجارة، فلما كان يوم الفتح، قال النبي: مرحبا بأخي وشريكي، لا يداري ولا يماري".**

ثم إن التعامل بالشركة في سائر العصور من لدن أول عصر الرسالة، يعد إجماعا عمليا على جوازها ومشروعيتها.

وهذه الشركات التي عنى الفقهاء ببيان أحكامها هي الأساس للشركات الحديثة التي استجدت مثل الشركات المساهمة التي لا ينظر فيها إلى شخص الشريك ولكن ينظر إلى حصص الإسهام في الشركة، ويكون التعويل فيها على الشخصية الاعتبارية، فإن الأحكام والضوابط التي بينها الفقهاء للشركات تغطي ما يتعلق

---

[1] محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، **المصارف الإسلامية الاسس النظرية والتطبيقات العملية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، 2007، ص 193.

[2] زيبار الشادلي، بوهنتال ياسين، **ابعاد صيغ التمويل الاستثمار في المصارف الإسلامية**، مجلة حوليات الجزائر 01، المجلد 36، العدد 01، الجزائر، 2022، ص 218.

[3] المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **المعيار الشرعي رقم 12 "الشركة**، المشاركة الشركات الحديثة"، ص ص 352-353.

بالشركات الحديثة من أحكام، وأما النظم الإجرائية لتمثيل الشركاء وحفظ حقوقهم وتنظيم الإدارة والمحاسبة فهي من قبيل مقتضيات المصلحة التي لها اعتبارها إذا روعيت فيها الضوابط الشرعية.

والأساس العام للشركة هو الوكالة، فكل واحد من الشركاء أصيل عن نفسه ووكيل عن بقية الشركاء في التصرف لمصلحة الشركة ويتوافر في شركة المفاوضة الكفالة بالإضافة للوكالة.

ثالثا: أنواع المشاركة في البنوك الإسلامية

وتكمن أنواع المشاركات في البنوك الإسلامية فيما يلي:[1]

1. **المشاركة الثابتة طويل الأجل:** تعتمد على مساهمة البنك في تمويل جزء من رأس مال مشروع معين، مما يترتب عليه أن يكون شريكا في ملكية هذا المشروع وفي كل ما ينتج عنه من ربح أو خسارة بالنسب المتفق عليها والقواعد الحاكمة لشروط المشاركة، وفي هذا الشكل تبقى لكل طرف من الأطراف حصص ثابتة في المشروع، الذي يأخذ شكلاً قانونياً كشركة تضامن أو شركة توصية؛
2. **المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك:** هي نوع من المشاركة يكون من حق الشريك فيها أن يحل محل البنك في ملكية المشروع إما دفعة واحدة أو على دفعات حسبما تقتضي الشروط المتفق عليها؛

رابعا: الخطوات العملية لإجراء منتج المشاركة المتناقصة لدى البنوك الإسلامية

تتم المشاركة المتناقصة في البنوك الإسلامية عبر مجموعة من الخطوات، وهي:[2]

1. أن يتقدم العميل بطلب تمويل للبنك الإسلامي على أساس المشاركة في مشروع استثماري مشاركة متناقصة، وكذا دراسة جدوى اقتصادية؛
2. يتم دراسة الطلب من قبل قسم التمويل والاستثمار في البنك؛
3. يتم التنسيب من قبل لجنة التمويل والاستثمار في الفرع بالموافقة أو عدمها أو بتعديل شروط منح التمويل التي طلبها المتعامل كنسبة توزيع الأرباح مثلا في ضوء المعايير التي وضعتها إدارة البنك للدخول في المشاركات مثل فترة الاسترداد ومعدل الربح المتوقع.

---

[1] ياسمين عمامرة، وآخرون، **أدوات التمويل الإسلامي في الاقتصاد الإسلامي وتطبيقاتها في بنك البركة الجزائري**، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، المجلد 24، العدد 03، الجزائر، 2018، ص 88.

[2] محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية الاسس النظرية والتطبيقات العملية، مرجع سبق ذكره، ص 198.

4. صدور قرار بالموافقة على طلب المتعامل أو بعدمها أو الموافقة مع إجراء تعديلات معينة.
5. إبلاغ المتعامل خطياً بتفاصيل الموافقة، وفي حال موافقته على الشروط يتم إعداد عقود المشاركة من قبل قسم التمويل والاستثمار في البنك الإسلامي.
6. توقيع العقود من ممثلي البنك والمتعامل تمهيداً للبدء بالتنفيذ، وتبليغ الأقسام الأخرى التي لها علاقة بتنفيذ العقد مثل قسم الكمبيالات وقسم الودائع وقسم الاعتمادات المستندية.
7. متابعة تنفيذ العقد مع المتعامل حسب نشاط الشركة وحسب تفويض صلاحيات الإدارة والأمور المالية بين البنك الإسلامي والشريك مما يضمن سير المشاركة بأفضل ما يمكن لتحقيق الهدف المرجو منها، وتتم هذه المتابعة مكتبيـــاً عـــن طريق التقارير المالية ومتابعة الأمور القانونية ميدانيا عن طريق زيارة المشروع والاطلاع عن كثب على سير العمليات وإعداد التقارير اللازمة.
8. يقوم عادة قسم التمويل والاستثمار بعد نهاية المشاركة بإعداد تقارير تبين فترة المشاركة ونسب الأرباح المحققة فيها مقارنة بدراسات الجدوى ومعدلات العائد السوقية المماثلة لتقييم العملية والتخطيط للمستقبل.

ويمكن تلخيص خطوات العملية لإجراء صيغة المشاركة في البنوك الإسلامية في الشكل الآتي:

الشكل (2-2): خطوات العملية لإجراء لمنتج المشاركة المتناقصة لدى البنوك الإسلامية

المصدر: من اعداد الطالب وبالاعتماد على: محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية الاسس النظرية والتطبيقات العملية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، 2007، ص 198.

خامسا: مزايا المشاركة

وتتميز المشاركة بمجموعة من الخصائص، وهي:[1]

1. صيغة غير مثيرة للجدل كما هو الحال بالنسبة للمرابحة الآمر بشراء؛
2. تحقق عوائد اقتصادية واجتماعية كبيرة، فهي تعمل على معالجة الأمراض الاقتصادية من خلال زيادة الناتج القومي والدخل القومي وتخفيض البطالة وتقليل الآثار السلبية للتضخم؛
3. استغلال السيولة الزائدة في البنوك الاسلامية مع تحقيق عوائد مرتفعة في العادة؛
4. توزيع المخاطر بين أصحاب رأس المال وتوفير الجهد بسبب توزيع المسؤوليات بين الشركاء.

المطلب الثالث: المزارعة والمساقاة

تهتم البنوك الإسلامية بتطوير القطاع الفلاحي وتنميته، وذلك من خلال المساهمة في تحسين البنية التحتية الزراعية وتطوير تقنيات الزراعة المتقدمة، مما يزيد من الإنتاجية ويعزز من الاستدامة البيئية في القطاع الزراعي، وهذا وفق مجوعة من الصيغ الإسلامية، ونجد منها: المزارعة، المغارسة، والمساقاة، وهذا ما سيتم تناوله في هذا المطلب.

أولا: ماهية المزارعة

1. تعريف المزارعة

أ. **لغة:** مأخوذة من الزّرع أي الإنبات وهو المعنى الحقيقي للمزارعة.[2] وتعني النماء، وطرح البذر، ونبات كل شيء يحرث.[3]

[1] محمود حسين الوادي وآخرون، **الاقتصاد الإسلامي**، دار المسيرة للنشر والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، 2010، ص 197.

[2] أحمد محمد محمود ناصر، **المدخل العام لدراسة المصارف الإسلامية**، دار الكتب العلمية، المملكة العربية السعودية، 2022، ص 127.

[3] ادريس بن اعمر المانع، **الاستثمار وتطبيقاته في المصارف الاسلامية**، دار التعليم الجامعي، الطبعة الأولى، مصر، 2021، ص 90.

ب. **اصطلاحا:** وهي نوع من الشراكة الزراعية لاستثمار الأرض يتعاقد عليها مالك الأرض والعامل أو المزارع على أن تكون الأرض والبذور من المالك والعمل من المزارع والمحصول بنسبة يتفقان عليها، أي أنها معاملة على الأرض بحصة من نمائها.[1]

فقد يعجز المرء لسبب أو لآخر عن زراعة أرضه فيحتاج إلى من يقوم له بذلك، ويتم هذا الأمر غالبا عن طريق عقد المزارعة، وتسمى أيضا المخابرة نسبة إلى ما فعله الرسول عليه الصلاة والسلام عندما دفع الأرض إلى يهود خيبر ليزرعوها بشطر ما يخرج منها من زرع، وتعرف المزارعة عند الحنابلة على أنها عقد على الزرع ببعض الخارج منه، أما عند المالكية فتعرف على أنها "الشركة في الزرع"، إذا فالمزارعة شراكة بين طرفين، يقدم أحدهما الأرض ويقدم الثاني الجهد والعمل على المزروع، على أن يشتركا بجزء شائع من المحصول حسب الاتفاق.[2]

2. أهمية المزارعة

لعقد المزارعة أهمية كبيرة، نذكر منها:[3]

أ. إن في مشروعية المزارعة مصلحة عامة، لأن أصحاب الأرض قد لا يقدرون على زراعتها، والعمل عليها بأنفسهم، والمزارعون يتقنونها لكنهم لا يملكون الأرض، فاقتضت حكمة الشرع جواز المزارعة، لما فيها من المنافع، والشرع لا ينهى عن المنافع، وإنما ينهى عن المضار والمفاسد.

ب. في جواز المزارعة تطبيق لمنهج الإسلام الذي يدعو إلى تعمير الأرض، واستثمار خيراتها، وفي ذلك تشجيع للاستثمار، وفتحًا لمجالات العمل أمام المسلمين في مجال الزراعة.

3. أنواع المزارعة

يمكن تصور العديد من أشكال عقد المزارعة بحسب ما يوفره طرفا العقد، ومن ذلك:[4]

---

[1] خولة عزاز، سعيدة ممو، **صيغ التمويل الإسلامي كآلية لدعم ربحية البنوك الإسلامية دراسة حالة بنك قطر الإسلامي مع الإشارة إلى تجربة بنك البركة الجزائري**، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، 2019، ص 30.

[2] حريري عبد الغاني، قسول أمين، **الطبيعة التنموية لصيغ التمويل والاستثمار القائمة على مفهوم الملكية بالبنوك الإسلامية**، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 03، العدد 02، الجزائر، 2017، ص 67.

[3] عبد الكريم أحمد قندوز، **المالية الإسلامية**، صندوق النقد العربي، الإمارات، 2019، ص 152.

[4] عبد الكريم أحمد قندوز، المالية الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص ص 151-152.

أ. أن تكون الأرض والبذر، والآلة من جانب، والعمل من جانب، وهذا جائز، لأن صاحب الأرض يصير مستأجرا للعامل لا غير، ليعمل له في أرضه ببعض الخارج الذي هو نماء ملكه وهو البذر.

ب. أن تكون الأرض من جانب، والباقي كله من جانب آخر، وهذا أيضا جائز لأن العامل يصير مستأجرا للأرض لا غير ببعض الخارج الذي هو نماء ملكه، وهو البذر.

ج. أن تكون الأرض والبذر من طرف، والآلات من الطرف الآخر فهذا أيضا جائز، لأن هذا استئجار للعامل لا غير.

ثانيا: ماهية المساقاة

1. تعريف المساقاة

أ. **لغة:** مأخوذة من السقي، وذلك أن يقوم الشخص على سقي النخيل والكرم ومصلحها، ويكون له من ربحها جزء معلوم.

ب. **اصطلاحا:** معاقدة على دفع الشجر والكروم إلى من يصلحها بجزء معلوم من ثمرها، أو هي نوع شركة على أن تكون الأشجار من طرف والتربية من طرف آخر، وأن يقسم الثمر الحاصل بينهما، والمساقاة مشروعة كالمزارعة، وفيها سد لحاجة أصحاب الأشجار الذين لا دراية لهم بتعهد الأشجار فيحتاجون إلى معاملة من له خبرة في ذلك، فجُوّزت المساقاة تحقيقا لمصلحتهما.[1]

2. مشروعية المساقاة

ومستند مشروعية المساقاة السنة والإجماع، وهي:[2]

أ. **من السنة** حديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ "**عامل أهل خيبر بشطر ما يخرج منها من ثمر أو زرع**"؛

[1] بوراس بودالیا، قدود جميلة، مهداوي هند، **صيغ التمويل الإسلامي القائمة على المشاركات في عائد الإستثمار**، مجلة التنويع الاقتصادي، المجلد 01، العدد 01، الجزائر، 2020، ص 30.

[2] المعيار رقم 50 "المساقاة "، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 1212.

ب. **ومن الإجماع** طبقها الصحابة رضوان الله عليهم سنوات في خيبر حتى أجلاهم الفاروق رضوان الله عليه بلا نكير من أحد، وقد حكى الإجماع أو الاتفاق على جوازها كل من العلامة ابن حزم وموفق الدين ابن قدامة وشمس الدين ابن قدامة وابن مفلح والبهوتي.

مستند لزوم المساقاة بالشروع أو التعهد عموم قوله تعالى: "**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ** " **(سورة المائدة، الآية 01).**

3. الخطوات العملية لإجراء منتج المساقاة لدى البنوك الإسلامية:

تعتبر المساقاة نوعا متخصصا من المشاركة في القطاع الزراعي بين طرفين:[1]

أ. **الطرف الأول:** يمثله البنك الإسلامي الذي يقوم بتمويل مشروعات مياه الشرب أو مشروعات الري واستصلاح الأراضي لزراعتها وتطويرها باستخدام التكنولوجيا الحديثة، ومن ثم إدارة مشروعات المياه والري على مبدأ الربحية التجارية.

ب. **الطرف الثاني:** يمثله صاحب البستان أو الشريك القائم عليه بالسقي والموالاة بخدمته حتى تنضج الثمار، وقد يكون الطرف الثاني طالب التمويل الذي يمتلك أرضا ويرغب في تطويرها وزراعتها باستغلال مياهها الجوفية أو نقل المياه إليها من موقع يتميز بغزارة مياهه، ولعل مشروعات تمليك الأراضي الصحراوية للشباب أو تمليك خريجي كليات الزراعة أراضي معينة ذات مساحة محددة للقيام بزراعتها وسقايتها، تعد نوعا من المشاركات التنموية التي يجدر أن توليها المصارف الإسلامية ما تستحقها من العناية والأولوية.

4. أهمية منتج المساقاة

إن الإنسان بحاجة ماسة إلى عقد المساقاة نظراً للأسباب التالية:[2]

أ. أنّ مالك الشجر قد لا يستطيع العمل عليها بنفسه، ومن يستطيع العمل قد ينقصه الأرض والشجر.

ب. أن المالك لو جاء بأجير ليعمل له، فقد لا يملك الأجرة في الحال، والعامل إذا كان أجيرا قد يتهاون بخلاف ما إذا كان نصيبه من الثمرة نفسها التي يعمل على إنمائها.

---

[1] عبد الكريم أحمد قندوز، مرجع سبق ذكره، ص 155.

[2] عبد الكريم أحمد قندوز، مرجع سبق ذكره، ص 155.

المبحث الثاني: منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على البيوع

تعتبر صيغ الصيرفة الإسلامية القائمة على البيوع من أهم الصيغ التي تقدمها البنوك الإسلامية، وتهدف هذه الصيغ إلى تلبية احتياجات العملاء الذين يفضلون الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتهم المالية، ونجد من أهم صيغها المرابحة والسلم والاستصناع ...

المطلب الأول: المرابحة وخطواتها التطبيقية

تعد المرابحة من أكثر الصيغ الإسلامية استخداما وانتشارا، من خلالها يوفر البنك الإسلامي العديد من المنتجات للمتعاملين مثل شراء السيارات والأثاث المترلي وكل المستلزمات لطالبي التمويل.

أولا: تعريف المرابحة

أ. لغة: المرابحة مشتقة من الربح كَأَنْ نقول أربحته على سلعته أي أعطيته ربحا.[1]

ب. اصطلاحا: هي بيع سلعة بمثل الثمن الأول مع زيادة في ربح معلوم متفق عليه، بناء على وعد بالشراء من الراغب في الحصول على السلعة عن طريق البنك، وهي المرابحة المصرفية أو بدون وعد وهي مرابحة بسيطة، وهي أحد بيوع الأمانة التي يعتمد فيها على بيان ثمن الشراء أو التكلفة بإضافة للمصروفات المعتادة.[2]

من خلال التعريف السابق يمكن القول أن المرابحة هي بيع من بيوع الأمانة التي يذكر فيها ثمن الشراء مع زيادة في الربح، ولها شكلين إما بناءًا على دراسة سوقية وهذه مرابحة عادية، وإما على وعد بشراء يتقدم به العميل وهذه المرابحة المصرفية و يطلق عليها أيضا المرابحة الآمر بشراء.

ثانيا: مشروعية المرابحة

ثبتت مشروعية المرابحة بالأدلة التي استدل بها لمشروعية البيع ومنها قوله تعالى: "**وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ**" **(سورة البقرة الآية: 275)**. واستدل لها بعضهم بقوله تعالى: " **لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُوا فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ**" **(سورة البقرة الآية: 197)**، باعتبار الربح هو الفضل، كما استدل بالقياس على التولية فقد اشترى رسول الله ﷺ

[1] ياسمين عمامرة، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 93.

[2] المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **المعيار الشرعي رقم 08 "المرابحة"**، ص 224.

الناقة من أبي بكر للهجرة بالتولية؛ لأنه حين أراد أبو بكر هبتها له قال بل بالثمن، وقد اتفق جمهور أهل العلم على مشروعية أصل المرابحة.[1]

ثالثا: الأهمية الاقتصادية المرابحة

وللمرابحة عدة مزايا للاقتصاد على المستوى الداخلي والخارجي، نذكر منها: [2]

1. **أهمية الاقتصادية للمرابحة على المستوى الداخلية**

وتتجلي في النقاط التالية:

أ. إن المرابحة الداخلية تُمكِنْ كل من له حاجة محلية شخصية او إنتاجية أو تجارية وليس معه ثمنها نقدا من الحصول عليها بطرق مشروعة وذلك بالتعامل مع أحد البنوك الإسلامية، وبالتالي تنشيط الحركة التجارية، لأنها تيسر شراء البضائع لأناس كانوا يرغبون بها ولكن لا يستطيعون شرائها لقاء ثمن نقدي معجل؛

ب. إن المرابحة الداخلية تفسح مجال التمويل الحلال أمام التجار الملتزمين بدينهم ممن لا يرضون بالتمويل عن طريق خصم الأوراق التجارية، ويترتب على ذلك تحرر هؤلاء التجار من الشروط والقيود التي تفرضها عليهم البنوك الربوية، وبشكل خاص التهديد المستمر بالتوقف عن الاستمرار في التجارة لو لم تستمر البنوك في تعاملها مع التجار بالموافقة على خصم الكمبيالات، وأيضا ما يترتب على تعاملهم مع تلك البنوك من تحميلهم فوائد على أيام التأخير في السداد؛

ج. للمرابحة الداخلية دور كبير في دعم المشاريع الاقتصادية المحلية التي لا تحتاج في قيامها إلى استيراد من الخارج؛ وذلك من خلال تأمين القائمين عليها بالوازم الخاصة عن طريق بيع المرابحة، سواء أكانت هذه المشاريع صناعية أو زراعية أو تجارية أو غير ذلك، فهي بذلك تساهم في دعم وبناء الاقتصاد المحلي على أساس إسلامي.

د. تساهم المرابحة الداخلية في دعم الحركة العمرانية، حيث تقوم بشراء مواد البناء اللازمة للأمرين بالشراء بناء على طلباتهم، ثم بيعها لهم مرابحة.

---

[1] المعيار الشرعي رقم 08 "المرابحة، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، نفس المرجع، ص 224-225.

[2] بن مالك إسحاق، قدة حبيبة، **المرابحة كصيغة من صيغ التمويل في البنوك الإسلامية، مجلة دفاتير السياسة والقانون**، المجلد 15، العدد 01، الجزائر، 2023، ص ص 108-109.

ه. تساهم المرابحة الداخلية في استقطاب رؤوس الأموال لما تتمتع به من قدرة فائقة على كسب ميل أصحاب رؤوس الأموال، بسبب الأرباح الكثيرة التي تتحقق بسبب ممارستها كطريق للتمويل والاستثمار، الأمر الذي يؤدي إلى تقوية نفوذ البنوك الإسلامية، وإضعاف نفوذ البنوك الربوية في آن واحد.

2. **الأهمية الاقتصادية للمرابحة على المستوى الخارجي**

وتتجلى أهمية المرابحة على المستوى الخارجي فما يلي:

أ. إن اعتماد المرابحة الخارجية في البنوك الإسلامية، تمكن البنوك من تلبية رغبات واحتياجات زبائنها من الخارج، حيث تقوم البنوك بشراء السلع وبيعها لهم مرابحة، وهو بذلك يحقق أهداف أصحاب رؤوس الأموال المساهمين فيه، والعملاء الأمرين بشراء الأشياء التي يطلبونها ومصلحة البنك، فمصلحة البنك تتجلى بالربح الذي تدره عليه المرابحة الخارجية وهو الأمر الذي يمكنه من تغطية التزاماته الخاصة، واستقطاب رؤوس الأموال، وتلبية حاجة العملاء، مما يزيد الثقة في قدرته على منافسة البنوك الربوية؛ أما مصلحة أصحاب رؤوس الأموال، فتتمثل في الأرباح التي يحصلون عليها نتيجة استثمار أموالهم في هذا الميدان؛ وأما مصلحة العملاء، فتتمثل في قيام البنوك بتمويل مستورداتهم من الخارج لعدم تمكنهم من شرائها بثمن نقدي معجل، وتمكينهم من الحصول عليها بأسلوب مشروع وحمايتهم من الاستغلال الربوي الذي تمارسه البنوك الربوية.

ب. تستطيع البنوك الإسلامية بالاعتماد على المرابحة الخارجية أن تلعب دورا فاعلا في دعم الاقتصاد المحلي والمشاركة في التنمية الاقتصادية، من خلال قدرتها على استيراد أحدث الأجهزة وغيرها من المعدات المتطورة التي لا تتوفر في الأسواق المحلية ويحتاج إليها في العمليات الانتاجية.

رابعا: الخطوات العملية لإجراء منتج المرابحة لدى البنوك الإسلامية

وتتمثل خطوات المرابحة المصرفي في:[1]

1. طلب الشراء يتقدم بيه العميل الذي يرغب بشراء السلعة، محددا كافة المواصفات والمقاييس والكمية والنوعية وكل ما يتعلق بالعقد؛
2. يقوم البنك بدراسة الطلب المقدم من العميل من كل الجوانب.

[1] نعييم نمر داوود، مرجع سبق ذكره، ص 142-143.

3. بعد توفر جميع الشروط يتم موافقة على طلب الشراء ومن ثم توقيع على عقد متمثل في وعد بالشراء من البنك بصيغة المرابحة.
4. يقوم البنك بشراء السلعة للعميل، حيث يدفع ثمنها وأية مصاريف أخرى كالنقل والتأمين وما ذلك من تابعات.
5. يقوم البنك باستلام البضاعة والتحقق من مطبقتها للموصفات المطلوبة ويكون عندها قد امتلك ملكا تاماً، خصوصا بعد أن قام بدفع ثمنها.
6. يقوم البنك الإسلامي بطلب العميل للتوقيع على عقد بيع المرابحة، ويتم تسليمه السلعة حسب العقد المبرم.
7. في حالة وصول البضاعة مخالفة للموصفات، فإن المصرف يحمل كامل التبعات المترتبة على ذلك.

ويمكن تمثيل خطوات العملية لبيع المرابحة في البنوك الإسلامية في الشكل الآتي:

الشكل رقم (2-3): الخطوات العملية لإجراء صيغة المرابحة لدى البنوك الإسلامية

المصدر: من اعداد الباحث وبالاعتماد على: نعيم نصر داوود، البنوك الاسلامية نحو اقتصاد اسلامي، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 142-143.

المطلب الثاني: السلم وخطواته التطبيقية

يعتبر السلم من أكثر الصيغ المستخدمة في البنوك الإسلامية، وهذا راجع للخدمات المتعددة التي يقدمها للمتعاملين، وهذا ما سنستعرضه في هذا المطلب حيث سنتطرق إلى ماهية صيغة السلم والاجراءات التطبيقية له لدى البنوك الإسلامية .

أولا: تعريف صيغة السلم

1. **لغة:** ومعناه استعجال رأس المال وتقديمه، ويقال للسلم: سلفة لغة، يقال: أسلم وسلم وأسلف، والسلم لغة: أهل الحجاز والسلف لغة: أهل العراق قاله الماوردي ، وقيل السلف تقديم رأس المال، والسلم تسليمه في المجلس، فالسلف أعم من السلم، لأنه يطلق على القرض.[1]
2. **اصطلاحا:** بأنه عقد على موصوف في الذمة مؤجل بثمن مقبوض في مجلس العقد.[2]

ويجدر بنا الاشارة أن هماك سلم عادي وسلم موازي، فالسلم العادي فقد تم تعريفه، أما السلم الموازي فهو إبرام المشتري عقد سلم آخر يكون فيه هو البائع السلعة اشتراها بالسلم الأول وبنفس مواصفاتها.[3]

ثانيا: مشروعية السلم

ثبتت مشروعية السلم بالكتاب والسنة والإجماع، في ما يلي:[4]

1. **من الكتاب:** لقوله تبارك وتعالى: " **يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوه " (سورة البقرة، الآية 282)، قال ابن عباس:** أشهد أن السلف المضمون إلى أجل قد أحله الله، وأذن فيه، وقرأ: " **يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنتُم " الآية. وروي عن ابن عباس قوله:** إن هذه الآية نزلت في السلم خاصة.

---

[1] أبو زيد محمد عبد العزيز، **التطبيق المعاصر لعقد السلم في المصارف الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي**، الطبعة الأولى، القاهرة، 1996، ص 15.

[2] احمد حميد النعيمي، أحمد عبد الله الزبيدي، **البيع الآجل في الفقه الإسلامي والقانون المدني**، دار المعتز للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2016، ص 76.

[3] عائشة كداسة، **الإجراءات المحاسبية لبيع السلم والسلم الموازي في المصارف الإسلامية وفق ما تنص عليه Aaoifi –دراسة حالة بنك البركة الجزائري**، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 10، العدد 01، 2020، ص 83.

[4] المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **المعيار الشرعي رقم 10 السلم والسلم الموازي**، ص 286-287.

2. **وأما السنة:** فعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قدم رسول الله المدينة، والناس يسلفون في التمر العام والعامين فقال النبي: " **من سلف في تمر فليسلف في كيل معلوم، ووزن معلوم**" ، وفي روايـــــة، **قال: " من أسلف في شيء، ففي كيل معلوم، ووزن معلوم، إلى أجل معلوم** ".

3. **وأما الإجماع:** فقد حكى ابن المنذر الإجماع، **وقال:** " **أجمعوا على أن السلم الجائز: أن يسلم الرجل صاحبه في شيء معلوم موصوف بكيل أو وزن معلوم إلى أجل معلوم**"

ثالثا: الأهمية الاقتصادية للسلم

وتكمن الأهمية الاقتصادية لصيغة السلم في:[1]

1. تمويل القطاع الفلاحي بإمداد المزارعين بالتمويل الضروري لهم لتغطية نفقات الدورة الإنتاجية من شراء مستلزمات الإنتاج والآلات والأجهزة، مما يؤدي إلى تحسين الإنتاج ووفرة المحصول الزراعي المتوقع.
2. تمويل القطاع الصناعي وذلك بتوفير المادة الأولية للمصانع، مقابل الحصول على جزء من منتجاتها ثم بيعها بهامش ربح وكذلك بتقديم التمويل اللازم للحرفيين وأصحاب الصناعات الصغيرة.
3. تمويل التجارة الخارجية في دفع حصيلة الصادرات إلى المستوي الذي يؤدي إلى تغطية عجز ميزان المدفوعات، ويحول دون اللجوء إلى الديون الخارجية و بالتالي تحمل أعبائها وأعباء خدماتها.

رابعا: الخطوات العملية لمنتج السلم لدى البنك الإسلامي

يمكن منح تمويل السلم حسب الإجراءات التالية: [2]

أ. يتقدم المتعامل بطلب للحصول على تمويل بطريقة بيع السلم، يحدد فيه السلعة التي سيبيعها للبنك، وثمن البيع، ووقت التسليم؛

ب. يقوم البنك الإسلامي بدراسة الطلب من الناحية الائتمانية وضمن معايير التمويل والاستثمار المعروفة؛

[1] ميلود بن مسعودة، **معايير التمويل والاستثمار في البنوك الاسلامية**، مذكرة ماجستير، تخصص الاقتصاد الاسلامي، جامعة باتنة، الجزائر، 2017-2008، ص 55.

[2] محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، مرجع سبق ذكره، ص 247.

ج. يتم إبلاغ المتعامل بتفاصيل موافقة المصرف على طلبه "قد يكون هناك مفاوضات حول الثمن أو فترة التسليم"، فإذا اتفق الطرفان يتم توقيع عقد بيع السلم الذي يجب أن يشتمل على كل الشروط الخاصة برأسمال السلم ومحل العقد... الخ؛

د. يدفع البنك كامل الثمن المتفق عليه عند إبرام العقد، وذلك عن طريق فتح حساب للعميل وإيداع المبلغ في حسابه؛

ه. يقوم البنك باستلام البضاعة في الأجل المحدد بإحدى الطرق التالية:

أ. يستلم البنك الإسلامي السلعة في الأجل المحدد ويتولى تصريفها بمعرفته.

ب. يوكل البنك البائع ببيع السلعة نيابة عنه نظير أجر متفق عليه.

ج. توجيه البائع لتسليم السلعة إلى طرف ثالث (مشتري) بمقتضى وعد مسبق منه بشرائها.

الشكل (02-04): الخطوات العملية لمنتج السلم لدى البنك الإسلامي

المصدر: من اعداد الطالب وبالاعتماد على محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية الاسس النظرية والتطبيقات العملية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، 2007، ص 198.

المطلب الثالث: الاستصناع وخطواته التطبيقية

تعتبر صيغة الاستصناع من أهم الصيغ الصيرفة الإسلامية، حيث سيتم التطرق في هذا المطلب إلى مفهوم الاستصناع وأهميته الاقتصادية بالإضافة إلى الإجراءات العملية على مستوى البنوك الإسلامية وأهم الفروق بينه وبين صيغة السلم.

أولا: تعريف الاستصناع

أ. **لغة:** الاستصناع: طلب الصنعة مثل الاستعمار طلب العمارة، والصنعة عمل الصانع في صنعته، أي: حرفته.[1]

ب. **اصطلاحا:** هو عقد بيع بين الصانع والمستصنع على سلعة موصوفة في الذمة تدخل فيها الصنعة مقابل ثمن يدفع مقدماً او مؤجلاً على دفعة واحدة او على عدة دفعات حسبما يتفقان عليه بموجبة الصانع بصناعة السلعة او الحاصل عليها من السوق عند حلول موعد تسلمها.

ويوجد الاستصناع الموازي وهو الذي يتم بين المؤسسة المالية في عقد الاستصناع (الأصلي الأول بصفة كونها بائعا، وبين صانع آخر يتولى صنع الشيء بمواصفات مشابهة للمصنوع المتفق عليه في العقد الأول، بصفة كون المؤسسة المالية مستصنعا من الباطن، ويتولى صنع الشيء بمقتضى الإستصناع الموازي دون أن يكون هناك أي ارتباط بين العقدين، فلا توجد علاقة حقوقية أو مالية بين المشتري النهائي الفعلي وبين الصانع البائع الفعلي.[2]

ثانيا: مشروعية الاستصناع

ثبتت مشروعية الاستصناع باستصناعه صلى الله عيه وسلم الخاتم والمنبر وبالاستحسان والقواعد العامة في العقود والتصرفات والمقاصد الشرعية، وهو عقد بيع لازم وليس مجرد وعد، وقد صدر بشأنه قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي.[3]

---

[1] حفيظة لوكيلي، **تحقيق المناط وأثره في اختلاف العلماء**، دار الكتب العلمية، لبنان، 2019، ص 285.

[2] عبد الكريم أحمد قندوز، مرجع سبق ذكره، ص 127.

[3] المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعيار الشرعي رقم 12 "الاستصناع والاستصناع الموازي"، مرجع سبق ذكره، ص 312.

ثالثا: الأهمية الاقتصادية للاستصناع

وتكمن الأهمية الاقتصادية في الاستصناع في: [1]

1. عادة ما تكون اتفاقيات الاستصناع بين المؤسسات الضخمة وتحتاج إلى تمويل ضخم، ويمكن لصيغة الاستصناع الإسهام بشكل واضح في تمكين الأطراف المختلفة من تحقيق أهدافها سواء من حيث تشغيل الأموال الموجودة أو الحصول على التمويل اللازم وتأمين سوق فعالة لتأمين المصنوعات.
2. الصانع في عقد الاستصناع يضمن تسويق ما يصنعه، كما أن المستصنع يضمن تواجد المنتجات التي يحتاجها حسب رغبته، وفي الاستصناع الموازي نجد إسهام هذا العقد في تقوية الروابط بين الوحدات الإنتاجية، فهذه الصيغة تعمل على إيجاد علاقات اقتصادية متعددة بين أطرافها.

رابعا: الخطوات العملية لإجراء منتج الاستصناع لدى البنوك الإسلامية

يمكن منح تمويل الاستصناع حسب الإجراءات التالية:[2]

1. يقدم المتعامل طلباً للبنك الإسلامي يستصنع بموجبه سلعة محددة المواصفات حسب حاجته تماماً.
2. يقوم قسم التمويل والاستثمار "قسم التسهيلات المصرفية أو قسم الاستعلامات" بدراسة الطلب حسب معايير التمويل والاستثمار بشكل عام وحسب سياسة البنك التمويلية ويقوم بالتوصية على طلب المتعامل بالموافقة أو الرفض.
3. في حال الموافقة يتم إبلاغها للمتعامل بالتفصيل وبعد موافقته على ما جاء فيها يوقع الطرفان عقد استصناع يتم فيه تحديد المطلوب من البنك الإسلامي تصنيعه بشكل واضح جداً، كما يتم تحديد الثمن وكيفية الدفع.
4. يقوم البنك الإسلامي عادة بالاتفاق مع صانع آخر "في حالة الاستصناع الموازي" ليقوم بتصنيع المطلوب وحسب المواصفات التي تم الاتفاق عليها مسبقاً مع المتعامل.

[1] محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، مرجع سبق ذكره، ص 237.

[2] محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، مرجع سبق ذكره، ص 235.

5. أو قد يقوم البنك الإسلامي بتصنيع المطلوب بنفسه "وهي من الحالات النادرة جداً" في حال وجود دائرة مختصة لديه يمكنها تصنيع المطلوب حسب المواصفات والشروط المحددة في عقد الاستصناع "مثل وجود دائرة هندسية في العادة في البنك يمكنها تشييد البنايات حسب المواصفات".
6. يقوم البنك الإسلامي باستلام السلعة المصنعة بعد الانتهاء منها من قبل الصانع الأول. وبعد تأكده من مطابقتها للمواصفات يقوم بتسليمها للمتعامل وتحصيل الثمن المتفق عليه بالطريقة المتفق عليها.

الشكل (02-05): الخطوات العملية لمنتج الاستصناع لدى البنك الإسلامي

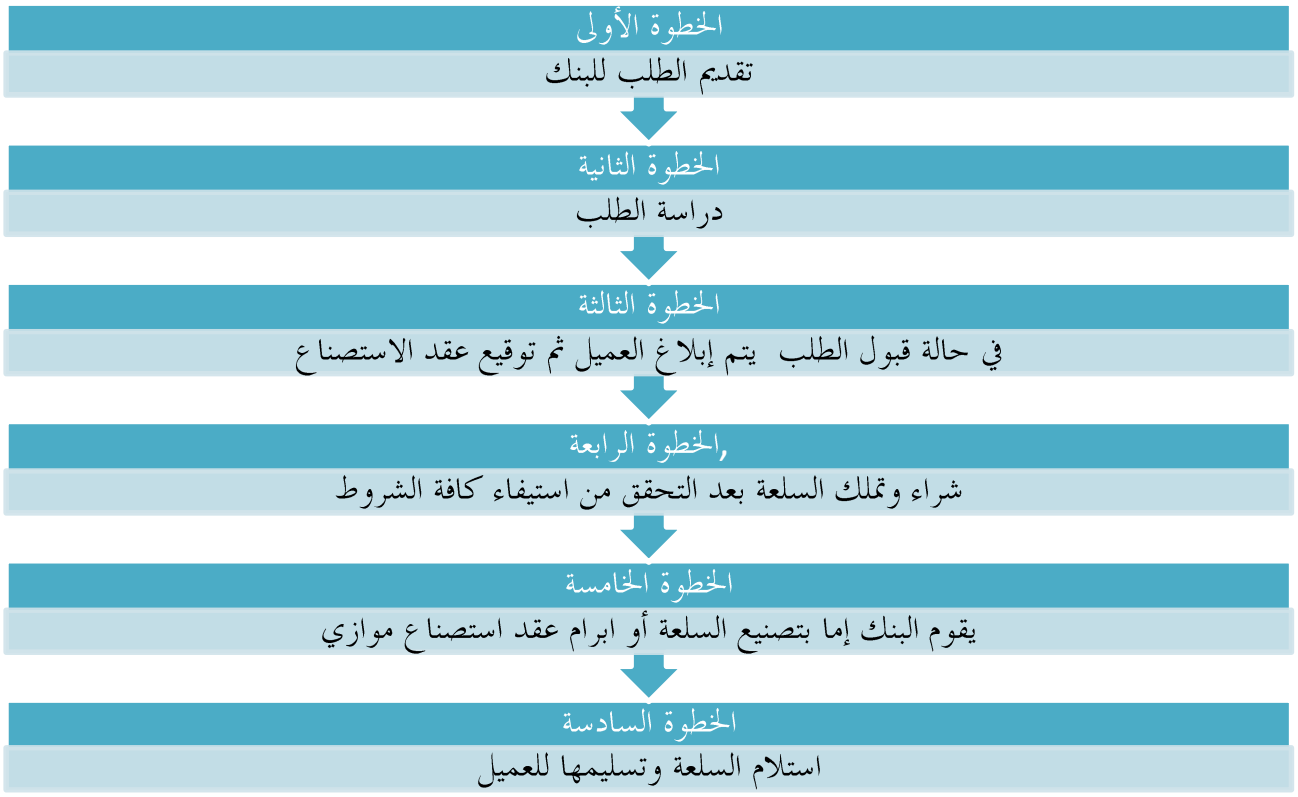

المصدر: من اعداد الطالب وبالاعتماد على محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية الاسس النظرية والتطبيقات العملية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، 2007، 2007، ص 235.

خامسا: الفروق الجوهرية بين الاستصناع والسلم

سيتم توضيح الفروق الجوهرية بين السلم والاستصناع في الجدول الآتي:

الجدول (2-3) : الفروق الجوهرية بين الاستصناع والسلم

	الاستصناع	السلم
المبيع	في الإستصناع هو عين موصوفة في ذمة البائع، كإستصناع الأثاث والأحذية والآنية	المبيع في السلم دين تحتمله ذمة البائع، وهو إما مكيل أو موزون أو مذروع أو معدود.
الأجل	لا يشترط فيه الأجل	يشترط وجود الأجل في السلم "عند الجمهور"
البدل	لا يشترط في الإستصناع تقديم البدل، ويكفي في ذلك عادة عربون، ويؤخر الباقي لحين تسليم المصنوع.	يشترط في عقد السلم قبض البدل في مجلس العقد
المبيع	يشترط في عقد الاستصناع أن يكون مصنوعا	لا يشترط في عقد السلم أن يكون مصنوعا، بل الغالب أن يكون من الأطعمة والحيوانات وغيرها
محل العقد	الإستصناع يكون في المثلي والقيمي	السلم يكون في المثليات فقط

المصدر: عبد الكريم أحمد قندوز، المالية الإسلامية، صندوق النقد العربي، الإمارات، 2019، ص 126.

وبالإضافة إلى المنتجات السابقة، نجد منتجات أخرى ولكن لا تشهد طلب عليها نظرا لعدة مميزات جعلت المتعاملين يرفضون التعامل بيها لتشابهها بالربا، وهي:

أولا: التورق المصرفي

والتورق في اللغة من الورق بكسر الراء ، وهي الفضة المضروبة أو غير المضروبة، وقيل أن التورق في اللغة هو طلب الورق أو النقود بمختلف أنواعها فضية او ورقية أو غيرها والمتورق هو طالب الورق أو الدراهم أو النقود؛

وعرفه المجمع الفقهي الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي بقوله: قيام المصرف بعمل نمطي يتم فيه بيع سلع ليست من الذهب والفضة) من أسواق السلع العالمية أو غيرها، على المتورق بثمن أجل على أن يلتزم المصرف

إما بشرط مكتوب في العقد صراحة أو بحكم العرف والعادة بأن ينوب عنه في بيعها إلى مشتري آخر بثمن حاضر وتسليم ثمنها للمتورق.[1]

حيث يعتبر التورق المصرفي خدمة مصرفية ضمن آليات وخطوات إجرائية وتعاقدية مرتبة ومنظمة تيسر للعميل حصوله على النقد بعملية يكون البنك طرفا وسيطا إضافيا فيها، بمعنى آخر أنها خدمة تمكن عملاء البنوك من الحصول على السيولة النقدية التي يحتاجونها. ويتم حاليا إتمام التورق عن طريق عقد المرابحة، حيث تنفذ صيغة التمويل بالتورق في بعض المؤسسات المالية الإسلامية وفقا للآلية الآتية:[2]

1. يتقدم المتورق (طالب النقد إلى المؤسسة المالية الإسلامية (مصرف إسلامي مثلا) طالبا التمويل بصيغة التورق ويحدد المبلغ الذي هو في حاجة إليه ويستوفي البيانات المطلوبة.
2. تقوم المؤسسة المالية الإسلامية بدراسة طلبه والقيام بمجموعة من الإجراءات المصرفية المختلفة ومن أهمها الضمانات وحدود السقف الائتماني والمقدرة على السداد ونحو ذلك.
3. ثم تنتهي الدراسة إما بالقبول أو بالرفض، وفي حالة الموافقة يتم ما يلي: يقوم المتورق بالتوقيع على عقد الوعد بالشراء، وتقديم الضمانات المطلوبة، كما يقوم في بعض العقود بالتوقيع على توكيل المصرف بالبيع نيابة عنه وقد يدفع مبلغا يسمى ضمان الجدية.
4. تقوم المؤسسة المالية الإسلامية بشراء السلعة نقدا من مصدرها، وتتملكها وتحوزها في ضوء المبلغ المطلوب للمتورق.
5. تقوم المؤسسة المالية الإسلامية ببيع هذه السلع المشتراة إلى المتورق بالأجل (بصيغة المرابحة لأجل).
6. يطلب المتورق من المؤسسة المالية الإسلامية أن تبيع السلعة نقدا لحسابه، وقد يتولى هو عمليه البيع بنفسه.
7. في حال كون المؤسسة المالية هي من قامت ببيع السلعة بحسب التوكيل من المتورق فإنها تقوم بإيداع قيمة المبيع في الحساب الجاري للمتورق بعد أن تخصم منه المصاريف الفعلية والعمولات وربح المرابحة، ونحو ذلك من الأعباء التي تحمل عليه حسب الاتفاق.

---

[1] سعيد سيف الدين السبوسي، **التورق المصرفي آخر انحرافات المصارف الإسلامية –دراسة تحليلية لأشطة التمويلية لبنك إسلام (1988-2016)**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 04، العدد 01، 2019، ص 29.

[2] عبد الكريم أحمد قندوز، المالية الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص ص 116-117.

8. إذا تولى العميل (المتورق عملية البيع بنفسه، فإنه سيحصل على حاجته من النقد مباشرة.
9. يقوم المتورق بسداد أقساط المرابحة حسب الاتفاق، وتطبق عليه شروطها.

والصيغة السابق شرحها تسمى (التورق المنظم، وقد أثارت بعد انتشار تطبيقها الكثير من الانتقادات ويشير البعض إلى انطوائها على حيلة على الربا، وهو ما جعل البعض يحرمها.

ثانيا: العينة

ولعينة اشتقت من عين الميزان، وهي زيادته، لأنها تجر زيادة، وسميت بذلك لأن الرجل يبيع متاعه إلى أجل بثمن النسيئة، ثم يشتريه في مجلس بثمن الحال أقل مما باعه به، وقيل لهذا البيع عينة، لأن مشتري السلعة إلى أجل يأخذ بدلا عينا، أي: نقدا حاضرا.[1]

[1] سعاد سطحي، **الذرائع الربوية في الفقه الإسلامي "بيع العينة والتورق نموذجا"**، مجلة الصراط، المجلد 08، العدد 01، 2006، ص ص 178-179.

المبحث الثالث: منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على المنافع

من صيغ التمويل الإسلامي صيغ تقوم على المنافع، وهذه الصيغ تتميز بعدة خصائص تجعلها تستقطب المتعاملين، فمن أبرز ما يميزها أن يستطيع من له حاجة لوسائل ومعدات أن يلبي رغباته بتكلفة أقل وبدون الحاجة لشرائها مع إمكانية شراؤها حسب العقد المبرم، ومن خلال هذا المبحث سيتم عرض صيغ القائمة على المنافع وإجراءاتها التطبيقية على مستوى البنوك.

المطلب الأول: الاجارة وخطواتها التطبيقية

تلعب الإجارة أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، بحيث تقدم عدة خدمات للمؤسسات والأفراد، بتوفير لهم الآلات والوسائل اللازمة للإشباع الرغبات بدون الحاجة بشرائها، كما توفر تدفقات نقدية دورية للجهة المؤجرة من العملية التأجيرية.

أولا: تعريف الإجارة

أ. **لغة:** اسم لما يعطى من كراء لمن قام بعمل ما، جزاء له على عمله، فيقال له أجر وأجرة وإِجارة، وأَجرَهُ وآجره إذا أثابه على عمله، ولا يقال إلا في النفع دون الضر ويُغلب الأجر في الثواب الأخروي، والأُجرة في الثواب الدنيوي. [1]

ب. **اصطلاحا:** عقد على منفعة مباحة معلومة من عين معينة أو موصوفة في الذمة، مدة معلومة أو على عمل معلوم بعوض معلوم. [2]

ثانيا: مشروعية الإجارة

ورد الحكم الفقهاء في التعامل بصيغة الإجارة، فاستدلوا من الكتاب والسنة والإجماع: [3]

أ. فمن الكتاب قوله تعالى: **" قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ " (سورة القصص، الآية 26)**، وقوله تعالى: **" قَالَ لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا " (سورة الكهف، الآية 77).**

ب. ومن السنة قوله: **" من استأجر أجيرًا فليعلمه أجره "**، وقوله: **" أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه ".**

---

[1] حسين بلعجوز، مرجع سبق ذكره، ص 47-48.

[2] نعيم نمر داوود، مرجع سبق ذكره، ص 259.

[3] المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **المعيار الشرعي رقم 09 الاجارة والاجارة المنتهية بالتمليك**، ص 260.

ج. وقد وقع الإجماع على مشروعيتها، حيث المعقول أن الإجارة وسيلة للتيسير على الناس في الحصول على المنافع التي لا يقدرون على تملك أعيانها.

ثالثا: مزايا التمويل بالإجارة

تلعب الإجارة دور هام وفعال للبنك والعميل، وهو:

أ. توفر عملية الإجارة للمستأجر، قدارا كبير من المال، إن أراد شراء معدات أخرى لتنفيذ المشروع.

ب. بإمكان المستأجر أن يختار نوع الإجارة الذي يناسب مشروعه الحالي، أو خططه المستقبلية.

ج. من حيث الإجارة المنتهية بالتمليك، فإن البنك يضمن بأن المستأجر سيقوم بالمحافظة على الأصل المؤجر لأن ملكيته في الأخير تعود للمستأجر.

د. من حيث الإجارة التشغيلية، فإن المستأجر يكون مضطرا للحفاظ على الأصل المؤجر وذلك كي يكون له سجل جيد يسمح له للقيام بعملية استئجار مستقبلية.

ه. يصمن البنك سريان التدفق النقدي المتأتي من عملية الإجارة، من خلال الدفعات الدورية للمستأجر.

رابعا: أنواع الإجارة

وهذه الصيغة تمارسها البنوك الإسلامية بأسلوبين: [1]

1. **التأجير التشغيلي:** وفي هذه الحالة لا يتملك المستأجر الأصل في نهاية مدة الإجارة، وإنما يقتصر على الانتفاع بالأصل لمدة معلومة حسب العقد المبرم مقابل سداده لمبلغ معلوم يؤديه دوريا.
2. **الإجارة المنتهية بالتمليك:** وهي إجارة أصل ما، على أن تؤول ملكيته في نهاية مدة الإجارة إلى المستأجر، إما مقابل ما دفعه من أقساط أو مقابل ثمن رمزي يدفعه في نهاية مدة الإجارة.

خامسا: الخطوات العملية لمنتج الإجارة لدى البنوك الإسلامية

وتتم عملية الإجارة لدى البنوك الإسلامية عبر الخطوات الآتية:

1. يتقدم العميل للبنك بطلب استئجار أصل معين؛
2. يقوم البنك بدراسة الطلب في ضوء معايير التمويل؛

[1] عادل عبد الفضيل عيد، مرجع سبق ذكره، ص 430.

3. يقوم البنك بشراء هذا الأصل ودفع ثمنه نقدا؛
4. يقوم البنك بإبرام عقد إجارة يتضمن تأجير هذا الأصل مقابل ثمن محدد يقسم على أقساط شهرية أو دورية يتفق عليها مع ترك الخيار للعميل في اقتناء الأصل أو إرجاعه إلى البنك الإسلامي في نهاية مدة العقد.[1]

ويمكن تمثيل خطوات الإجارة في البنوك الإسلامية في الشكل الآتي:

الشكل (02-06): الخطوات العملية لمنتج الإجارة لدى البنك الإسلامي

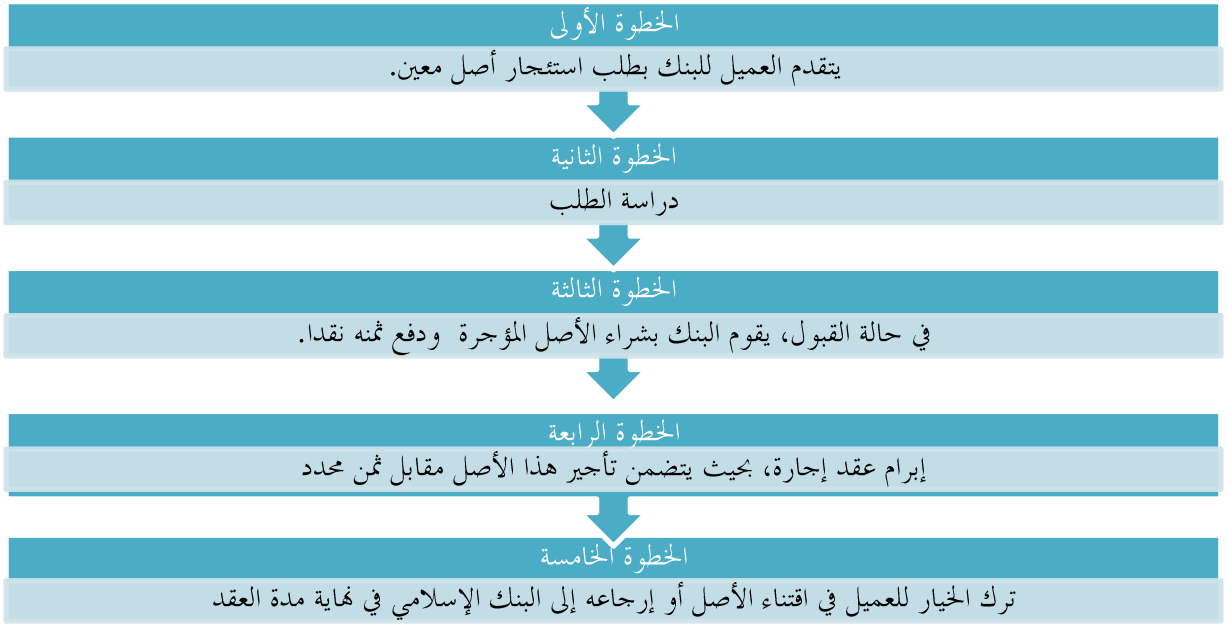

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على إبراهيم جاسم الياسري، عقد المضاربة في الإسلام الإشكالات والتطبيق، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 146 147.

المطلب الثاني: الجعالة ومشروعيتها

للجعالة دور هام وفعال كغيرها من صيغ التمويل الإسلامي، حيث نجدها تتشابه كثيرا مع صيغة الإجارة إلا أنها تختلف عنها في العديد من النقاط. تمت صياغته

أولا: تعريف الجعالة

أ. **لغة:** الجُعّل والجعال والجّعيلة والجُعالة والجّعالة وهي ما جعل له على عمله، وهي أعم على الأجرة والثواب، والجمع جُعُلٌ وجعائل.[1]

[1] إبراهيم جاسم الياسري، **عقد المضاربة في الإسلام الإشكالات والتطبيق**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص ص 146 147.

ب. **اصطلاحا:** والجعالة عقد يلتزم فيه أحد طرفيه (وهو الجاعل) بتقديم عوض معلوم (وهو الجعل) لمن يحقق نتيجة معينة في زمن أو مجهول (وهو العامل).[2]

ثانيا: مشروعية الجعالة

الجعالة مشروعة ولا تؤثر فيها الجهالة في محل العقد وهو العمل، اكتفاء بتحديد النتيجة المقصودة منه، وهي بذلك تصلح لما لا تصلح له الإجارة التي يجب فيها تحديد العمل.[3]

ثالثا: الفروق الجوهرية بين الجعالة والإجارة

ويمكن توضيحها في الجول الآتي:

الجدول رقم(2-4): الفروق الجوهرية بين الجعالة والإجارة

	الإجارة	الجعاله
الجواز واللزوم	عقد لازم	عقد جائز
الفسخ	متى تم الاتفاق والتعاقد عليها، فإنه لا يحق لأحد المتعاقدين الفسخ إلا برضا الطرف الآخر.	يجوز للجاعل فسخها متى شاء ما دام ذلك قبل الشروع في العمل
استحقاق الأجر	يستحق العامل الأجر في الإجارة بمجرد العقد (يمكن تأجيل الأجر إلى نهاية العقد)	العامل المجعول له لا يستحق الجعل إلا إذا أكمل عمله
تقديم الأجر	يجوز تقديم الأجر	لا يجوز تقديم الجعل
ممن تقع	لا تقع إلا من مالك	قد تقع من غير المالك
مقدار العمل	محدد ومعلوم	يجوز على عمل مجهول
قبول العامل	يشترط قبول العامل	لا يشترط قبول العامل

[1] فاطمة الزهراء بلعمري، سليمان ولد خسال، **عقد الجعالة في الفقه الإسلامي**، مجلة صوة القانون، المجلد 08، العدد 02، الجزائر، 2022، ص 110.

[2] أحمد صبحي عيادي، **عقد الجعالة وتطبيقاته المصرفية**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 03، العدد 01، الجزائر 2018، ص 10.

[3] المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعيار الشرعي رقم 15 " الجعالة"، مرجع سبق ذكره، ص 425.

جوازها في أعمال القربات	لا تجوز الإجارة في أفعال القربة	تجوز الجعالة في أفعال القربة كأن يقال: من أذن بهذا المسجد أو صلى فيه إماما فله كذا
الغرر	لا تحتمل الغرر	يحتمل فيه الغرر
جهالة العامل مجهول	الإجارة لا تصح مع عامل مجهول	الجعالة تصح مع عامل غير معين
التأقيت	التأقيت للمدة واجب	لا يصح فيها التأقيت بأجل

المصدر: عبد الكريم أحمد قندوز، المالية الإسلامية، صندوق النقد العربي، الإمارات، 2019، ص 138.

كما يجدر بنا الإشارة على ما نصّ بيه النظام 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية في مادته 04، على ثمنية منتجات، وقد جاء فيها منتجين مقدمين لمودعي الأموال وهما حسابات الودائع والودائع في حسابات الاستثمار، وقد عرفهما في المادتين 11 و12 كما يلي:

- **المادة 11:** حسابات الودائع هي حسابات تحتوي على أموال يتم إيداعها في بنك من طرف أفراد أو كيانات، مع الالتزام بإعادة هذه الأموال أو ما يعادلها إلى المودع أو إلى شخص آخر معين، عند الطلب أو حسب شروط متفق عليها مسبقاً.
- **المادة 12:** الودائع في حسابات الاستثمار هي توظيفات لأجل، تُترك تحت تصرف البنك من طرف المودع لغرض استثمارها في تمويلات إسلامية وتحقيق أرباح.

المطلب الثالث: الخدمات المصرفية لدى البنوك الإسلامية

تقدم البنوك الإسلامية مجموعة من الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك التجارية، وهي: [1]

1. **إصدار الشيكات:** وهي عبارة عن أوامر من العميل إلى البنك الذي له فيه حساب جاري ليدفع إلى حامل الشيك أو إلى شخص ثالث مبلغ معين، وهذا النوع من التعامل لا غبار عليه من الناحية الشرعية، لأنه تنفيذ لعقد الوديعة بين الطرفين وخالي من الربا، لذا تتعامل به البنوك الإسلامية.

[1] محمود حسين الوادي، حسين محمود سمحان، سهيل أحمد سمحان، مرجع سبق ذكره، ص 205.

2. **بيع وشراء العملات:** ويشترط أن يكون يد بيد، لأن ذلك يعتبر بيع بغير جنسه، لا اثر لمجرد الاشتراك في الاسم مع الاختلاف في الحقيقة، ولا يشترط في "يد بيد" ان تكون العملة حقيقية، فقد تكون شيكات سياحية، أو شيك عادي أو سند تمويل أو حوالة، لأن هذه جميعا تقوم مقام العملة.
3. **تحصيل وخصم الكمبيالات:** يمكن للبنك الإسلامي أن يقوم بتحصيل سندات الديون التي يضعها الدائنون لدى الصرف ويفوضونه تحصيلها، وله أن يأخذ أجرا أو عمولة مقابل هذه الخدمة، لكنه لا يستطيع خصم الكمبيالات.
4. **الاعتمادات المستندية:** وهي عبارة عن تعهد من البنك بأن يدفع للمصدر قيمة البضائع المشحونة مقابل تقديم المستندات التي تثبت أن الشحن قد تم، وبعد التأكد من مطابقة هذه المستندات لشروط الاعتماد، يمكن للبنك الإسلامي القيام بهذه العملية مقابل عمولة يتفق عليها...
5. **خطابات الضمان:** هو تعهد مكتوب يقدمه البنك بناءًا على طلب أحد عملائه إلى دائن هذا العميل يضمن فيه تنفيذ العميل التزاماته معينة كان قد التزم بها، أو بعبارة أخرى هو خطاب يكفل به البنك عميله لدى دائن هذا العميل، ويقر بأن يدفع قيمته للجهة أو الشخص الصادر لصالحه دون الالتفات لأي معارضة. [1]
6. **عمليات الأوراق المالية:** وتشمل هذه العمليات حفظ وخدمة الأوراق المالية مثل: تحصيل الأرباح، أيضا طرح عملية الاكتتاب نيابة عن الشركات، حيث يمكن للبنوك الإسلامية القيام بهذه العمليات نظير عمولة في إطار الشريعة الإسلامية.
7. **التحويلات النقدية:** ويقوم البنك الإسلامي مقابل عمولة بدفع مبلغ معين في مكان غير المكان الذي نشأ فيه الدفع، سواء كان التمويل داخلي أو خارجي.
8. **البطاقات الائتمانية:** تقدم البنوك الإسلامية البطاقات الائتمانية وتكتفي بما تحصل عليه من أتعاب من التجار نظير الخدمة التي تقدمها.
9. **الخدمات المصرفية الإلكترونية الأخرى:** تقدم البنوك الإسلامية خدمات مصرفية إلكترونية أخرى مثل: الهاتف المصرفي وخدمة الأنترنت، وتسديد الفواتير العامة وغيرها من الخدمات الإلكترونية الحديثة الأخرى.

[1] نعيم نمر داوود، مصدر سبق ذكره، ص 107.

المبحث الرابع: منتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر

تلعب الصيرفة الإسلامية دور هام وفعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال منتجاتها المتنوعة التي توفر العديد من الخدمات التمويلية والاستثمارية للمتعاملين، حيث سنسعى في هذا المبحث لعرض واقع منتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر نظراً لأهميتها الكبيرة في حياة المجتمع، وذلك بعرض المنتجات التي حددها النظام 20-02 ثم عرض واقع المنتجات المستخدمة في البنوك الإسلامية ثم في النوافذ الإسلامية.

المطلب الأول: منتجات الصيرفة الإسلامية في ضوء النظام 20-02

لقد نّص النظام 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية ، في مادة 04 والتي تخص العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة لإسلامية، المنتجات الآتية : المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الاستصناع، حسابات الودائع، الودائع في حسابات الاستثمار.

وقد جاء تعريفها في المواد 05، 06، 07، 08، 09،10، والمادة 11 و12 من النظام 20-02 على النحو الآتي:

- **المادة 05:** المرابحة هي عقد يقوم بموجبه البنك أو المؤسسة المالية ببيع لزبون سلعة معلومة، سواء كانت منقولة أو غير منقولة، يملكها البنك أو المؤسسة المالية بتكلفة اقتنائها مع إضافة هامش ربح متفق عليه مسبقا ووفقا لشروط الدفع المتفق عليها بين الطرفين.
- **المادة 06:** المشاركة هي عقد بين بنك أو مؤسسة مالية وواحد أو عدة أطراف، بهدف المشاركة في رأسمال مؤسسة أو في مشروع أو في عمليات تجارية من أجل تحقيق أرباح.
- **المادة 07:** المضاربة هي عقد يُقدّم بموجبه بنك أو مؤسسة مالية، المسمى "مقرض للأموال"، رأس المال اللازم للمقاول الذي يقدم عمله في مشروع من أجل تحقيق أرباح.
- **المادة 08:** الإجارة هي عقد إيجار يضع من خلاله البنك أو المؤسسة المالية، المُسمّى "المؤجر" تحت تصرف الزبون المسمى "المُستأجر"، وعلى أساس الإيجار، سلعة منقولة أو غير منقولة، يملكها البنك أو المؤسسة المالية لفترة محددة مقابل تسديد إيجار يتم تحديده في العقد.
- **المادة 09:** السَّلم هو عقد يقوم من خلاله البنك أو المؤسسة المالية الذي يقوم بدور المشتري بشراء سلعة، التي تُسلّم له أجلا من طرف زبونه مقابل الدفع الفوري والنقدي.

- **المادة 10:** الاستصناع هو عقد يتعهد بمقتضاه البنك أو المؤسسة المالية بتسليم سلعة إلى زبونه صاحب الأمر، أو بشراء لدى مُصنِّع سلعةً ستُصنّع وفقاً لخصائص محددة ومتفق عليها بين الأطراف، بسعر ثابت ووفقاً لكيفيات تسديد متفق عليها مسبقاً بين الطرفين.
- **المادة 11:** حسابات الودائع هي حسابات تحتوي على أموال يتم إيداعها في بنك من طرف أفراد أو كيانات، مع الالتزام بإعادة هذه الأموال أو ما يعادلها إلى المودع أو إلى شخص آخر معين، عند الطلب أو حسب شروط متفق عليها مسبقاً.
- **المادة 12:** الودائع في حسابات الاستثمار هي توظيفات لأجل، تُترك تحت تصرف البنك من طرف المودع لغرض استثمارها في تمويلات إسلامية وتحقيق أرباح.

وتخضع ممارسة منتجات الصيرفة الإسلامية من طرف البنوك أو المؤسسات المالية حسب النظام 20-02 إلى مجموعة من الضوابط وقد بينها في المواد الآتية:

- **المادة 13:** تخضع منتجات الصيرفة الإسلامية المذكورة أعلاه، إلى طلب ترخيص مسبق لدى بنك الجزائر.
- **المادة 14 :** قبل تقديم طلب الترخيص لدى بنك الجزائر لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، يجب على البنك أو المؤسسة المالية أن يحصل على شهادة المطابقة لأحكام الشريعة، تُسلّم له من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء الصناعة المالية الإسلامية.
- **المادة 15:** يتعين على البنك أو المؤسسة المالية إنشاء هيئة الرقابة الشرعية، وتتكوّن هذه الهيئة من ثلاثة (3) أعضاء على الأقل، يتم تعيينهم من طرف الجمعية العامة.

تكمن مهام هيئة الرقابة الشرعية على وجه الخصوص وفي إطار مطابقة المنتجات للشريعة، في رقابة نشاطات البنك أو المؤسسة المالية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية.

- **المادة 16:** يتعين على البنك أو المؤسسة المالية تقديم ملف لبنك الجزائر لطلب الترخيص المسبق لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية. ويتكون هذا الملف على وجه الخصوص، من الوثائق الآتية :
  - شهادة المطابقة لأحكام الشريعة مسلمة من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية؛
  - بطاقة وصفية للمنتوج؛
  - رأي مسؤول رقابة المطابقة للبنك أو المؤسسة المالية، طبقا لأحكام المادة 25 من النظام رقم 11-08 المؤرخ في 3 محرم عام 1433 الموافق 28 نوفمبر سنة 2011 والمذكور أعلاه؛

- الإجراء الواجب اتباعه لضمان الاستقلالية الإدارية والمالية لـــ "شباك الصيرفة الإسلامية" عن باقي أنشطة البنك أو المؤسسة المالية.

- **المادة 19 :** يجب على البنوك والمؤسسات المالية الذين تحصلوا على الترخيص المسبق لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، أن تُعلم زبائنها بجداول التسعيرات والشروط الدنيا والقصوى التي تُطبق عليهم.

كما يجب على البنوك إعلام المودعين، خاصة أصحاب حسابات الاستثمار، حول الخصائص ذات الصلة بطبيعة حساباتهم.

المطلب الثاني: واقع منتجات الصيرفة الإسلامية المستخدمة في البنوك الإسلامية

وقبل التطرق لمنتجات الصيرفة الإسلامية المستخدمة في البنوك الجزائرية، وجب علينا أولاً عرض توزيع التمويلات حسب الصيغ بحسب ما ورد لنا من إحصائيات، وقد كانت للفترة 2020-2022 كما يلي:

أولا: عرض توزيع التمويلات بحسب صبغ الصيرفة الإسلامية في الجزائر للفترة 2020-2022

ويمكن عرض التوزيع في الجدول والشكل الآتيين:

الجدول (2-5) : عرض توزيع تمويلات بحسب صبغ الصيرفة الإسلامية في الجزائر للفترة 2020-2022

الوحدة: مليار دج

منتجات التمويل	2020	2021	2022
المرابحة	132,3	128,4	125,7
المشاركة	1,2	0,9	1,8
المضاربة	4.9	5,8	7,2
الإجارة	82,7	82,0	83,6
السلم	74,7	130,4	150,1
الاستصناع	6,6	10,7	13,4
المجموع الكلي	300.3	358,3	381,7
حصة المصارف العمومية	% 0,1	% 0.5	% 1.3
حصة المصارف الخاصة	% 99,9	%99,5	% 98,7

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2022.

ويمكن تمثيل توزيع التمويلات لسنة 2022 في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-7): عرض تطور منتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر لسنة 2022

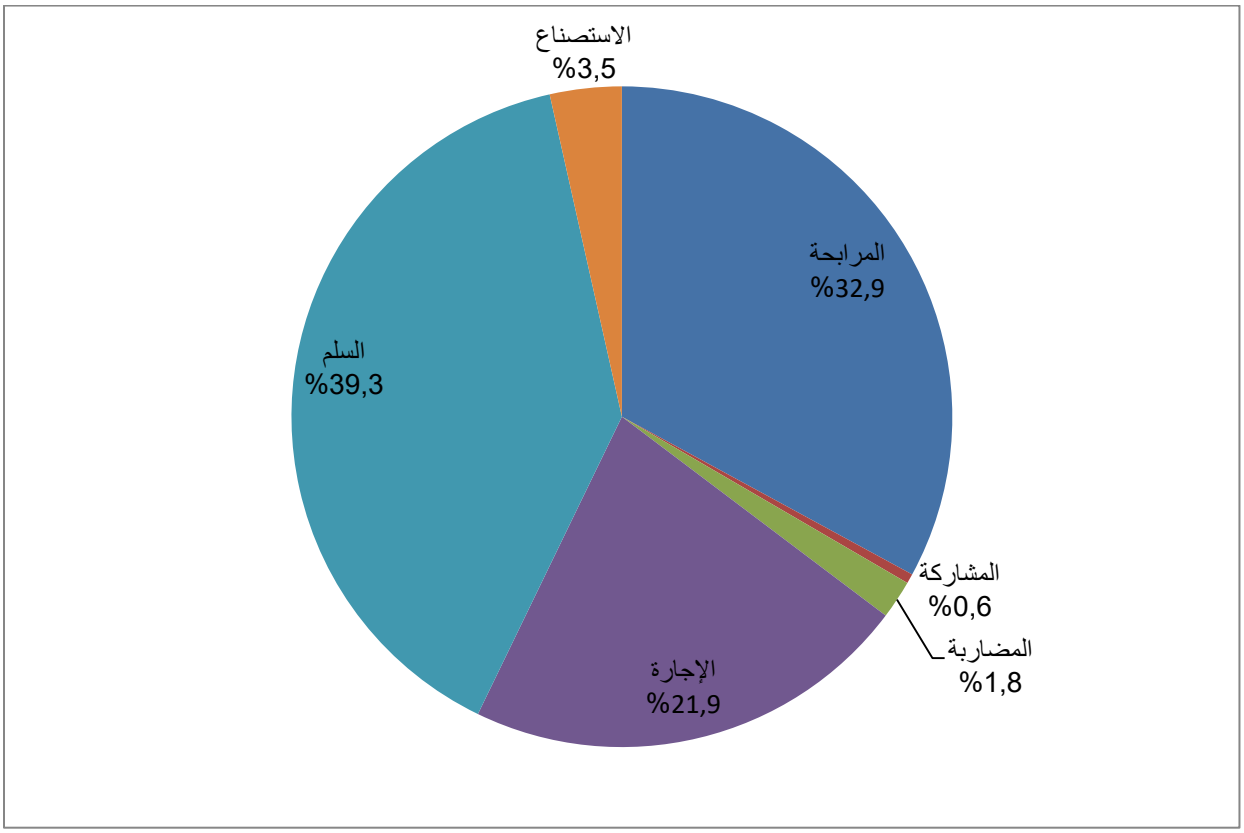

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول أعلاه.

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن حجم التمويلات بلغ نهاية سنة 2022 قيمة 381.7 مليار دينار مقابل 358.3 مليار دينار نهاية سنة 2021، بزيادة قدرها 6.5%؛ ومن ناحية أخرى، ومع وجود مجموعة واسعة من المنتجات المخصصة للتمويل الإسلامي، تظل حصة المصارف الخاصة في تمويل المنتجات الإسلامية مهمة جدا خلال سنة 2022 بمعدل 98.7% لتصل إلى مبلغ قدره 376.6 مليار دينار نهاية سنة 2022 مقابل 356.6 مليار دينار خلال السنة السابقة؛

كما يظهر لنا أن التمويل حسب المنتج خلال سنة 2022 هيمنة ثلاثة منتجات "السلم"، "المرابحة" و"الإجارة" في المقابل، فإن منتجات "المشاركة"، المضاربة" و"الإستصناع" هي الأقل تسويقا من قبل المصارف حيث نهاية سنة 2022، ارتفع التمويل بمنتج "السلم"، الذي يمثل حصة 39.3% من إجمالي التمويل مقابل

36.4% خلال سنة 2021، بنسبة 15.1% خلال الفترة قيد الاستعراض، بحيث انتقل من 130.4 مليار دينار نهاية سنة 2021 إلى 150,1 مليار دج؛

وبما يمثل 32.9% من إجمالي التمويل، وانخفض التمويل عن طريق "المرابحة" بنسبة 2.2% خلال سنة 2022، ليصل إلى مبلغ قائم قدره 125.7 مليار دينار خلال سنة 2022 مقابل 128.4 مليار دينار خلال السنة السابقة، وفيما يتعلق بالتمويل عن طريق "الإجارة" فيمثل 21.9% من إجمالي التمويل، حيث ارتفع المبلغ القائم بنسبة 1.9% نهاية سنة 2022 إلى 83.6 مليار دينار عن سنة 2021 التي كانت بقيمة 82 مليار دج.

ثانيا: منتجات الصيرفة الإسلامية المستخدمة في بنك البركة الجزائري

وصيغ الصيرفة الإسلامية المستخدمة في بنك البركة الجزائري هي : [1]

1. الإجارة والاعتماد التأجيري: الاعتماد الايجاري هو عقد إيجار أصول مقرون بوعد بالبيع لفائدة المستأجر، ويتعلق الأمر بتقنية تمويل حديثة النشأة نسبيا ، حيث يتدخل في هذه العملية ثلاثة أطراف أساسيين هم:

أ. مورد (الصانع أو البائع) الأصل

ب. المؤجر (البنك أو المؤسسة إلى تشتري الأصل لغرض تأجيره لعميله)؛

ج. المستأجر الذي يؤجر الأصل الذي يحتفظ بحق الاختيار في الشراء النهائي بموجب عقد التأجير.

وتتم الإجارة في بنك البركة الجزائر وفق الشكل الآتي:

[1] بنك البركة الجزائري، صيغ التمويل الإسلامي، متاح على الموقع: https://www.albaraka-bank.dz/?lang=ar، تاريخ الاطلاع 2023/08/26.

الشكل رقم (2-7): التمويل عن طريق الإجارة في بنك البركة الجزائري

المصدر: بنك البركة الجزائري، صيغ التمويل الإسلامي، متاح على الموقع: https://www.albaraka-bank.dz/?lang=ar، تاريخ الاطلاع 2023/08/26.

2. المرابحة

يمكن أن تكتسي شكلين يمكن للمرابحة أن تكتسي شكلين:

أ. عملية تجارية مباشرة ما بين بائع و مشتري.

ب. عملية تجارية ثلاثية ما بين المشتري الاخير (مقدم طلب الشراء) و بائع أول (المورد) وبائع وسيط (منفذ طلب الشراء).

وتتم المرابحة في بنك البركة الجزائر على نحو الشكل الآتي:

الشكل رقم (2-8): التمويل عن طريق المرابحة في بنك البركة الجزائري

المصدر: بنك البركة الجزائري، صيغ التمويل الإسلامي، متاح على الموقع: https://www.albaraka-bank.dz/?lang=ar، تاريخ الاطلاع 2023/08/26.

3. السلم

ويتم عقد السلم في بنك البركة الجزائري وفق الشكل الآتي:

الشكل رقم (2-9): التمويل عن طريق الإجارة في بنك البركة الجزائري

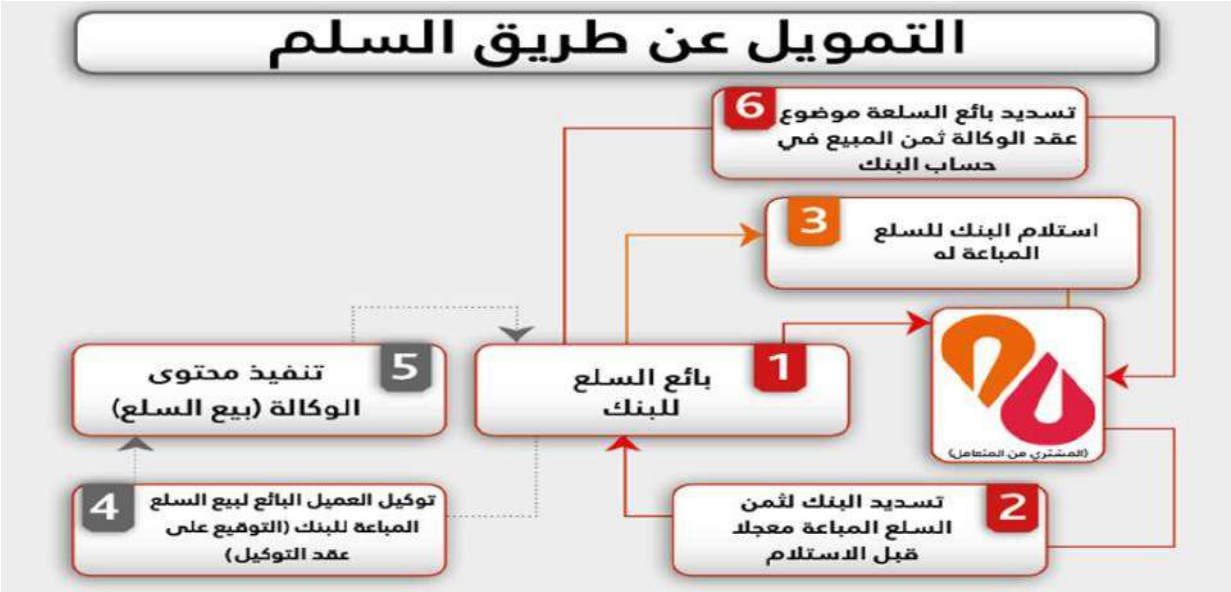

المصدر: بنك البركة الجزائري، صيغ التمويل الإسلامي، متاح على الموقع: https://www.albaraka-bank.dz/?lang=ar، تاريخ الاطلاع 2023/08/26.

4. الاستصناع

وهو عقد مقاولة الذي من خلاله يطلب الطرف الأول "المستصنع" من الطرف الثاني يدعى "الصانع" بصنع أو بناء مشروع يضاف إليه ربح يدفع مسبقا بصفة مجزأة أو لأجل، ويتعلق الأمر بصيغة تشبه عقد السلم مع الفرق أن موضوع الصفقة هو التسليم و ليس شراء سلع على حالها، ولكن مواد مصنعة تم إخضاعها لعدة مراحل لتحويلها.

ويتم الاستصناع في بنك البركة وفق الشكل الآتي:

الشكل رقم (2-10): التمويل عن طريق الاستصناع في بنك البركة الجزائري

المصدر: بنك البركة الجزائري، صيغ التمويل الإسلامي، متاح على الموقع: https://www.albaraka-bank.dz/?lang=ar، تاريخ الاطلاع 2023/08/26.

5. **المشاركة:** هي مساهمة بين طرفين أو أكثر في رأسمال مؤسسة، مشروع أو عملية، مع توزيع النتائج (خسارة أو ربح) حسب النسب المتفق عليها . تتم هذه المساهمة أساسا على الثقة و مردودية المشروع أو المهنية.

وتتم وفق الشكل الآتي:

الشكل رقم (2-11): التمويل عن طريق المشاركة في بنك البركة الجزائري

المصدر: بنك البركة الجزائري، صيغ التمويل الإسلامي، متاح على الموقع: https://www.albaraka-bank.dz/?lang=ar، تاريخ الاطلاع 2023/08/26.

وبالاضافة للصيغ السابق ذكرها، فإن بنك البركة يقدم مجموعة من المنتجات والخدمات، والتي تسعى لتلبية جميع حاجيات السوق، نذكر منها: فتح حساب الجاري البركة؛ فتح حساب بالعملة الصعبة، حساب الودائع غير المقيدة، حساب ادخار البركة، الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي والتحويلات الحرة والاسترداد؛ منتج البركة نات، البركة سمارت، خزائن البركة، البركة فيزا الكلاسيكية، البركة فيزا الذهبية، البركة فيزا بلاتينيوم، تحويلاتي[1]

والآن سيتم عرض توزيع التمويل الإسلامي حسب الصيغ في بنك البركة الجزائري لسنة 2020 في الجدول والشكل الآتيين:

الجدول(2-5): توزيع تمويلات بنك البركة الجزائري لسنة 2020

الوحدة: مليار دج

الصيغ	مبلغ التمويل	النسبة%
مرابحة	23.5	15.36
مشاركة	0.35	0.23
سلم	21.7	14.18
استصناع	0.96	0.63
إجارة (تجارة تجزئة، أفراد مهنيون)	7.5	4.90
إجارة مؤسسات	60.1	39.28
مساومة	38.8	25.36
المجموع	153	100

المصدر: سليمان ناصر، تجربة البنوك الإسلاميَّة في الجزائر دراسة تقييمية عامة، ألفا للوثائق للنشر والتوزيع، الجزائر، ط الأولى، 2022، ص ص 58.

[1] الموقع الرسمي لبنك البركة الجزائري: https://www.albaraka-bank.dz/finance-islamique/، تم الاطلاع: 2024/03/19.

ويمكن تمثيل الجدول في الشكل الآتي:

الشكل رقم (2-12): توزيع تمويلات بنك البركة الجزائري لسنة 2020

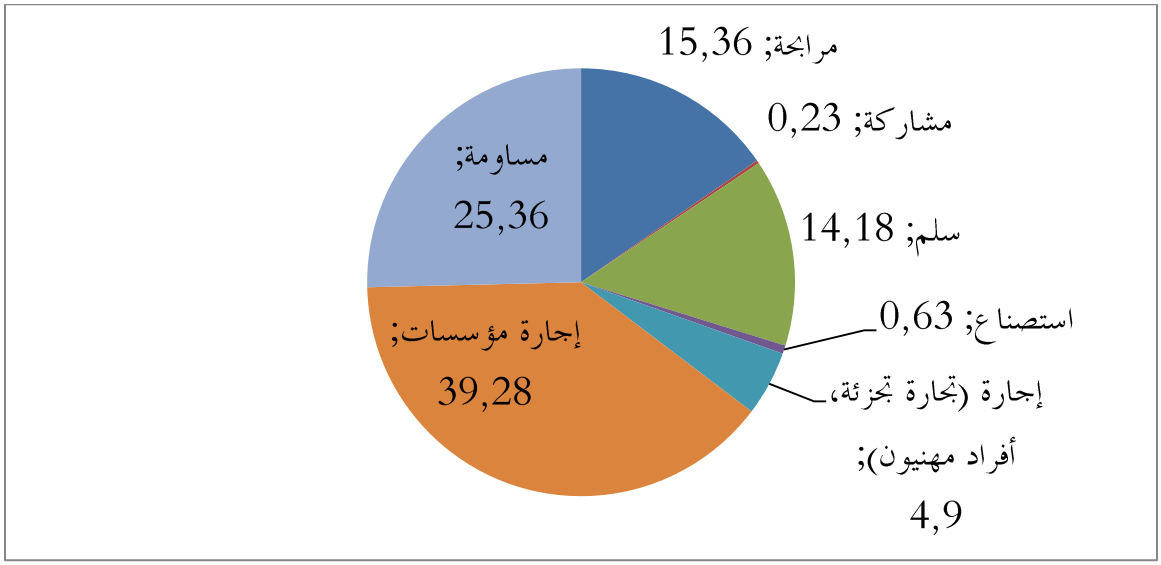

المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على: سليمان ناصر، تجربة البنوك الإسلاميَّة في الجزائر دراسة تقييمية عامة، ألفا للوثائق للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2022، ص 58.

يلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه أن منتجات "الإجارة" و"المساومة"، "السلم"، "المرابحة" هي الأكثر تسويقا في البنك، وفي المقابل نجد منتجي "المشاركة" و"الإستصناع" هما الأقل تسويقا، حيث يمثل منتج "الإجارة للمؤسسات" 39.28% من إجمالي التمويل بـــ 60,1 مليار دج، ثم يليه منتج "المساومة" بنسبة 25,36% بـــ38,8 مليار دج، وتليه "المرابحة" بمبلغ 23,5 مليار دج وقد بلغت نسبتها 15,36% من إجمالي التمويل، ثم منتج "السلم" بـــ 15,36% بـــمبلغ 21,7 مليار دج، ثم منتج "الاستصناع" و"المشاركة" على التولي بـــ0,96 و0,35 مليار دج وبنسبة بـــ 0,63%، و0,23%؛

كما تجدر الإشارة أن منتج المساومة ورغم عوائد على البنك، إلا أن النظام 20- 02 قد حصر منتجات الصيرفة الإسلامية في 8 منتجات والتي سبق ذكرها، وبالتالي قد ضيق على نشاط البنوك وفوت عليهم فرص استثمارية وتمويلية تعود بالربحية عليه وعلى المؤسسات والأفراد.[1]

ثالثا: منتجات الصيرفة الإسلامية المستخدمة في مصرف السلام الجزائر

وتتمثل منتجات الصيرفة الإسلامية المستخدمة في مصرف السلام على النحو الآتي: [1]

[1] سليمان ناصر، تجربة البنوك الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 60.

1. المرابحة: هي عملية شراء المصرف لأصول منقولة أو غير منقولة بمواصفات محددة بناءً على طلب ووعد المتعامل بشرائها ثم إعادة بيعها مرابحة بعد تملكها وقبضها بثمن يتضمن التكلفة مضافا إليها هامش ربح موعود به من المتعامل.

وتتم وفق الشكل الآتي:

الشكل رقم (2-13): التمويل عن طريق المرابحة في مصرف السلام الجزائر

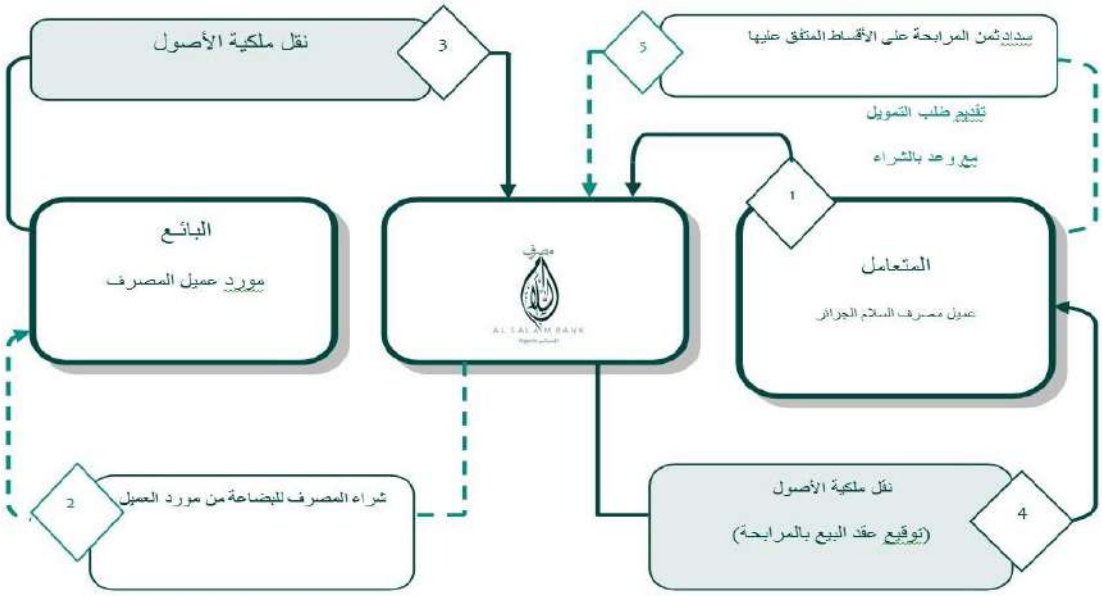

المصدر: مصرف السلام الجزائر، صيغ التمويل، متاح على الموقع https://www.alsalamalgeria.com/ar/blog/list-26-4.html، تاريخ الإطلاع 2023/08/26.

2. الإجارة: هو عقد بين المصرف و المتعامل يؤجر المصرف بمقتضاه عينا موجودة في ملك المصرف عند التعاقد أو موصوفة في ذمة المؤجر تسلم في تاريخ محدد و هي نوعان: إجارة منتهية بالتمليك وإجارة تشغيلية.

وتتم عملية الإجارة وفق الشكل الآتي:

[1] بنك السلام، صيغ التمويل، متاح على الموقع https://www.alsalamalgeria.com/ar/blog/list-26-4.html، تاريخ الإطلاع 2023/08/26.

الشكل رقم (2-14): التمويل عن طريق الإجارة في مصرف السلام الجزائر

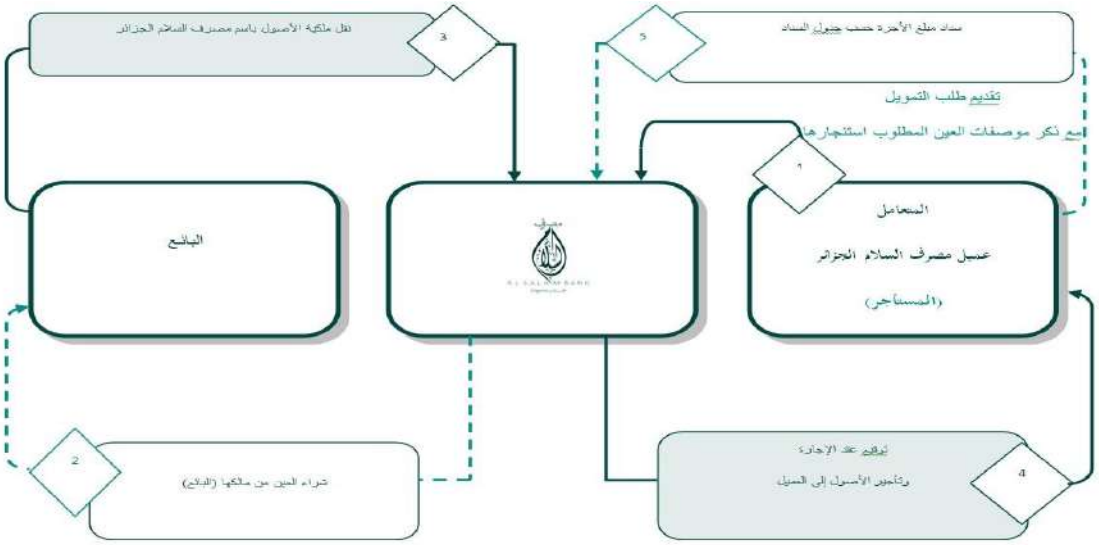

المصدر: مصرف السلام الجزائر، صيغ التمويل، متاح على الموقع https://www.alsalamalgeria.com/ar/blog/list-26-4.html، تاريخ الإطلاع 2023/08/26.

3. الإستصناع: يعتمد المصرف في إطار التمويل عن طريق الاستصناع على صيغتين اثنتين بحسب موضوع التمويل وهما: صيغة الاستصناع والاستصناع الموازي.

وتتم عملية التمويل بالاستصناع في مصرف السلام على النحو التالي:

الشكل رقم (2-15): التمويل عن طريق الاستصناع في مصرف السلام الجزائر

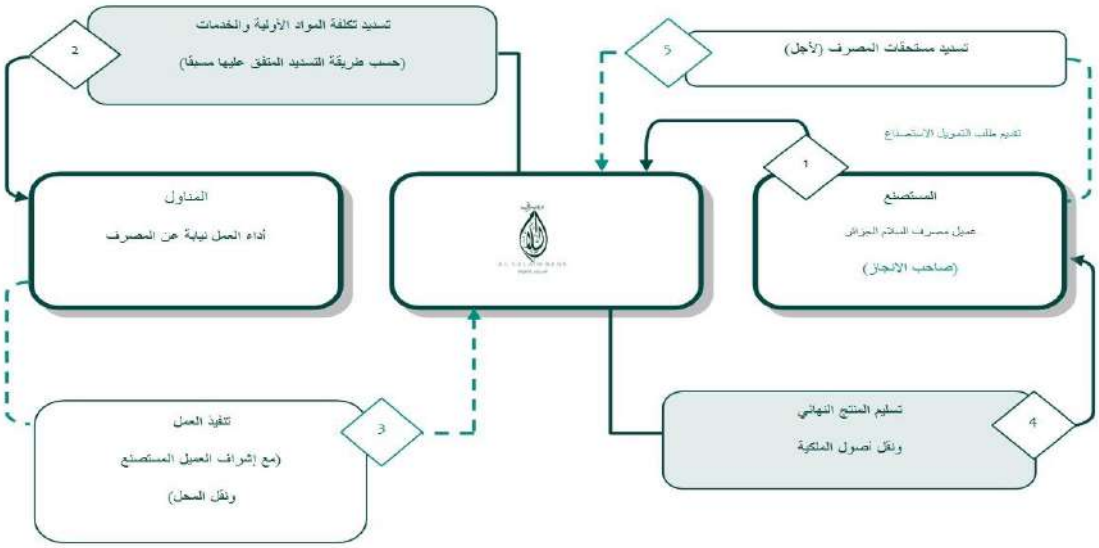

المصدر: مصرف السلام الجزائر، صيغ التمويل، متاح على الموقع https://www.alsalamalgeria.com/ar/blog/list-26-4.html، تاريخ الإطلاع 2023/08/26.

4. البيع بالتقسيط للسيارات: هي صيغة يقوم من خلالها المصرف ببيع سيارات متوافرة لديه مملوكة له ومقبوضة من قبله بالتقسيط للمتعاملين، حيث يعرض على المتعاملين شراء السيارات المتوافرة ضمن مخزون السيارات التي اشتراها مسبقا وقبضها القبض الناقل للضمان.

وتتم عملية التمويل البيع بالتقسيط للسيارات في مصرف السلام على النحو التالي:

الشكل رقم (2-16): التمويل عن طريق البيع بالتقسيط للسيارات في مصرف السلام الجزائر

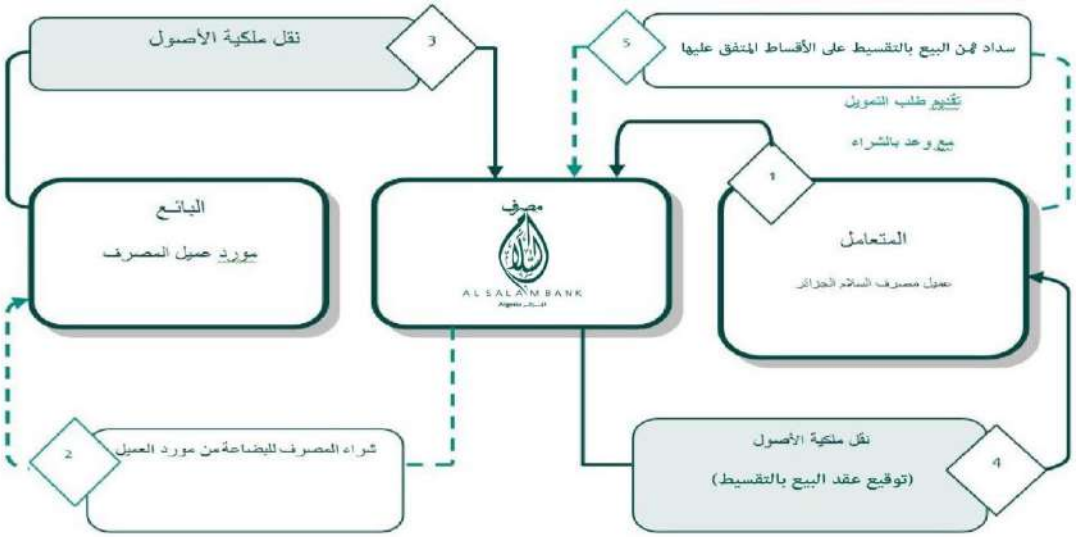

المصدر: مصرف السلام الجزائر، صيغ التمويل، متاح على الموقع https://www.alsalamalgeria.com/ar/blog/list-26-4.html، تاريخ الإطلاع 2023/08/26.

5. السلم: هي صيغة تمويل تتم على مرحلتين وتعتمد على عقدين منفصلين عقد بيع السلم وعقد التوكيل بالبيع حيث يقوم المصرف بشراء سلع أو بضائع من المتعامل سلما ثم يوكله في بيعها بعد تسليمها.

وتتم عملية التمويل بالسلم في مصرف السلام الجزائر على النحو التالي:

الشكل رقم (2-17): التمويل عن طريق السلم في مصرف السلام الجزائر

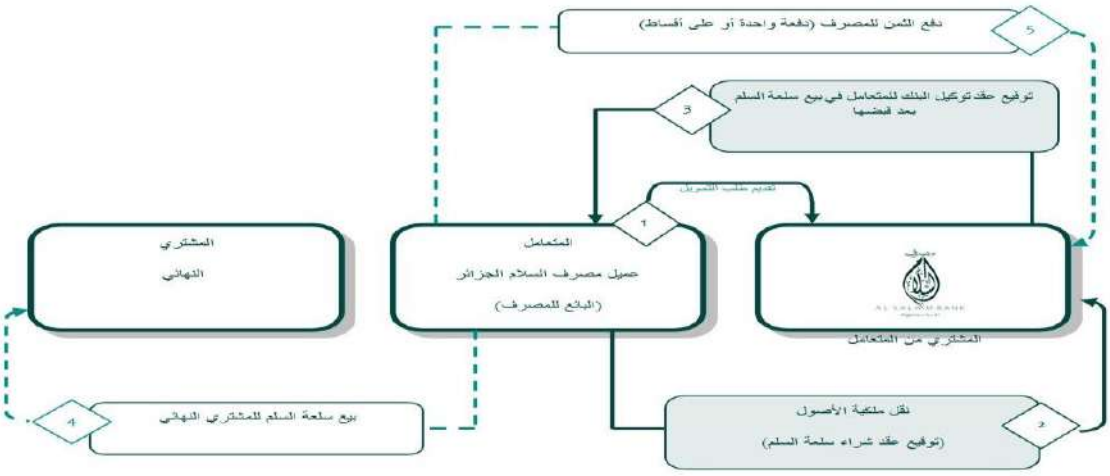

المصدر: مصرف السلام الجزائر، صيغ التمويل، متاح على الموقع https://www.alsalamalgeria.com/ar/blog/list-26-4.html، تاريخ الإطلاع 2023/08/26.

6. المشاركة: وتتم المشاركة في مصرف السلام الجزائر بأسلوبين هما: مشاركة دائمة والثاني مشاركة متناقصة.

وتتم عملية التمويل بالمشاركة في مصرف السلام على النحو التالي:

الشكل رقم (2-18): التمويل عن طريق المشاركة في مصرف السلام الجزائر

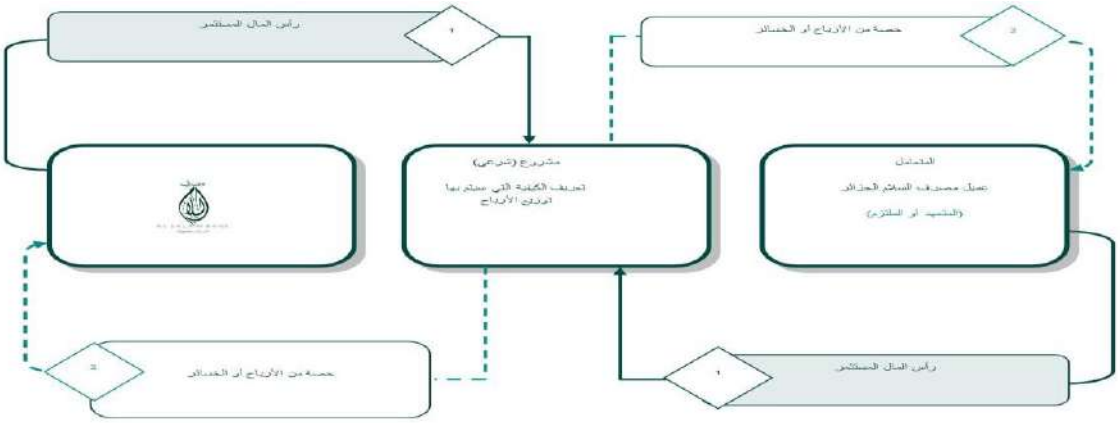

المصدر: مصرف السلام الجزائر، صيغ التمويل، متاح على الموقع https://www.alsalamalgeria.com/ar/blog/list-26-4.html، تاريخ الإطلاع 2023/08/26.

7. المضاربة: وتكون بصورتين إما مقيدة أو مطلقة.

وتتم عملية التمويل المضاربة في مصرف السلام على النحو التالي:

الشكل رقم (2-19): التمويل عن طريق المضاربة في مصرف السلام الجزائر

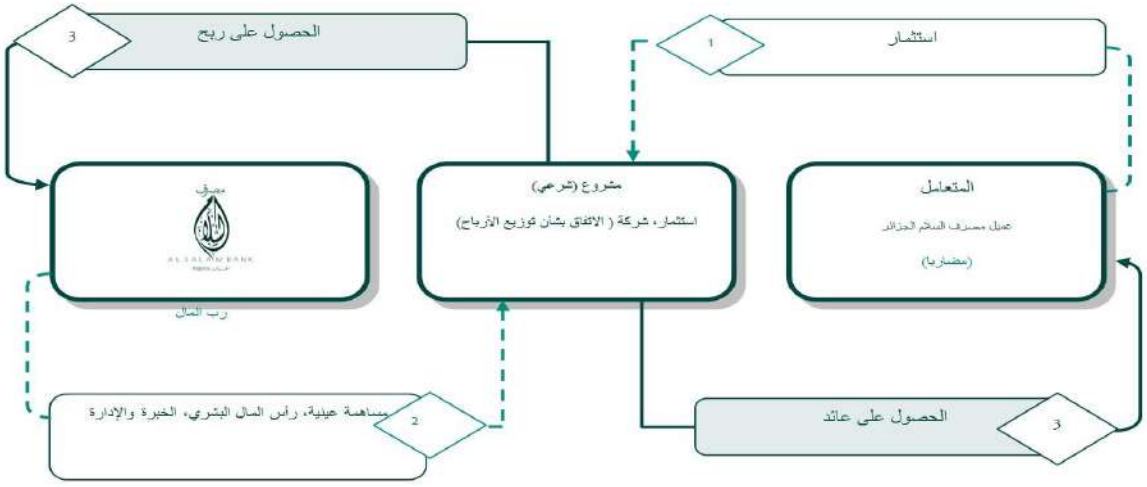

المصدر: مصرف السلام الجزائر، صيغ التمويل، متاح على الموقع https://www.alsalamalgeria.com/ar/blog/list-26-4.html، تاريخ الإطلاع 2023/08/26.

8. البيع الآجل: هو البيع الذي يتفق فيه العاقدان على تأجيل دفع الثمن إلى موعد محدد في المستقبل وقد يكون الدفع جملة واحدة أو على أقساط.

وتتم عملية التمويل البيع الآجل في مصرف السلام على النحو التالي:

الشكل رقم (2-20): التمويل عن طريق البيع الآجل في مصرف السلام الجزائر

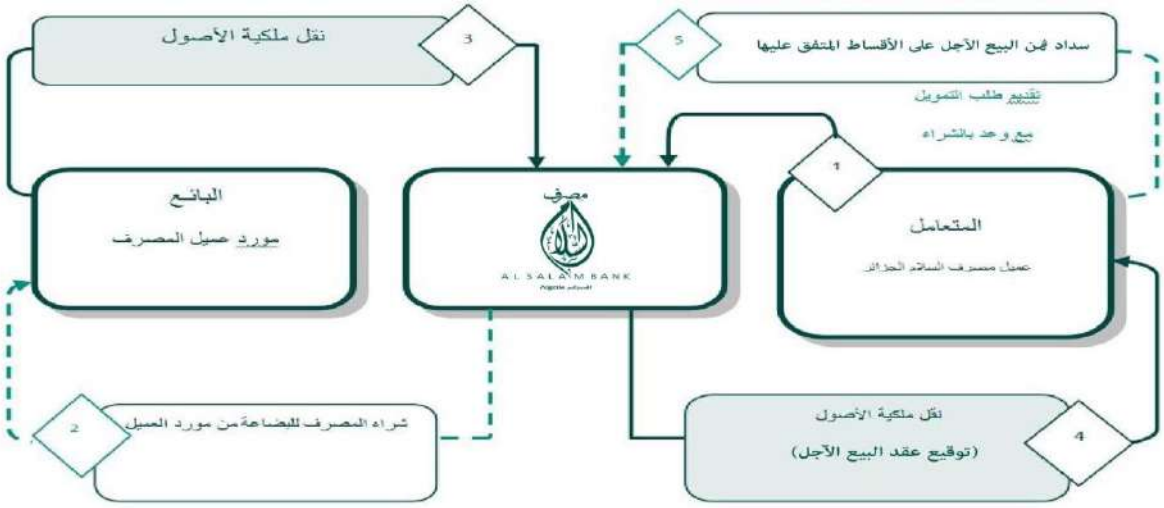

المصدر: مصرف السلام الجزائر، صيغ التمويل، متاح على الموقع https://www.alsalamalgeria.com/ar/blog/list-26-4.html، تاريخ الإطلاع 2023/08/26.

بالاضافة للمنتجات السابق ذكرها، فإن مصرف السلام الجزائر يقدم مجموعة من المنتجات للافراد والمؤسسات، نذكر منها: فتح الحسابات الجارية والاستثمارية؛ التمويل الاستهلاكي، التمويل العقاري، الخزائن الحديدية، الاعتماد الإيجاري، التجارة الخارجية، جهاز الدفع الإلكتروني؛

ويقدم مصرف السلام خدامات رقمية، وهي: خدمة المصرف عن بعد، التطبيق الهاتفي الذكي، منصات التجارة الخارجية، الدفع عبر المسح ويمباي؛

وبالنسبة لبطاقات البنكية لمصرف السلام فنجد البطاقات الآتية: بطاقة الدفع والسحب، بطاقة الادخار، بطاقة فيزا.[1]

والآن سيتم عرض توزيع التمويل الإسلامي حسب الصيغ في مصرف السلام الجزائر لسنة 2020 في الجدول والشكل الآتي:

الجدول(2-6): توزيع تمويلات مصرف السلام الجزائر لسنة 2020

الوحدة: مليون دج

الصيغ	مبلغ التمويل	النسبة %
مرابحة	80	0.08
بيع آجل	20343	20
بيع بالتقسيط	12720	12.5
إجارة	15752	15.5
سلم	40573	39.86
استصناع	5896	5.8
مضاربة	5294	5.20
مشاركة	1114	1.09
المجموع	**101772**	**100**

المصدر: سليمان ناصر، تجربة البنوك الإسلاميَّة في الجزائر دراسة تقييمية عامة، ألفا للوثائق للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2022، ص 79.

[1] الموقع الرسمي لمصرف السلام الجزائر: https://www.alsalamalgeria.com/fr/accueil.html، تاريخ الاطلاع: 2024/03/19.

ويمكن تمثيل الجدول في الشكل الآتي:

الشكل رقم (2-21): توزيع تمويلات مصرف السلام لسنة 2020

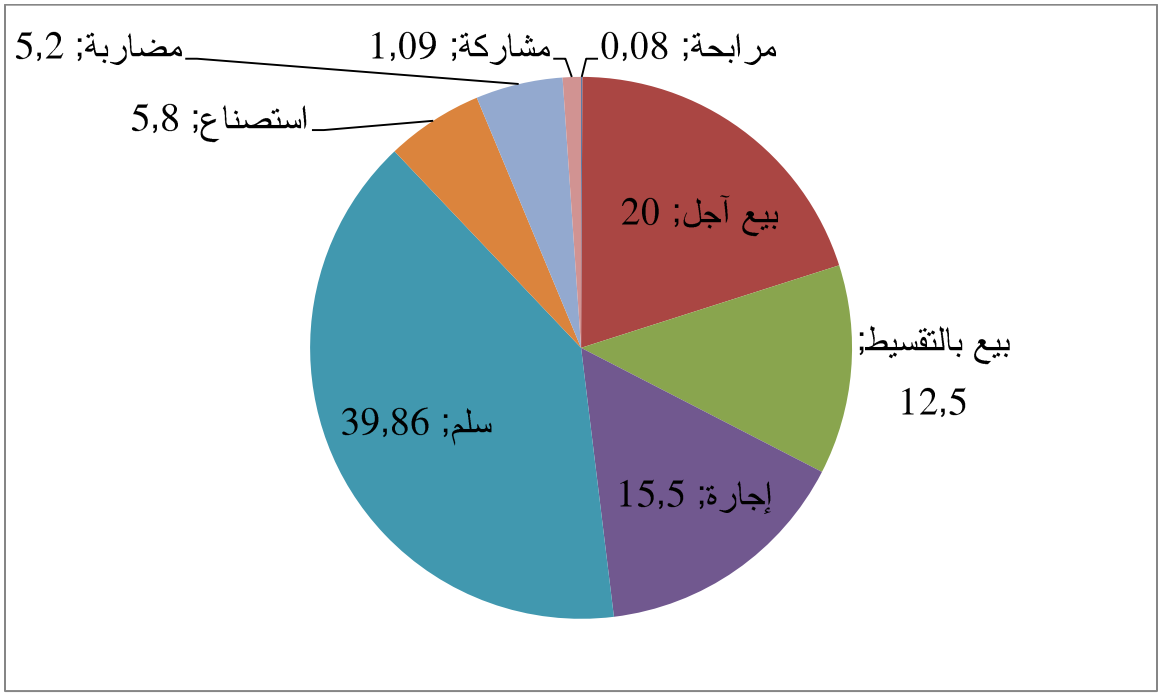

المصدر: من اعداد الباحث بالإعتماد على: سليمان ناصر، تجربة البنوك الإسلاميَّة في الجزائر دراسة تقييمية عامة، ألفا للوثائق للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2022، ص 79.

يلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه أن صيغ "السلم" و"البيع الآجل" "الإجارة"، و"البيع بالتقسيط" هي الأكثر تسويقا في البنك، وفي المقابل نجد صيغ "الاستصناع" و"المضاربة" "المشاركة" و"المرابحة" الأقل تسويقا، حيث يمثل صيغة "السلم" 39.86% من إجمالي التمويل بـــ 40573 مليون دج، ثم يليه صيغة "البيع الآجل" بنسبة 20% بـــ 20343 مليون دج، وتليه "الإجارة" بمبلغ 15752 مليون دج وقد بلغت نسبتها 15,5% من إجمالي التمويل، ثم صيغة "البيع بالتقسيط" بـــ 12.5 % بـــمبلغ 12720 مليون دج، ثم صيغ "الاستصناع" و"المضاربة" و"المشاركة" و"المرابحة الأقل، وبالنسب والمبالغ الآتية على التوالي: 5.8 % بـــ 5896 مليون دج، 5.20 % بـــ 5294 مليون دج، 1.09% بـــ 1114 مليون دج، وأخيرا الرابحة بنسبة 0.08 % ومبلغ 80 مليون دج.

المطلب الثالث: منتجات الصيرفة الإسلامية المقدمة في البنوك التقليدية

وسيتم من خلال هذا المطلب عرض منتجات الصيرفة الإسلامية المستخدمة في النوافذ الإسلامية، وقد كانت كالآتي:

أولا: المنتجات المقدمة ببنك الخليج الجزائري

هو بنك أجنبي دولي يخضع للقوانين الجزائرية، بدأ نشاطه في عام 2004، وتعود أول تجربة لعمل النوافذ الإسلامية بالجزائر إلى بنك AGB، حين فتح أول نافذة إسلامية سنة 2009 في مسعى منه إلى تلبية جميع رغبات عملائها وتقديم خدمات ومنتجات تفي بتطلعاتهم[1].

وبعد النظام 20-02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقصد تلبية رغبات العملاء وتقديم خدمات ومنتجات تفي بتطلعاتهم، أنشئ بنك الخليج الجزائر شباك الصيرفة الإسلامية الصفا، ويقدم شباك الصيرفة الإسلامية الصفا لبنك الخليج الجزائر باقة متنوعة من خدمات ومنتجات الإيداع والتمويل الموافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية موجهة لجميع فئات العملاء، حيث حصل على شهادة المطابقة الشرعية الصادرة عن هيئة الشرعية الوطنية للصناعة المالية الإسلامية في تاريخ 06 أكتوبر 2020، والتي تضمن استقلالية تامة بين الأنشطة الموافقة لمبادئ الشريعة الإسلامية والأنشطة البنكية الأخرى.[2]

ويقدم شباك الصيرفة الإسلامية لبنك الخليج برنامج تمويلي، ويتمثل في:

أ. **تمويل المرابحة تسهيلات:** والمرابحة تسهيلات هو تمويل يشتري بموجبه البنك عتاد مترلي من المورد، بناءً على طلب العميل، ثم يقوم بإعادة بيعه للعميل مقابل هامش ربح متفق عليه مسبقًا، ووفقًا لشروط الدفع المتفق عليها في العقد.

ب. **تمويل المرابحة سيارتي:** ويسمح لكم عرض تمويل المرابحة سيارتي اقتناء سيارة جديدة أو دراجة نارية، من اختياركم دون اللجوء الى مدخراتكم، حيث تتمثل المرابحة سياراتي في تمويل يشتري بموجبه البنك المركبة من

[1] حمزة مقاتل، مرجع سبق ذكره، ص 210.

[2] عن شباك الصيرفة الإسلامية الصفا: https://www.agb.dz/Islamique/organisation/presentation.html، تم الإطلاع: 2024/03/12.

وكيل السيارات، بناءً على طلب العميل، ثم يقوم بإعادة بيعها للعميل مقابل هامش ربح متفق عليه مسبقًا، ووفقًا لشروط الدفع المتفق عليها في العقد.

وبالنسبة للحسابات، فنجده يقدم حسابات عادية وحسابات استثمارية، فالأولى نجد فيها حساب جاري وحساب العملة، وأما الحسابات الاستثمارية فنجد فيها: دفتر التوفير، سند الصندوق، حساب الادخار بدون فوائد، الوديعة لأجل؛

وبالإضافة لما سبق، نجده يقدم أيضا جملة من الخدمات المصرفية، نذكر أهمها: البطاقات الإلكترونية، والتحويلات المصرفية والخدمات الإلكترونية.

وقد كان توزيع التمويل الإسلامي حسب الصيغ في بنك الخليج الجزائر لسنة 2020 كالآتي:

الجدول (2-8): توزيع التمويل الإسلامي حسب الصيغ في بنك الخليج الجزائر لسنة 2020

الوحدة: ألف دج

الصيغة	الرصيد القائم في نهاية السنة من حجم التمويل الإسلامي	النسبة %
مرابحة	32000000,00	% 80
سلم	8000000,00	% 20
المجموع	40000000,00	% 100

المصدر: سليمان ناصر، تجربة البنوك الإسلاميَّة في الجزائر دراسة تقييمية عامة، ألفا للوثائق للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2022، ص 349.

ويمكن تمثيل الجدول في الشكل الآتي:

الشكل (2-22): توزيع التمويل الإسلامي حسب الصيغ في بنك الخليج الجزائر لسنة 2020

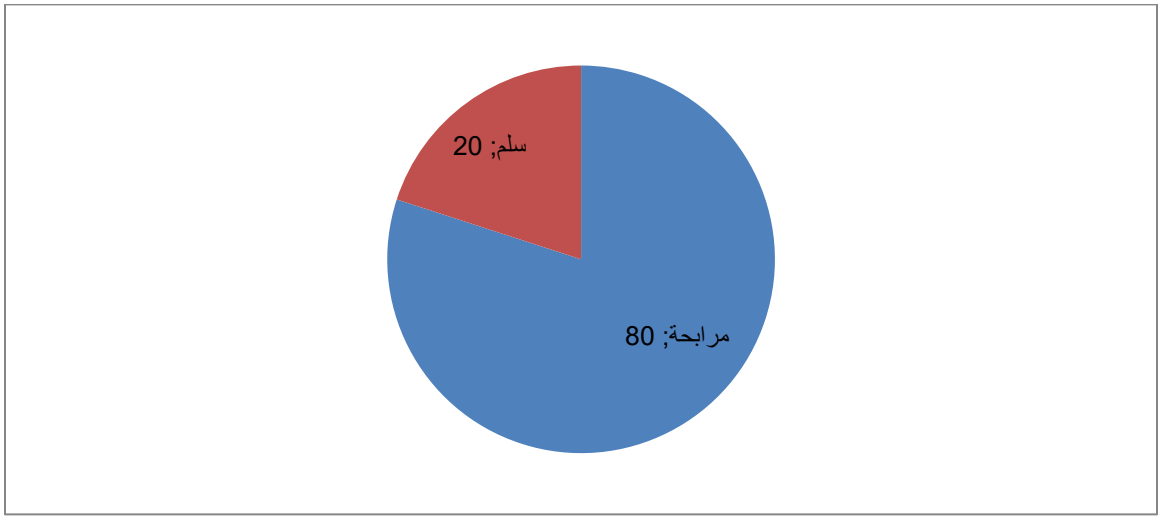

المصدر: من اعداد الباحث بالإعتماد على الجدول أعلاه.

من خلال الشكل يتبن أنّ صيغة المرابحة تمثل 80% من حجم التمويل الإسلامي لبنك الخليج الجزائر بمبلغ 32000000,00 ألف دج، ثم تليه السلم بنسبة 20% بمبلغ 8000000,00 ألف دج، حيث نجد كلا المنتجين المرابحة والسلم من أدوات التمويل الإسلامي القائمة على البيوع، وما يميز صيغ القائمة على البيوع المستخدمة في البنوك أن مخاطرها منخفضة وعوائدها كبيرة.

ثانيا: المنتجات المقدمة بتراست بنك الجزائر

هو بنك أجنبي بدأ عمله في الجزائر في أفريل 2003 برأس مال خاص، وأنشئ شباك الصيرفة الإسلامية في شهر جويلية 2014، ولكن كانت بداية النشاط الفعلي سنة 2016؛[1]

ويمكن عرض توزيع التمويل الإسلامي حسب الصيغ في تراست بنك الجزائر لسنة 2020 في الجدول والشكل الآتيين:

[1] سليمان ناصر، تجربة البنوك الإسلاميَّة في الجزائر دراسة تقييمية عامة، مرجع سبق ذكره، ص 352.

الجدول(2-09): توزيع التمويل الإسلامي حسب الصيغ في تراست بنك الجزائر لسنة 2020

الوحدة: دج

الصيغ	الرصيد القائم في نهاية السنة من حجم التمويل الإسلامي	النسبة%
البيع بالتقسيط	3879620325	% 59
السلم	2339595962,61	% 35
الإجارة	382784481,35	% 6
المجموع الكلي	6602000768,96	% 100

المصدر: سليمان ناصر، تجربة البنوك الإسلاميَّة في الجزائر دراسة تقييمية عامة، ألفا للوثائق للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2022، ص 354.

والشكل الموالي يوضح توزيع التمويل الإسلامي حسب الصيغ لسنة 2020:

الشكل (2-23): توزيع التمويل الإسلامي حسب الصيغ في تراست بنك الجزائر لسنة 2020

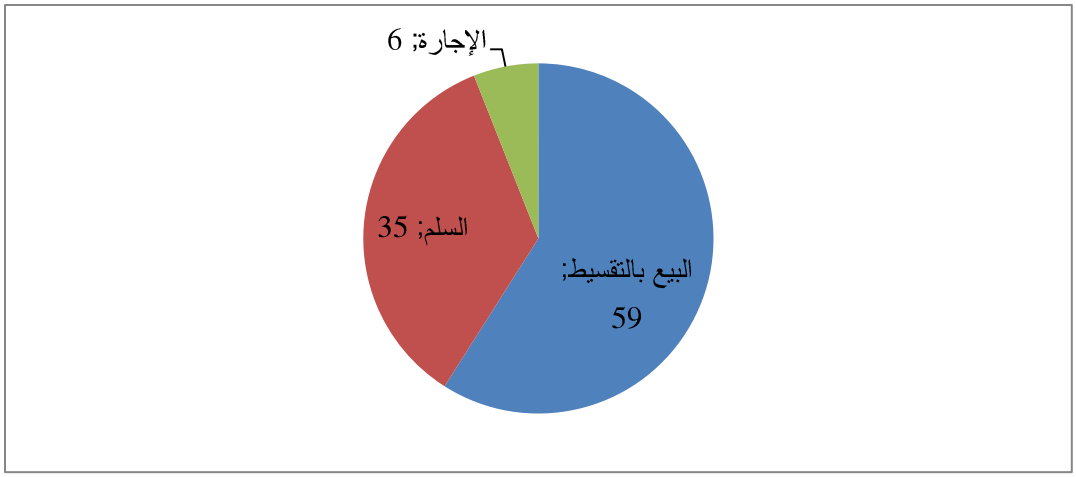

المصدر: من اعداد الباحث بالإعتماد على الجدول أعلاه.

تمثل صيغة البيع بالتقسيط 59% من حجم التمويل الإسلامي لتراست بنك، ثم تليه السلم بنسبة 35 %، ثم الإجارة ب 2%، وكل الصيغ المستخدمة هي صيغ قائمة على البيوع والمنافع.

ثالثا: المنتجات المقدمة ببنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر

تأسس بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر في أكتوبر 2003، ويعتبر بنكًا أجنبيًا حيث يمتلك رأسماله كل من، ووفقًا للنسب التالية:

- بنك الإسكان للتجارة والتمويل الأردن: 85 %
- Liben areb foreign investment holding company Algeria 15 %

وبدأ الشباك الإسلامي في بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر نشاطه في مارس 2015.[1]

ويمكن عرض توزيع التمويل الإسلامي حسب الصيغ في بنك الإسكان للتجارة والتمويل –الجزائر لسنة 2020 في الجدول والشكل الآتي:

الجدول(2-10): توزيع التمويل الإسلامي حسب الصيغ في بنك الإسكان للتجارة والتمويل –الجزائر لسنة 2020

الوحدة: مليون دج

الصيغ	حجم التمويل الإسلامي	النسبة %
مرابحة	394,33	6
سلم	6042,44	92
قرض حسن	131,44	2
المجموع	**6572.22**	**100**

المصدر: سليمان ناصر، تجربة البنوك الإسلاميَّة في الجزائر دراسة تقييمية عامة، ألفا للوثائق للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2022، ص 358.

والشكل الموالي يوضح توزيع التمويل الإسلامي حسب الصيغ لسنة 2020:

الشكل (2-24): توزيع التمويل الإسلامي حسب الصيغ في بنك الإسكان للتجارة والتمويل –الجزائر لسنة 2020

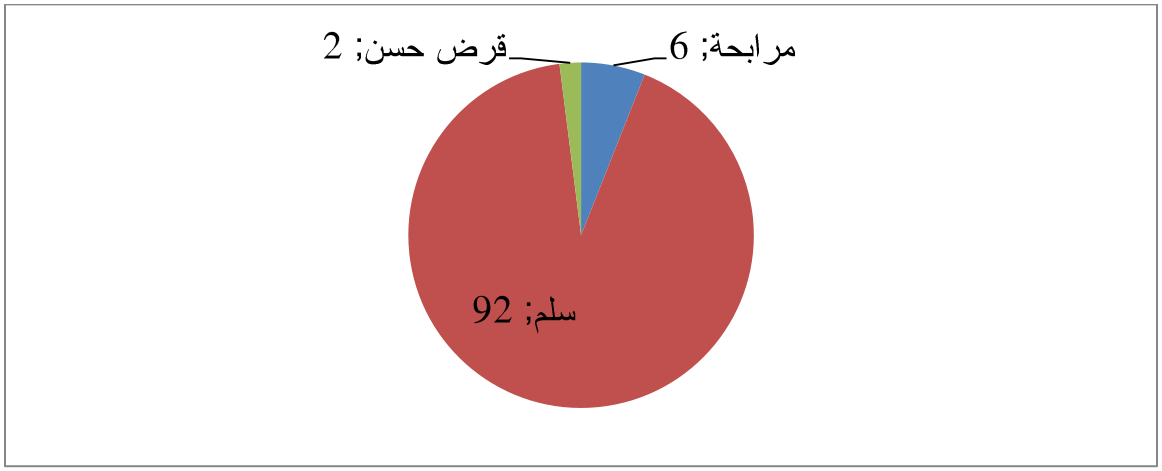

المصدر: من اعداد الباحث بالإعتماد على: سليمان ناصر، تجربة البنوك الإسلاميَّة في الجزائر دراسة تقييمية عامة، ألفا للوثائق للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2022، ص 358.

[1] سليمان ناصر، تجربة البنوك الإسلاميَّة في الجزائر دراسة تقييمية عامة، مرجع سبق ذكره، ص 357.

تمثل صيغة السلم 92 % من صيغ التمويل الإسلامي بنك الإسكان للتجارة والتمويل بمبلغ 6042,44 مليون دج، ثم تليه المرابحة بنسبة 6 % بـــ 394,33 مليون دج، ثم القرض الحسن ب 2 % وبمبلغ 131,44 مليون دج حيث نجد كلا المنتجين المرابحة والسلم من أدوات التمويل الإسلامي القائمة على البيوع ذات الدخل الثابت في غياب تام لأدوات التمويل الإسلامي القائمة على المشاركات، أما القرض الحسن فيمثل الجانب الإجتماعي الذي يسعى البنك إلى تنميته ورعايته.

رابعا: المنتجات المستخدمة في بنك الوطني الجزائري

تحصل البنك الوطني الجزائري على رخصة تسويق منتجات الصيرفة الاسلامية ابتداء من تاريخ 30 جويلية 2020، بحيث يطرح البنك الوطني الجزائري مجموعة ثرية من صيغ الادخار والتمويل، الموافقة لتعاليم الشريعة الإسلامية، والتي تمت المصادقة عليها من قبل هيئة الرقابة الشرعية بالبنك ومن طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، وهي منتجات موجهة سواء للأفراد أو المهنيين وكذا المؤسسات. [1]

ويقدم بنك الوطني الجزائري مجموعة من المنتجات الإسلاميات للأفراد والمهنيين والمؤسسات، وهي:[2]

أ. المنتجات الإسلامية المقدمة للأفراد، هي:

- حساب التوفير الإسلامي، حساب الاستثمار الإسلامي غير المقيد CIINR؛
- المرابحة للسيارات؛
- المرابحة للعقارية؛
- المرابحة لإقتناء تجهيزات؛

ب. المنتجات المقدمة للمهنيين، ونجد فيها ما يلي:

- حساب الاستثمار الإسلامي غير المقيد CIINR؛
- الاجارة؛

ج. وبالنسبة للمنتجات المقدمة للمؤسسات فنجد:

[1] الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري: https://www.bna.dz/financeislamique/fr/finance-islamique-de-la-bna/، تم الاطلاع: 2024/03/06.

[2] الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري: https://www.bna.dz/financeislamique/fr/finance-islamique-de-la-bna/، تم الاطلاع: 2024/03/06.

- حساب الاستثمار الإسلامي غير المقيد CIINR؛
- مرابحة للاستغلال؛
- مرابحة للاستثمار؛
- الاجارة؛

بالإضافة إلى المجهودات التي بذلها البنك في تنويع منتجات الصيرفة الإسلامية وإثرائها بشكل دائم، فقد اولى البنك الوطني الجزائري أهمية كبرى لتوسيع شبكته التجارية المخصصة للصيرفة الإسلامية، حيث تضم إلى اليوم، إحدى عشرة (11) وكالة مخصصة حصريا للصيرفة الإسلامية ومائة وأربعة (104) شباك، أي ما يعادل مائة وخمسة عشر (115) نقطة بيع للمنتجات الصيرفة الإسلامية عبر كامل التراب الوطني.[1]

خامسا: المنتجات المقدمة بالقرض الشعبي الجزائري

وفي مجال العمل المصرفي الإسلامي لبنك القرض الشعبي الجزائري فقد بدأ البنك نشاطه في اكتوبر 2020،[2] بينما تحصل على شهادة المطابقة الشرعية لعدة منتجات إسلامية في 15 سبتمبر 2020، وقد بلغ عدد شبابك الصيرفة الإسلامية فيه 98 شباك.[3]

ويقدم بنك القرض الشعبي الجزائري باقة من منتجات الصيرفة الإسلامية للمتعاملين، سواء شركات أو مهنيون أو خواص، وتتمثل المنتجات في: [4]

- حساب الصك الإسلامي؛
- حساب الاستثمار الإسلامي غير المخصص؛
- الحساب الجاري الإسلامي؛
- حساب التوفير الإسلامي؛

[1] الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري: https://www.bna.dz ، تم الاطلاع 2024/03/06.

[2] من الموقع الإلكتروني للإذاعة الجزائرية: https://news.radioalgerie.dz/ar/node/17108، تاريخ الإدراج: 2022/11/09، تم الاطلاع: 2024/03/12.

[3] الموقع الرسمي لقرض الشعبي الجزائري: https://www.cpa-bank.dz/index.php/fr/finance-islamique، تم الاطلاع: 2024/03/11.

[4] الموقع الرسمي للقرض الشعبي الجزائري، https://www.cpa-bank.dz/index.php/fr/finance-islamique، تم الاطلاع: 2024/03/13.

- الإجارة المنتهية بالتمليك العقاري؛
- الإجارة المنتهية بالتمليك تجهيزات
- المرابحة سيارة؛
- المرابحة عقار؛
- المرابحة تجهيز؛

سادسا: المنتجات المقدمة بالصندوق الوطني للتوفير والاحتياط –بنك

ويعد من أول البنوك العمومية التي سارعت إلى انتهاج الصيرفة الإسلامية من خلال فتح وكالة وعدة شبابيك إسلامية في جُل ربوع الوطن.[1]

ويشار أنّ الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط – بنك قم بتوسيع شبكة التوزيع الخاصة به من خلال افتتاح أربع (04) شبابيك مخصصة للتمويل الإسلامي على مستوى وكالاتها، وتأتي هذه الشبابيك الجديدة في إطار سعي الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط – بنك لضمان توفير خدمة أفضل لزبائنه وتطوير نشاط التمويل الإسلامي.

وقد تم افتتاح هذه الشبابيك الجديدة اليوم، الأربعاء 7 أفريل 2023، ليضاف إلى الشبابيك المتواجدة مسبقا والداخلة حيز التشغيل منذ نوفمبر 2020، وسيتيح للبنك بلوغ شبكة تضم 85 شباك ووكالة واحدة مخصصة حصرياً، والتي تنتشر على مستوى الوطن وتغطي 44 ولاية في البلاد.[2]

ويقدم الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط – بنك باقة من منتجات الصيرفة الإسلامية للمتعاملين، سواء شركات أو مهنيون أو خواص، وتتمثل المنتجات في:[3]

- حساب شيك الصيرفة الإسلامية؛
- حساب جاري الصيرفة الإسلامية.
- مرابحة سياراتي؛

---

[1] الموقع الرسمي الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط: https://www.cnepbanque.dz/web/، تم الاطلاع: 2024/03/11.

[2] الموقع الرسمي لصندوق الوطني لتوفير والاحتياط بنك:https://www.cnepbanque.dz/web/communiques-de-presse/، تم الاطلاع: 2023/03/13.

[3] الموقع الرسمي لصندوق الوطني لتوفير والاحتياط بنك:https://www.cnepbanque.dz/web/finance-islamique/، تم الاطلاع: 2023/03/13.

- إجارة تمليكيه؛
- تمويل محلات: ويتم عن طريق المرابحة لاقتناء محل تجاري أو مهني؛
- تمويل أراضي: ويتم شراء أرض لبناء مسكن عن طريق الرابحة؛
- تمويل مسكن: وتتم باستخدام صيغة المرابحة، وهي مخصصة لاقتناء مسكن؛
- خدمات نقدية والخدمات البنكية عن بعد: وأبرز ما نجد بطاقة الدفع بين البنوك CIB، وخدمة الدفع الإلكتروني عن بعد، والخدمة البنكية عن طريق الهاتف.

سابعا: المنتجات المقدمة ببنك التنمية المحلية

وهو بنك عمومي تم تأسيسه في 30 أفريل 1985 بموجب المرسوم رقم 85-85 برأس مال قدره 500 مليون دج، وفي نهاية عام 2018 بلغ رأس ماله 36.8 مليار دج، ويهدف بنك التنمية المحلية إلى المشاركة الفعالة في تطوير الاقتصاد الوطني، وعلى وجه الخصوص تعزيز الاستثمار، من خلال تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع القطاعات والمشاركة في جميع الإجراءات التي وضعتها السلطات العمومية ANGEM ، CNAC،ANSEJ، فضلا عن تلبية الاحتياجات التمويلية للأفراد، وتمويل المشاريع السكنية، وذلك عن طريق دعم ومرافقة أصحاب مشاريع الترقية العقارية والأشخاص الذين يريدون شراء مسكن.[1]

وقد انتهج بنك التنمية المحلية النشاط المصرفي الإسلامي بعد النظام 20-02 بفتحه عدة شبابيك إسلامية، حيث بلغ عدد الشبابيك حاليا 125 شباك إسلامي، ويقدم من خلالهم منتجات متنوعة للأفراد والمؤسسات والمهنيين.[2] كما افتتح أيضا في اليوم الأربعاء 29 نوفمبر 2023 الوكالة التجارية "القدس"، وهي أول فضاء مخصص للصيرفة الإسلامية، حيث تقدم 9 منتجات مطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية. ومصادق عليها من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، وهيئة الرقابة الشرعية للبنك.[3]

ويقدم بنك التنمية المحلية مجموعة من المنتجات الإسلاميات للأفراد والمهنيين والشركات، وهي: [4]

---

[1] شيلي وسام، قدي عبد المجيد، **تقييم استجابة بنك التنمية المحلية لمعايير بازل III**، مجلة شمال إفريقيا، المجلد 17، العدد 25، 2021، ص 55.

[2] الموقع الرسمي لبنك التنمية المحلية: https://www.bdl.dz/finance-islamique/، تم الاطلاع: 2024/03/11.

[3] من الموقع الجريدة الإلكترونية تادامسا نيوز، الصيرفة الإسلامية في الجزائر: https://2u.pw/V44nsAr، تم الإدراج: 2023/11/27، تم الاطلاع: 2024/03/13.

[4] الموقع الرسمي لبنك التنمية المحلية: https://www.bdl.dz/finance-islamique/، تم الاطلاع: 2024/03/13.

أ. المنتجات الإسلامية المقدمة للأفراد، ونجد ما يلي:

- فتح حساب: ونجد فيه حساب جاري إسلامي وحساب توفير إسلامي؛
- شراء سيارة (مرابحة)؛
- شراء مترل (إجارة منتهية بتمليك)؛
- شراء الأجهزة المترلية (مرابحة)؛

ب. المنتجات المقدمة للمهنيين والشركات؛ ويقدم البنك المنتجات الآتية:

- فتح حساب: ونجد فيه الحساب الجاري الإسلامي والحساب الاستثمار إسلامي؛
- تمويل استثمار (مرابحة).

ثامنا: المنتجات المقدمة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية "بـــدر"

وهو مؤسسة مالية وطنية تم إنشاؤها في 13 مارس 1982، كما أنها تعتبر من حيث الشكل القانوني بمثابة شركة ذات أسهم، حيث يعمل منذ نحو أربعين سنة، على تدعيم تنمية إقليمه ومشاريع زبائنه بشكل فعال، بما في ذلك تمويل الفلاحة، الصناعات الغذائية، الصيد البحري و تربية المائيات، وهي المجالات التي تجعله يشكـــّل دعمـــًا لتنمية الاقتصاد الوطني وتحسين مستواه، ومن أجل تحقيق رضا الزبائن بأكبر قدر ممكن، يجند بنك "بـــــدر "أكثر من 7000 موظف مع فريق يتكون من 1200 مكلـــّف بالزبائن للإصغاء إلى انشغالاتهم عبر 321 وكالة و39 مجمـــّع استغلال جهوي موزعة عبر التراب الوطني؛ بالإضافة إلى نظام معلومات جديد لمزيد من الأمان، السهولة، الفعالية و السرعة؛

وأما بالنسبة للصيرفة الإسلامية فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعرض عليكم، سواء كنتم مؤسسات أو أفراد، يقترح أكثر من 12 منتجًا تشمل فتح حسابات جارية إسلامية وحسابات توفير بالإضافة إلى المعاملات المالية بصيغة المرابحة وفقا للشريعة الإسلامية وتوجيهات المجلس الإسلامي الأعلى وذلك لتحقيق مشاريعك.

وحسب بيان وكالة الأنباء الجزائرية فإن عدد وكالات بنك "بدر" التي تسوق منتجات الصيرفة الإسلامية سترتفع إلى أكثر من ستين شباكا وفرعا موزعة عبر جميع ولايات الوطن.[1]

[1] من الموقع الإلكتروني لوكالة الأنباء الجزائرية: https://www.aps.dz/ar/economie/146167-2023-07-04-11-05-21، تاريخ الإدراج: 04 جويلية 2023، تم الاطلاع: 2024/03/12.

وتتمثل منتجات الصيرفة الإسلامية المقدمة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية في ما يلي:[1]

أ. المنتجات الإسلامية المقدمة للمؤسسات، ونجد ما يلي:

- المرابحة وسائل النقل؛
- المرابحة للمواد الأولية؛
- المرابحة للعتاد المهني؛
- المرابحة غلتي؛
- المرابحة للصفقات العمومية؛
- المرابحة للصادرات؛
- المرابحة للأشغال؛

ب. المنتجات المقدمة للأفراد، وهي:

- المرابحة للتجهيزات المترلية؛
- المرابحة دراجات نارية؛

كما يقدم البنك ايضا فتح حسابات بنكية وتتمثل في فتح حساب جاري وحساب دفاتر إدخار.

تاسعا: المنتجات المقدمة بينك الجزائر الخارجي: تأسس بنك الجزائر الخارجي في 01 أكتوبر 1967، ويعد من أهم البنوك الجزائرية، بحيث يقدّم عدة تمويلات ولمختلف القطاعات الاقتصادية، [2] وله عدة فروع منتشرة عبر تراب الوطن والمقدرة بحوالي 198،[3]

وكان الإطلاق الرسمي للنشاط المصرفي الإسلامي في البنك بتاريخ 30 ديسمبر 2021، عن طريق تسويق 10 منتجات إسلامية عبر 85 شباك إسلامي، والتي منحت أغلبها لقطاع المؤسسات لتمويل الاقتصاد الوطني،

[1] الموقع الرسمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية: https://badrbank.dz/finance_islamique_fr/، تم الاطلاع: 2024/03/13.

[2] زواوي بن كابوا، **البنوك الجزائرية واتفاقية بازل الثالثة دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 16، العدد 01، 2016، ص 75-76.

[3] سليم مجلخ وآخرون، **أثر التنويع على العائد على إجمالي الأصول في البنك الخارجي الجزائري دراسة قياسية في وكالة أم البواقي للفترة 2011-2021**، مجلة دفاتر البحوث العلمية، المجلد 11، العدد 01، 2023، 194.

ويعتزم البنك مواصلة تعميم هذه الشبابيك خلال السنة القادمة لتشمل وكالاته التجارية الأخرى عبر كامل التراب الوطني.[1]

ويطلق بنك الجزائر الخارجي باقة من المنتجات، وتتمثل في المنتجات الآتية: [2]

- المرابحة السيارات؛
- المرابحة العقارية؛
- مرابحة السلع الإستهلاكية؛
- فتح حساب: وأبرز ما نجد هنا حساب التوفير الإسلامي، حساب جاري إسلامي، حساب الودائع الاستثمارية المطلقة؛

[1] من الموقع الإلكتروني لوكالة الأنباء الجزائرية: https://www.aps.dz/ar/economie/154025-30، تاريخ الإدراج: 2023/12/23، تم الاطلاع: 2024/03/12.

[2] الموقع الرسمي لبنك الجزائر الخارجي: https://www.bea.dz/adminislamique، تم الاطلاع: 2024/03/13.

خلاصة الفصل:

إن تَنَوُعَ صيغ الصيرفة الإسلامية إلى صيغ قائمة على المشاركات والبيوع والمنافع جعلها تلبي جميع رغبات المتعاملين المتعددة، وتتواكب مع جميع تطورات وحاجيات السوق، حيث أصبح الاعتماد عليها ضروري في ممارسة الأنشطة المصرفية من أجل تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية والاجتماعية بهدف تحقيق جميع الأهداف المسطرة.

وقد شملت صيغ الصيرفة الإسلامية في الجزائر ثمانية صيغ، حسب ما حددها النظام 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020، والمحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية ، في مادة 04 المنتجات الآتية: المرابحة والمشاركة والمضاربة والإجارة، السلم، الاستصناع، حسابات الودائع والودائع في حسابات الاستثمار.

وتجدر بنا الإشارة إلى أن منتجات "السلم"، "المرابحة" و"الإجارة" هم المنتجات الأكثر استخداماً في الجزائر، وفي المقابل فإن منتجات "المشاركة"، المضاربة" و "الإستصناع" هي الأقل تسويقا.

الفصل الثالث:

الأموال خارج القطاع المصرفي

تمهيد:

يعد التسرب النقدي من أبرز التحديات التي يواجهها النظام المصرفي الجزائري، حيث نجد عدة دوافع وأسباب تؤدي إلى تسرب النقود من القطاع الرسمي إلى القطاع الغير رسمي، ولعلا أبرز هذه الدواعي هي فقدان الثقة بين المصارف والجمهور، بالإضافة إلى النقص الوعي الادخاري، ناهيك عن العوامل التاريخية.

وبغيت الإلمام بمختلف المفاهيم العام للتسرب النقدي تمّ تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث كانت عناوينها على التوالي كما يلي:

- **المبحث الأول: ماهية النقود ووظائفها؛**
- **المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول المعروض النقدي ؛**
- **المبحث الثالث: التسرب النقدي ودوافعه؛**
- **المبحث الرابع: التسرب النقدي في الجزائر**

المبحث الأول: ماهية النقود ووظائفها

تلعب النقود أهمية بالغة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فهي وسيط للتبادل كونها مقياس للقيمة ومقبولة قبولاً عاماً بين جميع المتعاملين، ، بحيث تساعد في تحديد قيمة السلع والخدمات المختلفة وتسهيل جميع الأنشطة الاقتصادية، وتنقسم إلى نقود إلى عدة أنواع حيث نجد فيها نقود سلعية ونقود معدنية ونقود ورقية ونقود ائتمانية.

المطلب الأول: مفهوم النقود ونشأتها

تعبر النقود على القوة الشرائية المقبولة بوجه عام في التعامل، بحيث تستخدم كأداة لتسوية الديون والوفاء بالالتزامات، وقد شهدت النقود تطورا مستمرا وكان ذلك نتيجة المراحل التي مرّ بها الاقتصاد العالمي.

أولا: نشأة النقود وتطورها

تطور العالم عبر فترات متتالية شهدت تطور آلة النقود فيها، وكان ذلك نتيجة لعدة مراحل مر بها الاقتصاد العالمي، بدأ الاقتصاد العالمي بمرحلة الاكتفاء الذاتي، ثم انتقل إلى مرحلة المقايضة، وأخيرًا وصل إلى مرحلة الاقتصاد النقدي، وهذا ما سيتم التطرق إليه في النقاط الآتية:[1]

1. **مرحلة الاكتفاء الذاتي:** بدأ الإنسان حياته على وجه الأرض، يعتمد على طبيعته الفطرية في تلبية احتياجاته واحتياجات أسرته التي يعولها، حيث شهدت البشرية أول شكل من أشكال التعاون وهو التعاون الأسري، حيث بدأت الأسرة الصغيرة في التوسع واكتساب شكل القبيلة. كانت مطالب الحياة في تلك الفترة بسيطة ومحدودة، مما جعل القبيلة تستهلك ما تنتجه لتلبية احتياجاتها القليلة والمرغوبة.
2. **مرحلة المقايضة:** مع ازدياد حاجات الإنسان وتنوع السلع التي يتم إنتاجها، ظهرت أول مرحلة من مراحل المقايضة وهي مرحلة التخصص، فبزيادة المنتجات وتنوعها بدأ ظهور التعاون وتقسيم العمل كوسيلة لإشباع الرغبات وأدى مبدأ التخصص إلى ظهور مبدأ توزيع الأدوار والمسئوليات حسب كل فرد من أفراد المجتمع وقدراته.

وهكذا استطاع كل فرد أن يبادل ما يفيض عن حاجته من سلع يتخصص في إنتاجها، بسلع أخرى يحتاجها، ويتخصص آخرون في إنتاجها؛

[1] محمد فاتح المغربي، النقود والبنوك، **الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي**، القاهرة، الطبعة الأولى، 2017، ص ص 07-08.

وبذلك عرف الإنسان عملية تبادل المنتجات أو ما يسمى بنظام "المقايضة"، وبمرور الزمن، ظهرت مساوئ في نظام "المقايضة"، كان من الضروري على كل شخص يرغب في إجراء عملية تبادل أن يبحث عن شخص يتوافق رغباته معه، مما يستغرق وقتًا طويلاً، وبالتالي ظهرت أول مشكلة تتعلق بهذا النظام وتتمثل في صعوبة تحقيق توافق الرغبات بين الأطراف المتعاملة، وصعوبة تحقيق فكرة الادخار نتيجة لتلف العديد من السلع مع مرور الوقت، بالإضافة إلى ذلك، واجه نظام المقايضة صعوبة في تجزئة بعض السلع. فعلى سبيل المثال، يوجد أنواع السلع يمكن تجزئتها إلى كميات صغيرة دون إهلاكها، مثل القمح والفاكهة والزيوت وهناك عدد آخر من السلع التي يصعب بل يستحيل تجزئتها مثل الدواب والديار، كل هذه العوامل أدت بطبيعة الحال إلى عدم رغبة المتعاملين في استخدام هذا النظام والبحث عن بديل له،

3. مرحلة الاقتصاد النقدي

بعد معاناة الإنسان من نظام المقايضة بدأ يبحث عن مادة نافعة ضرورية يتم بواسطتها تبادل السلع والخدمات وتقدر بها قيم الأشياء ويُسهل بها التعامل فكانت النقود الحل الذي وجده الناس ملاذاً من مساوئ نظام المقايضة. ومرت النقود بالعديد من المراحل حتى وصلت إلى الصورة التي هي عليها الآن.

ثانيا: تعريف النقود

1. التعريف اللغوي للنقود: وتدل في الأصل على تمييز الشيء وتقديره، وورد في القاموس أن النقد تمييز الدراهم وغيرها.[1]

2. التعريف الاصطلاحي للنقود:

تسببت مسألة تعريف النقود في جدل واسع بين الاقتصاديين والمفكرين والفلاسفة، وكان من الصعب تقديم تعريف محدد للنقود، حيث تنوعت تعاريف النقود، وهي:[2]

عرفت النقود على أنها: القوة الشرائية المقبولة بوجه عام في التعامل، وهي أداة تسوية الديون، والنقود هي أداة لقياس القيم والوفاء بالالتزامات.

وعُرفت على أنها: "أداة تحظى بقبول عام في الوفاء بالالتزامات". [3]

---

[1] محمود حسين الوادي وآخرون،، النقود والمصارف، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[2] محمد أحمد الأفندي، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، عمان، 2018، ص 35.

[3] فهمي منصور، **اقتصاديات النقود**، وكالة الصحافة العربية (الناشرون)، مصر، 2021، ص 09.

المطلب الثاني: أنواع النقود

مع تبعات التطورات الاقتصادية في مراحله المختلفة، ظهرت النقود وتطورت بحيث أخذت عدة أشكال، وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المطلب.

أولا: النقود السلعية

ظهر أول شكل من أشكال النقود في شكل سلع مقبولة تعارف الإنسان على استخدامها كوسيط في عملية التبادل، ولقد استخدم الإنسان أنواعاً لا حصر لها من سلع كوسيط للقيمة ومقياس لها، فاستخدم الإغريق الماشية كنقود، وتعارف أهل سيلان على استخدام الأفيال كنقود، واستخدم الهنود الحمر التبغ، بينما كانت نقود أهل الصين في صورة سكاكين كبيرة.[1]

ورغم أن العديد من السلع قد استعملت كنقود في فترات مختلفة إلا ان السلع التي سادت في نهاية الأمر كنقد هي التي تتميز بالخصائص الآتية: [2]

1. الديمومة: وهي صفة تسمح للمستهلك بالاحتفاظ بيها على مدى فترات زمنية طويلة نسبيا دون تأثر قيمتها التبادلية أو تلفها؛
2. قابليتها للتجزئة؛
3. تميزها بالندرة: أي تتميز بالندرة مما يرفع من قيمتها التبادلية بالنسبة للسلع الأخرى.

ثانيا: النقود المعدنية

نتيجة للتحديات التي واجهت المجتمعات في إستخدام النقود السلعية، ونتيجة للتطور المستمر في إستخدام الأدوات والمعدات، فقد انتشر إستخدام المعادن كنقود، وقد تطور حال البشرية من إستخدام المعادن الرخيصة مثل النحاس والبرونز، إلى تفضيل إستخدام المعادن النفيسة كالذهب والفضة، وقد ظهر الذهب والفضة كبديل عن النقود السلعية لما لهما من خصائص مميزة، نذكر منها: سهولة التعرف على الذهب والفضة، عدم قابلية هذين المعدنين للتلف، لذا فهما قادران على القيام كأداة لاختزان القيم وقابليتهما للتجزئة، كما نجدها يتميزان بالندرة النسبية، وهذا ما يجعل الذهب والفضة مرتفعي القيمة مع ثباتها النسبي مقارنة مع السلع الأخرى.[3]

---

[1] حمد فاتح المغربي، النقود والبنوك، مرجع سبق ذكره، ص 8.

[2] محمود حسين الوادي وآخرون، النقود والمصارف، مرجع سبق ذكره، ص 17.

[3] سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، **النقود والبنوك والمصارف المركزية**، دار اليازوري العلمية، عمان، 2001، ص 22.

ثالثا: النقود الورقية

كان الانتقال من النقود السلعية إلى النقود الورقية إيذاناً بالولوج إلى استعمال النقود الائتمانية والتحول إلى نظام نقدي أكثر تطوراً، ولا ريب أن زيادة حجم التجارة والتبادل بين الأمم وخاصة في عصر التجاريين مع زيادة المخاطر من نقل كميات كبيرة من الذهب والفضة قصد تسديد قيمة السلع قد مثل أهم محطة في مسيرة التحول إلى النقود الورقية، ومن ثم بداء المتعاملون في التجارة بالتوافق على جملة من المبادئ المتعلقة بصيغة أو نظام جديد لتداول النقود الائتمانية، وقد شكّل أولى مراحل للتحول إلى استخدام النقود الورقية،[1] وبمعنى آخر فإن التحول إلى النقود الورقية لم يتم مرة واحدة وإنما مر بمراحل تطور مختلفة نوجزها فيما يلي: [2]

كانت جميع الدول الأوروبية تقريباً تحرّم على اليهود الاشتغال بالتجارة، وكانت مهنة الصيرفة تقتصر – في هذا الوقت– على الاحتفاظ بودائع النقود بغرض المحافظة عليها وحفظها من السرقة في مقابل أجر يتناسب مع مدة بقاء الوديعة ومبلغها، بالإضافة إلى هذه المهنة، فقد كان الصيارفة في ذلك الوقت يشتغلون في إقراض النقود بفائدة، مع أخذ رهونات كضمان للسداد، ومع ازدياد حجم التجارة، ازدادت الودائع لدى الصرافين الذين سرعان ما

اكتشفوا أن نسبة من الودائع تظل لديهم بصفة دائمة دون طلب، حيث دفعهم ذلك إلى استغلال هذه الأموال غير المستخدمة في عمليات إقراض بفائدة مما أدى إلى زيادة أرباحهم من الاتجار في أموال الغير؛

وحتى يغري الصيارفة أصحاب الأموال على الإقبال على عملية إيداع أموالهم لديهم، تنازلوا عن اقتضاء أجر نظير حفظ النقود لديهم، ثم بعد ذلك، قاموا بمنح من يقوم بإيداع نقودهم لديهم فائدة بسعر مغر على هذه الإيداعات في مقابل إيصالات يقوم الصراف بإصدارها، وبازدياد ثقة الناس في هذه الإيصالات تم تبادلها في السوق دون ضرورة إلى صرف قيمتها ذهباً؛

ولعل أول محاولة لإصدار نقود ورقية في شكلها الحديث المعروف لدينا، هي تلك التي قام بها بنك استكهولم بالسويد سنة (1656)، عندما أصدر سندات ورقية تمثل ديناً عليه لحاملها وقابلة للتداول والصرف إلى ذهب بمجرد تقديمها للبنك،

[1] محمود أحمد الأفندي، **النقود والبنوك**، دار الكتاب الجامعي، صتعاء، الطبعة الأولى، 2009، ص 33.

[2] محمد فاتح المغربي، النقود والبنوك، مرجع سبق ذكره، ص 09-10.

ظهرت أول أشكال النقود الورقية في صورة هذه الإيصالات النمطية التي تحولت فيما بعد إلى سندات لحاملها، وأصبحت تتداول من يد إلى يد دون الحاجة إلى تظهير.

حيث إن هذه السندات تمثل ديناً على البنوك، ولذا كان من الطبيعي أن تكون مغطاة بنسبة (100%) من نقود ذهبية لدى الصيارفة، واستمر الصيارفة على هذا الوضع إلى الوقت الذي شعرت فيه المؤسسات النقدية أن باستطاعتها إقراض نقدية دون الحاجة إلى غطاء ذهبي لها.

وأدى عدم تغطية البنوك لإصداراتهم من سندات بنقود ذهبية، إلى تعرض الكثير منها للإفلاس، في أوقات الحروب والأزمات النقدية، نتيجة الضغط على الودائع الذهبية وارتفاع الطلب عليها، وبشعور الحكومات المختلفة بالأثر الاقتصادي الخطير لعمليات الإصدار النقدي، قام المشرع في العديد من الدول بقصر عملية الإصدار على بنك واحد يخضع للإشراف الحكومي، أو قصره على البنك المركزي المملوك للحكومة.

وهكذا بدأ ظهور وسيط جديد للتبادل متمثلاً في أوراق البنكنوت التي شاع استخدامها كبديل للنقود المعدنية، ولقد كانت النقود الورقية التي صدرت في أوائل القرن الثامن عشر، تحمل على ظهرها عبارة تتعهد فيها الهيئة المصدرة لها بالوفاء بالقيمة الحقيقية للنقد وتحويل قيمتها الاسمية إلى ذهب عند الطلب.

وكانت تتميز هذه النقود بثبات قيمتها لإمكانية استبدالها إلى ذهب في أي وقت، بالإضافة إلى تجنب ضياع العملات المعدنية وتآكلها نتيجة تداولها وإعادة صكها وصياغتها.

مع بداية القرن العشرين تدهورت الأحوال الاقتصادية للكثير من دول العالم، وكثرت الحروب ونقص غطاء الذهب، مما اضطر السلطات النقدية لوقف استعدادها لصرف القيمة الاسمية للنقود الورقية بما يعادلها من ذهب.

رابعا: النقود الائتمانية

جاءت النقود الائتمانية لتنهى الصلة نهائياً بين النقود والمعادن النفيسة، وأعطى انقطاع هذه الصلة مرونة كبيرة لعرضها، وهي: [1]

جاءت النقود الائتمانية لإنهاء الصلة النهائية بين النقود والمعادن النفيسة، ومنح هذا الانقطاع مرونة كبيرة لتقديمه.

[1] محمد فاتح المغربي، النقود والبنوك، مرجع سبق ذكره، ص ص 11-12.

وتعتبر هذه المرونة أو الحرية في الإصدار سلاحاً ذا حدين، إذ يمكن زيادة الإصدار أو إنقاصه لمواجهة احتياجات التبادل التجاري، غير أن التمادي في الإصدار تؤدي إلى إحداث موجات متتالية من التضخم وارتفاع الأسعار، مما يؤدى إلى زيادة وهمية في الدخول النقدية للأفراد، لذلك يتطلب إصدار النقود الائتمانية عملية رقابة حكومية شديدة، فضلاً عن إلى رقابة المؤسسات النقدية.

وتنقسم النقود الائتمانية إلى نقود قانونية ونقود ائتمانية:

1. **النقود القانونية:** وهي النقود الأساسية المعاصرة وسميت " بالنقود القانونية " لأنها تستمد قوتها من قوة القانون وقبول الأفراد لها قبولاً عاماً ونظراً لاحتكار البنك المركزي حق إصدارها.

وتمثل هذه النقود التزاماً للدولة تجاه القطاع الخاص، ويتطلب من البنك المركزي الاحتفاظ بأصول تعادل قيمة النقود التي تم إصدارها، وتسمى هذه الأصول بالغطاء النقدي.

و تنقسم النقود القانونية إلى:

أ. **نقود ورقية إلزامية:** عبارة عن أوراق نقد يصدرها البنك المركزي ويكون إصدارها بناء على قواعد وقوانين تُسنها السلطات التشريعية، وهذه القواعد تقوم بتحديد الكمية التي تصدر منها.

ب. **نقود مساعدة:** وتأخذ عادة شكل مسكوكات معدنية أو في بعض الأحيان نقود ورقية ذات فئات صغيرة يكون الهدف من إصدارها هو مد الأسواق بعملات تساعد على عملية التبادل.

2. **نقود الودائع**

تتمثل نقود الودائع في المبالغ المودعة في الحسابات الجارية في البنوك وتكون قابلة للدفع عند الطلب ويمكن تحويلها من فرد لآخر بواسطة الشيكات.

وبذلك نجد أن نقود الودائع ليس لها كيان مادي ملموس إذ أنها توجد في صورة حساب بدفاتر البنوك وتمثل النقود الحسابات في البنوك وليس الشيكات التي تمثل وسيلة تحويل لهذه النقود.

وتختلف نقود الودائع عن النقود القانونية في أنها نقود مسجل عليها اسم صاحبها ويلزم لانتقال ملكيتها تغيير هذا الاسم، وذلك عكس النقود القانونية التي يطبق عليها المبدأ القانوني "الملكية سند الحيازة" التي تعنى أن حائزها هو مالكها وانتقال ملكيتها يتم بتداولها وانتقال حيازتها من شخص لآخر. وبذلك نجد أن أنواع النقود قد

تدرجت وتنوعت بتطور النظم الاقتصادية ودرجة نموها، فأصبحت النقود من المتغيرات الاقتصادية المهمة التي أصبحت تؤثر وتتأثر بغيرها من المتغيرات الأخرى التي تشمل الإنتاج والعمالة والدخل والاستهلاك والاستثمار.

المطلب الثالث: أهمية النقود ووظائفها

تعتبر النقود أهم وسيلة لتنشيط الحركة الاقتصادية والاجتماعية، من خلال ما تساهم به في تفعيله كمعيار للمدفوعات المؤجلة ومقياس للقيمة ومستودع للثروة، وفيما يلي نستعرض الأهمية الوظيفية للنقود في النقاط التالية:[1]

أولاً: النقود وسيط للتبادل

تعد وظيفة النقود كوسيلة للتبادل وتسديد الديون من أهم وظائفها على مر العصور وحتى الوقت الحاضر، وهذه الوظيفة مستمدة من طبيعة النقود ذاتها والمتمثلة بكونها مقبولة قبولاً عاماً من الجميع في المبادلات وتسوية الديون، ولذلك فإن حاملها يتمتع بقوة شرائية عامة لما يُساوي قيمتها من السلع والخدمات.

ثانيا: النقود كمقياس للقيمة

هذه هي الوظيفة الأساسية الثانية للنقود، ولعلّ الأصل في استخدام النقود السلعية هو لاستخدامها كمعيار للقيمة تُنسب إليها قيم السلع والخدمات المختلفة حتى يتم مقارنة القيم التبادلية لجميع السلع المتداولة في المجتمع، ولكن النقود السلعية عانت من مشكلة التغير في القيمة من فترة لأخرى خلال السنة الواحدة ومن مكان إلى آخر في المجتمع الواحد وهذه المشكلات تجاوزتها النقود الحديثة ابتداء من النقود المعدنية وحتى النقود الورقية الائتمانية وحديثاً، تقوم النقود بوظيفة قياس القيم باعتبارها وحدة معيارية تُقاس بها قيم السلع والخدمات في عمليات التبادل عاجلة أو أجلة، كما تُقاس بها الثروات وبذلك، فإن النقود تعتبر جهاز للثمن كفيلاً بتسهيل التبادل وتحقيق كفاءة أكبر في الإنتاج والاستهلاك عن طريق التخصص وتقسيم العمل، وذلك من خلال معادلة المنافع الحدية للسلع أو البدائل الحَدِّية للإنتاج في كل وحدة إنتاجية أو استهلاكية.

كما تظهر الأهمية الاقتصادية لهذه الوظيفة في اعتبار النقود أداة محاسبية ومالية، فهي تُسهل قياس العمليات المالية ونتائجها، إذ من دونها يَصْعُب تَصَوُر تحديد قيم موجودات ومطلوبات منظمات الأعمال المختلفة، كما يَصْعُب تَصَوُرٍ تمويل نشاطاتها الاقتصادي، وبالتالي فالنقود تُعتبر وحدة محاسبية ومالية، يتم من خلالها التعبير عن

[1] سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، **النقود والبنوك والمصارف المركزية**، دار اليازوري العلمية، الأردن، 2011، ص ص 30-32.

المراكز المالية ونتائج الأعمال والخطط المالية والموازنات التقديرية لمنظمات الأعمال الفردية والمؤسسية، الخاصة والعامة.

ثالثا: النقود كمستودع للقيمة

فمن وظيفة النقود كوسيط للتبادل اشتقت وظيفة أخرى هي مستودع للقيمة ومخزن للثروة، حيث أحدثت إضافة جديدة مطلوبة ومرغوبة لوسيط التبادل ألا وهي وظيفة مستودع للقيمة، ففي نظام المقايضة لم يكن من السهل تخزين السلع، وعلى العكس تماماً، يمكن بكل سهولة تخزين النقود لوقت الحاجة.

وتكمن الأهمية الاقتصادية لهذه الوظيفة للنقود في إمكانية ادخارها ضمن النظام المصرفي. وبالتالي، إمكانية استفادة الأخرين من تخزينها دون أن يُؤثر ذلك على ثروة المدخر أو على كمية النقود المدخرة.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول المعروض النقدي

يقصد بعرض النقود تلك الكمية من النقود المتوافرة في فترة زمنية معينة والتي تتحدد عادة من قبل السلطات النقدية، حيث يتكون من عدة مجمعات منها المجمعM1 والمجمع M2 والمجمع M3، وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم المعروض النقدي

لقد أعطيت عدة تعاريف للمعروض النقدي، وهي:

عُرف المعروض النقدي بأنه كمية النقود المتداولة في أيدي أفراد المجتمع في لحظة معينة من الزمن.[1]

ويقصد بعرض النقود تلك الكمية من النقود المتوافرة في فترة زمنية معينة والتي تتحدد عادة من قبل السلطات النقدية؛[2]

ويتمثل عرض النقود في كمية وسائل الدفع في المجتمع التي تستخدم تسوية المدفوعات.[3]

المطلب الثاني: مكونات الكتلة النقدية

يعبر المعروض النقدي عن كمية النقود المتوافرة في فترة زمنية معينة والتي تتحدد عادة من قبل السلطات النقدية، حيث يتكون من عدة مجمعات منها المجمعM1 والمجمع M2 والمجمع M3، وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المطلب.

أولا: المجمع (M1)

يعرف هذا المجمع بمجموع وسائل الدفع أو بالمتاحات النقدية والذي يشمل إلى جانب كمية النقد القانوني المتداول (E) مبلغ الودائع تحت الطلب والتي تتمثل في أرصدة الحسابات الجارية المفتوحة لصالح الجمهور لدى

---

[1] حميد حايد وآخرون، تحليل مكونات العرض النقدي في الجزائر –المسح النقدي خلال فترة **2001_2019**، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 8، العدد 1، 2022، ص 168.

[2] غربي أحمد، أسامة بوشريط، تطور الكتلة النقدية وأثرها على الناتج بالداخلي الخام في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 4، العدد 5، 2016، 188.

[3] قشام إسماعيل، عباس خديجة، دراسة تحليلية تقييمية لدور السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي في الجزائر خلال فترة (**2000-2019**)، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 11، العدد 02، 2021، ص 50.

البنوك التجارية ومراكز الشيكات البريدية، أو حتى لدى الخزينة العمومية والبنك المركزي، تتصف هذه الودائع التي نرمز لها ب (D) بسيولة عالية جدا تكاد تعادل سيولة النقد القانوني.[1]

ثانيا: المجمع النقدي الثاني (M2)

وهذا المقياس يُعرِف على أنه عرض النقود بشكل واسع، حيث أنه يشتمل على ما يشمله تعريف عرض النقود (M1)، بالإضافة إلى الودائع الآجلة الزمنية المودعة في البنوك التجارية كودائع ثابتة (لأجل) أو ودائع ادخارية والتي يطلق عليها أشباه النقود (TD)، أي جميع الودائع لدى الجهاز المصرفي التي لا تستخدم بشكل مباشر كوسائل دفع وعليه يمكن تمثيل ما يشتمله عرض النقود M2 بالمعادلة الآتية: **M2 = C + DD + TD** .[2]

ثالثا: المجمع النقدي (M3)

أكد كيرلي وشو من خلال أبحاثه في سنة 1960 أن هناك أصولا صادرة عن مؤسسات مالية غير البنوك التجارية لابد من إضافتها إلى العرض النقدي ذلك لأنها تتمتع بسيولة عالية ويمكن تحويلها إلى نقود بأقل الخسائر وفي أقصر مدة ومن أمثلتها حسابات الادخار لدى مصارف الادخار.[3] وهو يضم إلى جانب (M2) كل من الودائع لأجل لدى المؤسسات المالية غير المصرفية وسندات و أذون الخزينة العمومية، سواء كانت سندات مكتتبة أو سندات على الوثائق، وهذا المجمع هو اقل سيولة من المجمعين (M1) و(M2)، ويمكن أن نلخص هذه المجمعات في المعادلة التالية: **E+D=M1+DT=M2+S=M3**.[4]

المطلب الثالث: العوامل المحددة للعرض النقدي

هناك عدة اعتبارات تتعلق بالمعروض النقدي في الاقتصاد، سيتم عرضها في النقاط الآتية:[5]

---

[1] غربي أحمد، أسامة بوشريط، تطور الكتلة النقدية وأثرها على الناتج بالداخلي الخام في الجزائر، مرجع سبق ذكره، 188.

[2] لعطوي جلول، جنوحات فضيلة، **تطور الكتلة النقدية وأثرها على الواردات في الجزائر (1998-2019)**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، 2022، ص 48.

[3] هدى هذباء يونسي، **انعكاس تغيرات عرض النقود على المستوى العام للأسعار –دراسة حالة–**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وبنوك مالية، جامعة عمار ثليجي الأغواط، 2020-2021، ص 21.

[4] غربي أحمد، أسامة بوشريط، مرجع سبق ذكره، 189.

[5] النعماوي أمينة وآخرون، **تقييم مسار العرض النقدي في الجزائر (200-2016)، مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية**، المجلد 1، العدد 1، 2018، ص 13.

أولا: القاعدة النقدية: وهي مجموع النقد المتاح لدى الجمهور غير المصرفي وفي خزائن البنوك التجارية وودائع البنوك التجارية والقطاع الخاص، والهيئات الرسمية لدى السلطات النقدية أو الاحتياطات الإجبارية وغيرها.

ثانيا: العجز الحكومي: إذا لجأت الحكومة إلى شراء النقد الأجنبي من البنك المركزي في حالة وجود عجز في الموازنة العامة يؤدي ذلك إلى انخفاض في رصيد العملة الأجنبية لدى البنك المركزي؛ مما يقلل من قدرته على إصدار النقد الجديد لعدم وجود تغطية للإصدار النقدي الجديد من النقد الأجنبي وبالتالي ينخفض العرض النقدي؛

ثالثا: صافي الأصول بالعملة الأجنبية: حيث تعد الأرصدة المتحصل عليها من العملة الأجنبية زيادة في العرض النقدي، فإذا كانت لصالح القطاع الخاص تزيد مباشرة في العرض النقدي، أما إذا كانت للجهاز المصرفي للدولة يكون أثرها على العرض النقدي من خلال بيعها للقطاع الخاص ويؤدي ذلك إلى انخفاض العرض النقدي؛

رابعا: صافي البنود الأخرى: وتتكون من:

- **رؤوس أموال الجهاز المصرفي:** من خلال قيام المصارف بزيادة رأسمالها بطرح أسهم للجمهور فيؤدي ذلك إلى زيادة العرض النقدي؛
- **الأرباح غير الموزعة والاحتياطات:** فإذا كانت هذه الاحتياطات مخصصة لمواجهة المخاطر المحتملة يؤدي ذلك إلى انخفاض العرض النقدي والعكس؛
- **الأصول الثابتة للجهاز المصرفي:** حيث يزيد العرض النقدي بزيادة الأصول الثابتة للجهاز المصرفي ويقل بنقصان قيمة هذه الأصول؛
- **سلوك القطاع العام:** يكون تأثيره على عرض النقود من خلال زيادة الإنفاق العام الذي يؤدي إلى زيادة عرض النقود في الاقتصاد، فالإنفاق العام يمول عن طريق اقتراض الحكومة من البنك المركزي عن طريق بيع السندات الحكومية إلى الجهاز المصرفي مما يؤدي إلى زيادة الأصول المالية للجهاز المصرفي.
- **سلوك القطاع الخاص:** من خلال الاقتراض من البنوك، إذ يتغير عرض النقود بزيادة وانخفاض حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص.

المبحث الثالث: التسرب النقدي ودوافعه

يعبر التسرب النقدي عن مقدار النقود التي يتم اقتراضها من البنك دون إيداعها مرة أخرى في شكل وديعة، وهذا ما يلحق العديد من الأثار السلبية على الاقتصاد بشكل عام، وعلى الأفراد والمؤسسات بشكل خاص، فهو ظاهرة ناجمة عن دوافع واعتبارات متنوعة لعلى أبرزها ضعف الثقة في النظام المصرفي وعدم فهم فلسفة عمل البنوك الإسلامية.

المطلب الأول: مفهوم التسرب النقدي

لقد تعددت تعاريف التسرب النقدي واختلفت حسب وجهات نظر الاقتصاديين، ورغم ذلك إلا أنه تصُبُ في نفس المعنى، وقد عُرفت كما يلي:

يُعرف بأنه مجموع النقود التي يتم اقتراضها من البنك، ولكن لا يتم إيداعها في البنك مرة أخرى في شكل وديعة، وفي هذه الحالة يقلل من القدرة على صنع القروض الأخرى.[1]

ويقصد بالتسرب النقدي مقدار ما يحتفظ به الافراد من نقود خارج الجهاز المصرفي اي ان الافراد عندما يحصلون على قرض من البنوك فانهم سوف يحتفظون بها، بدون أن يودعوا شيئا منها عند البنوك وهذا ما سوف يؤدي إلى تسرب نقدي خارج الجهاز البنكي.[2]

إذن ومن خلال ما سبق يمكن القول أن التسرب النقدي هو مقدار النقود التي يأخذه الأفراد من البنوك دون إيداعها مرة أخرى فيها، وهذا ما يؤدي إلى تسرب النقود خارج القطاع البنكي، وهذه الظاهرة يعود للعدة أسباب سيتم التطرق إليها في المطلب الثاني.

---

[1] سوسن جميل محمد أمين الهدهد، **التسرب المالي لدى خزينة السلطة الفلسطينية وعلاقته بالمستوردات غير المباشرة**، أطروحة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المنازعات الضريبية، جامعة النجاح الوطنية بنابلس، فلسطين، 2010. ص 100.

[2] أحمد حسين بتال، ابتهال ناظم عايش، **العوامل المحددة لظاهرة التسرب النقدي في العراق دراسة تحليلية لمدة (2004-2018)**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 52، الكويت، 2020، ص 552.

المطلب الثاني: آثار التسرب النقدي

يلحق التسرب النقدي العديد من الأثار على الاقتصاد بشكل عام وللأفراد والمؤسسات بشكل خاص، وتتمثل هذه الآثار في :[1]

1. يخفض من التوسع النقدي، نتيجة اضطرار البنوك التجارية الأخذ من احتياطاتها من أجل الوفاء بالتزاماتها أمام أصحاب الودائع.
2. التأثير على عملية إنشاء النقود لدى البنوك التجارية، فالنقود المسحوبة من البنوك لا تعود إليها في شكل ودائع، وهذا نتيجة لزيادة التعامل بالنقود القانونية لدى الأفراد والمجتمع ككل، مما يكون له أثر سلبي على قدرة البنوك التجارية على توليد النقود.
3. إضعاف أثر عملية المضاعف النقدي بشكل طردي، وبالتالي إضعاف أثر السياسة النقدية على عرض النقد بدرجة قد تفقد معها العلاقة ما بين عرض النقد والقاعدة النقدية استقرارها وأهميتها.
4. انخفاض فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهدافها المسطرة، في ظل التسرب النقدي الذي من خلال يصعب في التحكم في المعرض النقدي.
5. نمو الاقتصاد الغير رسمي، والذي تموله النقود المتسربة خارج الجهاز المصرفي (الاقتصاد الرسمي)، مما يؤدي إلى انخفاض التحصيل الضريبي وبالتالي انخفاض إيرادات الدولة.

المطلب الثالث: دوافع التسرب النقدي

يعتبر التسرب النقدي من أبر المشاكل التي تعاني منها اقتصاديات الدول، خاصة دول العالم الثالث، فهو ظاهرة ناجمة عن دوافع واعتبارات متنوعة، وهي:

أولا: ضعف الثقة بالنظام المصرفي في جذب الودائع: وضعف الثقة من أهم العوامل التي تزيد من ظاهرة التسرب النقدي، حيث نلاحظ عدم تناسب الخدمات التي تقوم المصارف بتقديمها من حيث انواعها واعدادها واجراءاتها واساليبها وسرعة تقديمها مع حاجيات الأفراد والمؤسسات، وايضا غياب المؤسسات المساندة للجهاز المصرفي

[1] بناني فتيحة، **إشكالية التسرب النقدي وعلاقتها بقدرة النظام المصرفي على التمويل –واقع والحلول في الجزائر للفترة (2010-2016)**، جامعة محمد بوضياف –المسيلة، 2019، ص 04.

كنظام التأمين على الودائع، فضلا عن تزايد عمليات الاحتيال والاختلاس والتلاعب بحسابات المصارف والتزوير وانتشار الفساد الاداري والمالي كل هذه الاسباب ادت الى ضعف الثقة في المؤسسات المصرفية.[1]

ثانيا: مخطر السيولة: وتعتبر مخاطر السيولة من أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية الجزائرية والمتمثلة في عدم قدرتها على مواجهة طلبات الدفع المقدمة من طرف المودعين وهذا ما يؤثر سلباً على نمو حجم الودائع لديها. [2]

ثالثا: نقص الوعي المصرفي، أي نقص انتشار الثقافة والتقاليد والعادات البنكية بين حائزي النقود، والذين يفضلون عند تسوية معاملاتهم استخدام النقود القانونية عوضا عن الشيكات والبطاقات البنكية، فكلما انخفض الوعي المصرفي لدى الأفراد والقطاعات الاقتصادية انخفض معدل الودائع لدى البنوك والعكس صحيح.[3]

رابعا: عدم فهم المتعاملين مع المصارف الإسلامية لطبيعة عملها: والذي أدى إلى الخلط بين طبيعة عمل المصارف الإسلامية وطبيعة عمل نظيرتها التقليدية؛ وما دفع الكثير من المسلمين ذاتهم إلى الاعتقاد بأن الأمر مجرد تحايل وأن الصيرفة الإسلامية هي مجرد ربا مقنن وتلاعب بالمصطلحات بين سعر الفائدة ومعدل الربح الذي تقوم عليه الصيرفة الإسلامية.[4]

خامسا: المخاطر المترتبة عن استعمال وسائل الدفع الالكتروني: مع تطور الصناعة المصرفية وزيادة الاعتماد على تكنولوجيا الخدمات المالية أصبحت وسائل الدفع الالكتروني محفوظة بالمخاطر هذه الأخيرة، وهذه المخاطر أصبح دافعاً لإحجام الجمهور عن وضع أموالهم لدى البنوك؛[5]

---

[1] أحمد حسين بتال، ابتهال ناظم عايش، **العوامل المحددة لظاهرة التسرب النقدي في العراق دراسة تحليلية لمدة (2004-2018)**، مرجع سبق ذكره، ص 553.

[2] حميسي قايدي، أمينة بن خزناجي، **قياس وتحليل مخاطر السيولة في البنوك التجارية (حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية، مجلة الابتكار والتسويق**، المجلد 03، العدد 01، 2016، ص 76.

[3] بناني فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 04.

[4] فيلالي زينب، جابر سطحي، **دراسة تحليلية للمصارف الاسلامية الجزائرية وقدرتها غلى تعبئة المدخرات**، مجلة المعيار، المجلد 26، العدد 06، 2022، ص 697.

[5] كريمة شايب باشا، **آليات الحماية من مخاطر وسائل الدفع الالكتروني**، المجلة الجزائرية للسياسة العامة، المجلد 08، العدد 02، 2020، ص 38.

المبحث الثالث: التسرب النقدي في الجزائر

سيتم في هذا المبحث التطرق إلى عرض الكتلة النقدي في الجزائر ومكوناتها، مع عرض حجم التداول النقدي خارج القطاع المصرفي والودائع المجمعة من طرف المصارف والمصارف الإسلامية ومقارنتها بالناتج الداخلي الخام.

المطلب الأول: عرض تطور الكتلة النقدية ومكوناتها في الجزائر

وسيتم من خلال هذا المطلب إلى عرض مكونات النظام المصرفي الجزائري وتطور الكتلة النقدية.

أولا: عرض مكونات النظام المصرفي الجزائري

وصل عدد المصارف والمؤسسات المالية في الجزائر، نهاية ديسمبر 2021 الى 27 مصرفا ومؤسسة مالية مقرهم الاجتماعي بالجزائر العاصمة تتوزع المصارف والمؤسسات المالية حسب طبيعة نشاطها على النحو التالي:[1]

ستة (06) بنوك عمومية، ثلاثة عشر (13) بنكا خاصا ذو رؤوس أموال أجنبية منها بنكا ذو رأس مال مختلط، مؤسستان (02) ماليتان عموميتان، خمسة (05) مؤسسات متخصصة في الايجار المالي، من بينها ثلاثة (03) عمومية، تعاضدية (01) واحدة للتامين الفلاحي، معتمدة للقيام بالعمليات المصرفية والتي اتخذت في نهاية سنة 2009، صفة مؤسسة مالية.

في نهاية 2021، تضم شبكة المصارف في الجزائر 603 1 وكالة منها 1202 وكالة تابعة للمصارف العمومية و 401 وكالة تابعة للمصارف الخاصة، اما بالنسبة للمؤسسات المالية، فقد بلغ عدد وكالاتها، 97 وكالة.

[1] بنك الجزائر، الوساطة المصرفية والبنية التحتية للقطاع المصرفي، متاح على الرابط: https://www.bank-of-algeria.dz/، تم الإطلاع في 2023/08/30.

ثانيا: عرض تطور الكتلة النقدية ومكوناتها في الجزائر خلال فترة 2017-2022

ويبينه الجدول والشكل التاليين:

الجدول رقم (3-1): تحليل تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2017-2022

الوحدة: مليار دج

البيان	2017	2018	2019	2020	2021	2022
النقود M1	10266,1	11404,1	10975,2	11902	13590	15370
معدل نمو M1	13,9	11	-3,7	8,34	14,5	8,4
أشباه النقود	4708,5	5232,6	5531,4	5757,8	6463,2	7585
معدل نمو الكتلة النقدية	7,6	11	5	4	3,12	
الكتلة النقدية	14974,6	16636,7	16506,6	17659,6	20054	22955
معدل نمو الكتلة النقدية M2	8,4	11,1	-0,76	6,99	13,75	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: بنك الجزائر، الوساطة المصرفية والبنية التحتية للقطاع المصرفي نتأكد ، متاح على الرابط: https://www.bank-of-algeria.dz/، تم الإطلاع في 2023/08/30.

ويمكن تمثيل الجدول بالشكل البياني الآتي:

الشكل رقم (3-1): تطور الكتلة النقدية ومكوناتها خلال الفترة 2017-2022

الوحدة: مليار دج

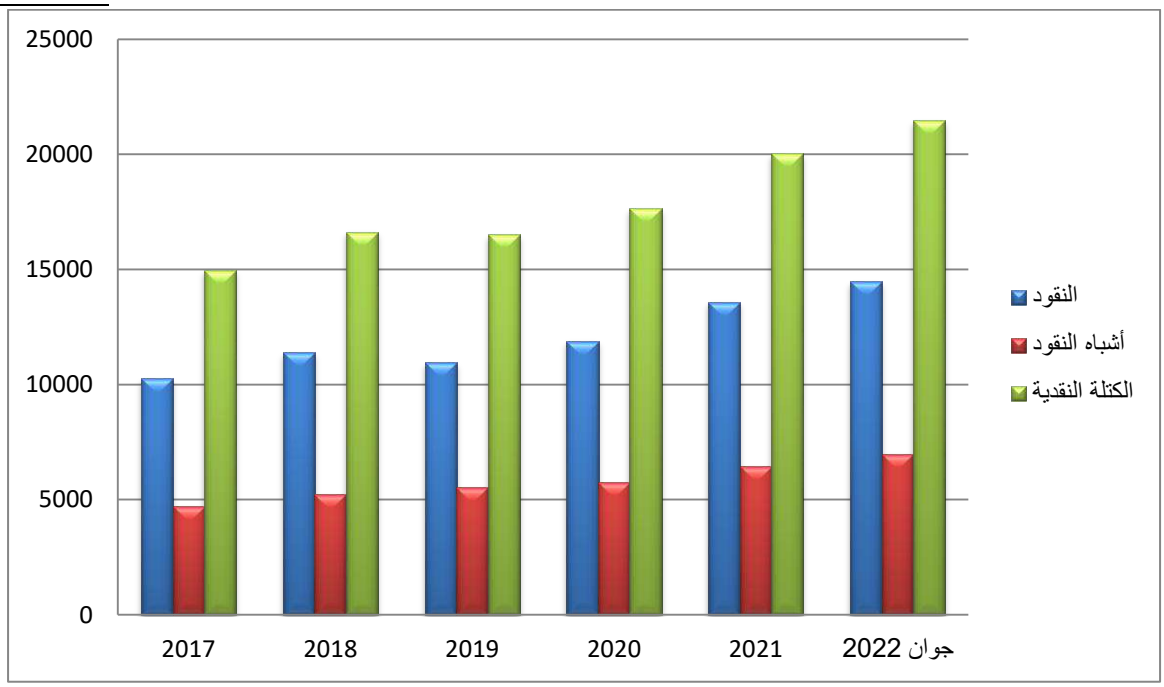

المصدر: من اعداد الطالب وبالاعتماد على الجدول أعلاه.

من خلال الجدول والشكل أعلاه يتبين لنا أن هناك تطور ملحوظ في حجم الكتلة النقدية ومكوناتها وبمعدلات نمو متفاوتة، حيث بلغ نمو الكتلة النقدية M2 8.4% في 2017 بـــ 14974,6 دج و 11.1% بـــ 16636,7 سنة 2018، وهذا راجع لنمو في حجم النقود والتي سجلت معدل نمو 13,9% بـــ 10266,1 سنة 2017 و11 % سنة 2018 بـــ 11404,1، وكذلك راجع لنمو في حجم أشباه النقود والذي سجلت معدلات نمو بـــ 7,6% بـــ 4708,5 سنة 2017 و 11 % بـــ 5232,6 سنة 2018، ثم ليسجل سنة 2019 انخفاض شديدا ليصل الى 0.76- وهذا راجع للانخفاض في المجمع M1 حيث شهد معدل 3,7- % وهذا ما أثر بشكل مباشر على نمو الكتلة النقدية M2، وهذا راجع للانخفاض الحاد في أسعار البترول؛

أما سنة 2021 سجل المجمع النقدي M2 نموا بنسبة 13,75% مقارنة بنمو أقل قدرة 6,99% في سنة 2020 مدفوعا بشكل أساسي بارتفاع المجمع M1 الذي زاد بنسبة 14,5% في 2021 مقابل معدل نمو قدره 8,44% في سنة 2020، وهذا راجع لهدف البنك المركزي من خلال سياسته النقدية في تعزيز مرونة القطاع

المصرفي مع دعم الانتعاش الاقتصادي، مع وضع برنامج خاص لإعادة تمويل البنوك لضمان توفير مساهمة إضافية من السيولة اللازمة لتمويل الاقتصاد، كما تم تمديد إجراءات تخفيف القواعد الاحترازية وسقف إعادة التمويل الذي تم وضعها في 2020، كان لهذه التدابير تأثير مباشر على مستوى السيولة المصرفية بالفعل.[1]

المطلب الثاني: تطور الودائع المجمعة من طرف المصارف والتداول النقدي خارج القطاع

ويمكن عرض تطور الودائع المصرفية والتداول النقدي خارج القطاع المصرفي في الجدول والشكل الآتي:

الجدول رقم (3-2): تطور الودائع المجمعة من طرف المصارف والتداول النقدي خارج القطاع

الوحدة: مليار دج

البيان	2017	2018	2019	2020	2021	2022
التداول النقدي خارج القطاع المصرفي	4716,9	4926,8	5437,6	6138,3	6712,2	7124,3
معدل نمو الداول النقدي خارج ق م %	4,8	4,4	10,37	12,89	9,35	6,12
Ǝالودائع المجتمعة من طرف المصارف	10232,2	10922,7	10639,5	10756	12484,9	14530,4
معدل نمو الودائع المجتمعة من طرف المصارف %	-	6,7	-2,6	1,1	16,07	16,38
Ǝالودائع الإسلامية	272,587	309,426	315,905	340.000	442,100	546,700
معدل نمو الودائع إسلامية المجمعة %	-	1,35	2	8,6	30	24

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: بنك الجزائر، الوساطة المصرفية والبنية التحتية للقطاع المصرفي نتأكد، متاح على الرابط: https://www.bank-of-algeria.dz/.

[1] بنك الجزائر، الوساطة المصرفية والبنية التحتية للقطاع المصرفي نتأكد ، متاح على الرابط: https://www.bank-of-algeria.dz/، تم الإطلاع في 2023/08/30.

ويمكن تمثيل أرقام الجدول بالشكل البياني الآتي:

الشكل رقم (3-2): تطور الودائع المجمعة من طرف المصارف والتداول النقدي خارج القطاع

الوحدة: مليار دج

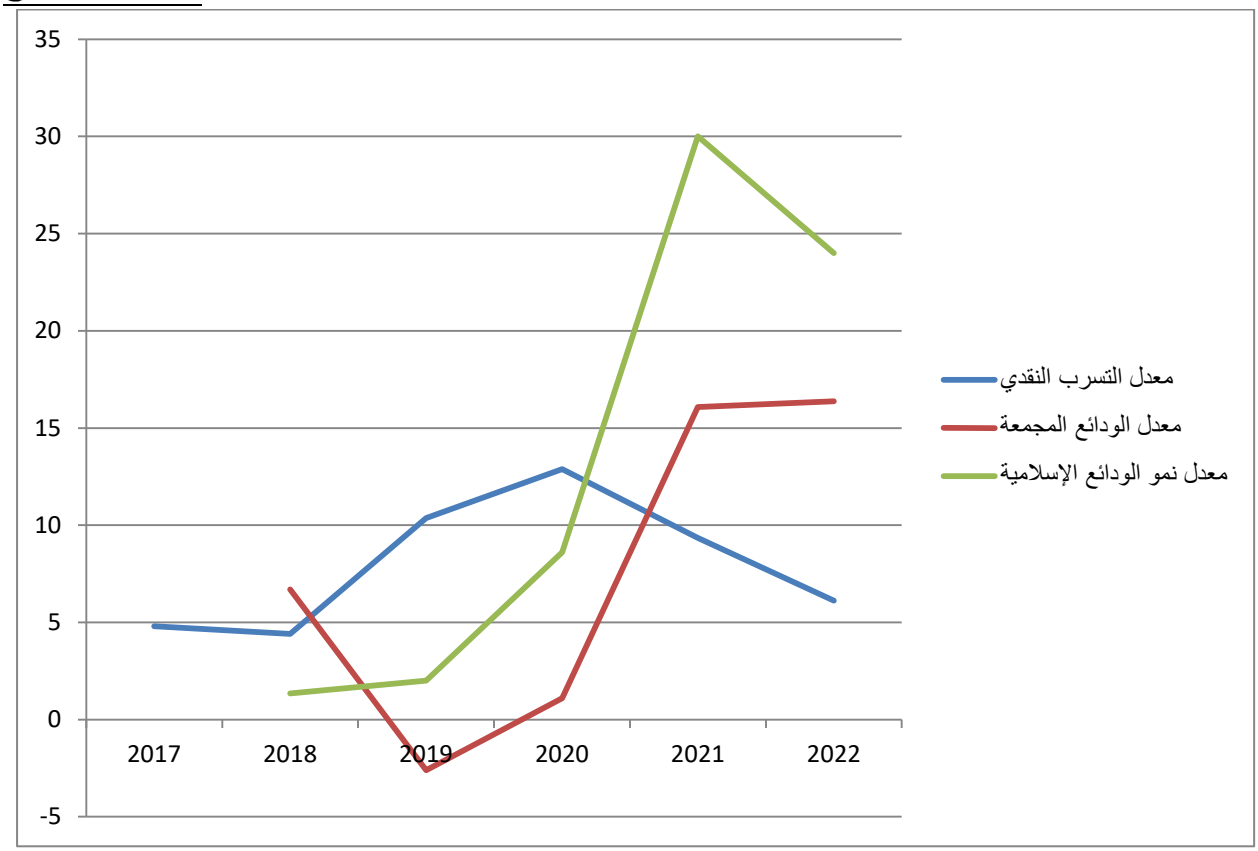

المصدر: من اعداد الطالب وبالاعتماد على الجدول السابق.

من خلال الجدول والشكل أعلاه يتبين لنا أن هناك تطور ملحوظ ومستمر في حجم التداول النقدي خارج القطاع المصرفي وبمعدلات نمو متفاوتة، حيث بلغ حجم التداول سنة 2017 مبلغ 4716,9 مليار دج وبمعدل نمو 4,8%، وفي سنة 2018 بلغ 4926,8 بمعدل نمو 4,4%، أما سنة 2020 فشهدت أعلى معدل نمو بـــ 12,89% حيث بلغ 6138,3 لينخفض في السنوات الموالية، حيث سجل في سنة 2021 و2022 معدل نمو 9,35% و6,12 % وبحجم 6712,2 و7124,3 على التوالي، وفي الجهة المقابلة نلاحظ النمو المستمر في حجم الودائع المجمعة الإسلامية، ففي نهاية عام 2022، تم تقدير حجم الودائع الإسلامية بحوالي 546.7 مليار دينار، مقابل 442.1 مليار دينار في نهاية عام 2021 و340 مليار دينار في نهاية عام 2020، يشير ذلك إلى نمو بنسبة 23.6% في نهاية عام 2022، مقابل نمو بنسبة 30% في نهاية عام 2021. وما يفسر هذا النمو تبني

العديد من البنوك العمومية والخاصة العمل المصرفي الإسلامي مع التوسع في فتح شبابيك في مختلف الوكالات عبر أنحاء الوطن ممّا ساهم بشكل مباشر في نمو حجم الودائع، وهذا ما أثر سلبا على معدل نمو التسرب النقدي من سنة 2020 إلى 2022.

كما يجدر بنا الإشارة أن معدل نمو الودائع الإسلامية لم تتأثر بالرغم من التأثر الحاد للودائع المجمعة للمصارف سنة 2019 الذي كان سببها الانهيار الحاد في أسعار البترول وسنة 2020 سنة الوباء كوفيد 19 ، وهذا ما يثبت جدارة العمل المصرفي الإسلامي في مواجهة الأزمات.

المطلب الثالث: التسرب النقدي والناتج الداخلي الخام

حيث سيتم من حلال هذا المطلب عرض الكتلة النقدية إلى الناتج الداخلي الخام في حال وجود تسرب نقدي وفي حالة عدم وجود تسرب نقدي من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (3-2): نسبة الودائع المجمعة من طرف المصارف والكتلة النقدة M2 إلى الناتج الداخلي الخام.

الوحدة: مليار دج

البيان	2017	2018	2019	2020	2021	2022
التداول النقدي خارج ب م (c)	4716,9	4926,8	5437,6	6138,3	6712,2	7124,3
مجموع الودائع المجتمعة من طرف المصارف	10232,2	10922,7	10639,5	10756	12484,9	14530,4
الكتلة النقديةM2	14974,6	16636,7	16506,6	17659,6	20053,5	21488,2
الناتج الداخلي الخام PIB	22021,5	20393,5	20500,2	18476,9	22079,3	27688,6
التداول النقدي خارج ب م / M2	31,5	29,6	32,9	34,7	33.5	33,3
الكتلة النقدية M2 / PIB	0,68	0,89	0,81	0,8716	1,06	0,78
الودائع المجمعة من طرف المصارف / PIB	0,46	0,59	0,52	0,53	0,66	0.52

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: بنك الجزائر، الوساطة المصرفية والبنية التحتية للقطاع المصرفي نتأكد، متاح على الرابط: https://www.bank-of-algeria.dz/، تم الاطلاع في 2023/08/30.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن حجم التداول النقدي خارج القطاع المصرفي يمثل حوالي ثلث الكتلة النقدية خلال السنوات الآتية: (2017-2019-2020-2021-2022) حيث بلغت على التوالي النسب الآتية: (31,5) (32,9) (34,7) (33,5) (33,3)، ما عدا سنة 2018 الذي شهدت انخفاض بـــ (29,6)، ويعود هذا التسرب إلى عدة عوامل لعلى أبرزها تدني ثقة الجمهور بالجهاز المصرفي، فضلاً عن تنامي ظاهرة اقتصاد الظل، وأيضا الحراك الشعبي في سنة 2019 وهذا ما أثرا سلبا على حجم الودائع الإسلامية كما أشرنا سابقا وبالتالي يؤثر على أمن واستقرار كل المؤسسات بما فيها البنوك.

وأما نسبة الكتلة النقدية M2 إلى الناتج الداخلي الإجمالي فكلما اقتربت من 01 كلما اقتربنا من تحقيق الاستقرار النقدي وهذا ما ينطوي عليه معطيات الجدول أعلاه، ولو نظرنا أيضا إلى الودائع المجمعة من طرف المصارف إلى الناتج الداخلي الخام لوجدنا النسبة بعيدة على 01 وهذا أبرز ما يسعى المشرع الجزائري لتداركه من خلال استقطاب الأموال خارج القطاع المصرفي بهدف تحقيق الاستقرار النقدي.

خلاصة الفصل:

يعتبر التسرب النقدي من أهم المشاكل التي تعاني منها الاقتصاديات العالمية، ومن بينها الجزائر التي تسعى إلى الحد منه واستقطاب الأموال خارج القطاع المصرفي والمقدرة بـــ 7000 مليار دج؛

ويعود التسرب النقدي في الجزائر إلى عدة أسباب منها: فقدان الجمهور لثقة المصرفية نتيجة عوامل تاريخية أبرزها فضيحة الخليفة، بالإضافة إلى ذلك نجد أن نقص الوعي الادخاري لدى المجتمع الجزائري هو بمثابة الهاجس للنظام المصرفي، ناهيك عن عدم رغبة المجتمع الجزائري في التعامل مع نظام القرض بالربا؛

ومن أجل استقطاب الأموال خارج القطاع المصرفي قام المشرع الجزائر بانتهاج الصيرفة الإسلامية كحل لهذا المشكل الاقتصادي، حيث سيتم من خلال الدراسة الميدانية التي تم القيام بيها على عينة من البنوك التجارية الجزائرية قياس مدى مساهمة منتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر على استقطاب الأموال خارج القطاع المصرفي.

الفصل الرابع: □

الدراسة الميدانية

تمهيد:

سيتم من خلال هذا الفصل عرض الجوانب الميدانية لأثر تطبيق منتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر على استقطاب الأموال خارج القطاع المصرفي، وذلك من خلال برنامج الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، حيث تم تحديد منهجية الدراسة بتحديد طبيعة المجتمع وعينة الدراسة، بالإضافة إلى معايير القياس وأسلوب جمع البيانات والأساليب الإحصائية المستخدمة، ومن ثم تحليل فقرات الاستبيان، واختبار فرضيات الدراسة وتفسير نتائجها.

وقبل التطرق للدراسة الميدانية، وجب علينا عرض تطور المنتجين المقدمين للمودعين وهما: منتج حسابات الودائع والودائع في حسابات الاستثمار اللذان نصّ عليهما النظام 20-02 واللذان يشهدان تطور ملحوظ ومستمر في استقطاب الاموال منذ سنة اصدار النظام.

وبغيت الإلمام بمختلف الجوانب التطبيقية للدراسة تمّ تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث كانت عناوينها على التوالي كما يلي:

- **المبحث الأول: بناء أداة الدراسة؛**
- **المبحث الثاني: اختبار صدق وثبات أداة الدراسة؛**
- **المبحث الثالث: اختبار صحة الفرضيات؛**

المبحث الأول: بناء أداة الدراسة

وقبل عرض خطوات بناء الاستبانة وجب علينا أولا عرض تطور المنتجات المقدمة للمودعين الـــذين نصّ عليهما النظام 20-02 وهما حسابات الودائع والودائع في الحسابات الاستثمارية لدى البنوك الجزائرية التي تمارس الصيرفة الإسلامية، ثم التطرق إلى كيفية بناء الاستبانة من خلال عرض مجتمع وعينة الدراســـة ثم بناء أداة الدراسة والأساليب الإحصائية المعتمدة في تحليل البيانات؛

المطلب الأول: واقع حسابات الودائع والودائع في حسابات الاستثمار في الجزائر

سيتم عرض الودائع الإسلامية في الجزائر خلال الفترة 2020-2022 حسب ما ورد لدينا من إحصائيات، وكانت كالتالي:

الجدول (4-1) : عرض تطور حسابات الودائع والودائع في حسابات الاستثمار في الجزائر للفترة 2020-2022

الوحدة: مليار دج

حجم الودائع	2020	2021	2022
حسابات الودائع	163	212,8	255,5
الودائع في حسابات الاستثمار	177	229,3	291,2
حجم الودائع الإسلامية	340	442,1	546,7
معدل نمو الودائع الإسلامية %	-	30	23.6
حصة المصارف العمومية	2,754	20,4	64,5
حصة المصارف العمومية %	0,81	4,83	11,80
حصة المصارف الخاصة	337,246	437,27	482,2
حصة المصارف الخاصة %	99,19	95,17	88,20

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2022.

في نهاية عام 2022، تم تقدير حجم الودائع الإسلامية بحوالي 546.7 مليار دينار، مقابل 442.1 مليار دينار في نهاية عام 2021 و340 مليار دينار في نهاية عام 2020، يشير ذلك إلى نمو بنسبة 23.6% في نهاية عام 2022، مقابل نمو بنسبة 30% في نهاية عام 2021. وما يفسر هذا النمو تبني

العديد من البنوك العمومية والخاصة للعمل المصرفي الإسلامية مع التوسع في فتح شبابيك في مختلف الوكالات عبر أنحاء الوطن ممّا ساهم بشكل مباشر في نمو حجم الودائع.

وحسب نوع المصرف تضاعفت الودائع الإسلامية على مستوى المصارف العمومية، نهاية سنة 2022، بأكثر من ثلاثة مرات بحيث انتقلت من 4,83% سنة 2021 بـــ 20,4 مليار دج إلى 11,80 % في سنة 2022 بقيمة 64,5 مليار دج، وهذا راجع لتبني العديد من البنوك العمومية العمل المصرفي الإسلامية مع التوسع في فتح شبابيك في مختلف الوكالات عبر أنحاء الوطن؛

ومن ناحية أخرى عرفت الودائع الإسلامية في المصارف الخاصة، نهاية سنة 2022، ارتفاعا بنسبة 14.3% لتصل إلى 482,2 مليار دينار خلال سنة 2022، مقابل 437,27 لسنة 2021 و337,246 لسنة 2020؛

حسب طبيعة الودائع، بلغ إجمالي حسابات الودائع 255,5 مليار دينار خلال سنة 2022 مقابل 212,8 مليار دينار خلال سنة 2021، و163 مليار لسنة 2020، وفيما يتعلق بالودائع في الحسابات الاستثمارية، فهي الأخرى عرفت ارتفاعا لتصل سنة 2022 لقيمة 291,2 مقابل 229.3 مليار دينار نهاية سنة 2021 و177 مليار لسنة 2020؛

تجدر الإشارة إلى أن بنك البركة الجزائري ومصرف السلام الجزائر يستحوذان على 73.3% من إجمالي الودائع الإسلامية نهاية سنة 2022 ويقدر حجمهما بنحو 400.8 مليار دينار نهاية سنة 2022 مقابل 371,0 مليار دينار نهاية سنة 2021.[1]

المطلب الثاني: مكونات ومنهجية الدراسة

أولا: منهجية الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع المعلومات الأولية، حيث يعتبر الاستبيان من أهم الوسائل للحصول على المعلومات وحقائق تتعلق بآراء واتجاهات الجمهور حول موضوع

[1] الموقع الرسمي لبنك الجزائر: https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/11/Rapport-BA-2022-Fr.pdf، تم الاطلاع: 2024/03/16.

معين أو موقف معين، [1]ومن خلال الاستبيان سيتم التعرف على مدى تأثير تطبيق منتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر على استقطاب الأموال خارج القطاع المصرفي، وذلك بالاعتماد على نوعين أساسيين من البيانات:

1. **البيانات الأولية:** تم إعداد استبانة الدراسة وتوزيعها على مجتمع الدراسة، لغرض تجميع المعلومات اللازمة حول موضوع البحث ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS.V24 الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة؛
2. **البيانات الثانوية:** وتتم من خلال مراجعة الكتب والدوريات واستخدام الإنترنيت والأبحاث والدراسات السابقة التي تساهم في إثراء هذه الدراسة.[2]

ثانيا: متغيرات الدراسة

وتنقسم متغيرات الدراسة إلى متغير مستقل وهو منتجات الصيرفة الاسلامية في الجزائر وينقسم إلى ثلاثة (03) أبعاد وهي على التوالي: منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على المشاركات ومنتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على البيوع ومنتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على المنافع، وأما المتغير التابع فهو الأموال خارج القطاع المصرفي.

ثالثا: مجتمع وعينة الدراسة

1. مجتمع الدراسة

يعرف مجتمع الدراسة على أنّه جميع العناصر أو الأفراد التي ينصب عليهم الاهتمام في دراسة معينة، وبمعنى آخر جميع العناصر التي تتعلق بها مشكلة البحث[3]؛ والذي يمثل في هذه الدراسة اطارات البنوك في الجزائر والأساتذة الأكاديميين في التخصص؛

2. عينة الدراسة

تعد عينة البحث نموذجاً يشمل ويعكس جانباً أو جزءاً من وحدات المجتمع الأصلي المعني بالبحث، تكون ممثلة له، بحث تحمل صفاته المشتركة[4]، وتكونت عينة البحث من مجموعة اطارات البنوك التجارية

---

[1] بحري صابر، خرموش منى، **الاستبيان كأحد أدوات جمع البيانات بين دواعي الإستخدام ومعيقات التطبيق في الدراسات الاجتماعية**، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية، المجلد 02، العدد 02، 2019، ص 345.

[2] اراهيمي فائزة، مرجع سبق ذكره، ص 164.

[3] جاسم محمد علي، وسام مالك داود، **الإحصاء الحيوي باستخدام برنامج SPSS**، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2016، ص 224.

[4] عامر إبراهيم قنديلجي، **منهجية البحث العلمي**، دار اليازوري العلمية، عمان–الأردن، 2013 ص 186.

الجزائرية، والأساتذة الأكاديميين المهتمين بالصناعة المالية الإسلامية؛ حيث تمّ توزيع استبيان ورقي وإلكتروني كما يوضح في الجدولين على التوالي:

الجدول (04-02): توزيع الاستبيان الورقي

نوع المتعامل	الاستبيانات الموزعة	الاستبيانات المسترجعة	الاستبيانات المستبعدة	الاستبيانات الخاضعة للدراسة
وكالة بنك الخارجي الجزائري –بلوزداد	01	01	0	01
وكالة بنك التنمية المحلية –تيارت	17	17	01	16
وكالة بنك الخليج –تيارت	06	05	0	05
المجموع	24	23	01	22

المصدر: من اعداد الطالب

يجدر بنا الاشارة أنه قد تم التنقل إلى معظم المديريات العامة للبنوك التجارية الجزائرية، من أجل تسليم الاستبانة ورقياً، إلا أنه في بعض المديريات لم يتم استقبالي، والبعض الآخر تم الاستقبال ولكن بدون تحصيل ولا إجابة ورقية وكان مطلبهم إرسال الاستبانة إلكترونيا؛

قد تم إرسال الاستبيان إلكترونيا على اطارات البنوك التجارية والاساتذة الأكاديميين وكانت الحصيلة كما يلي:

الجدول (04-03): توزيع الالكتروني للاستبيان

اسم البنك	الاستبيانات الموزعة	الاستبيانات المسترجعة	الاستبيانات المستبعدة	الاستبيانات الخاضعة للدراسة
اطار في البنك	على الأقل 100	30	0	30
أستاذ أكاديمي	على الأقل 100	30	0	50
المجموع	06	05	0	05
الاستبانة الموزعة على الرابط الإلكتروني https://forms.gle/s6z5pKzg8bSZSoQo6				

المصدر: من اعداد الطالب

فقد شمل التوزيع بالنسبة إطارات البنوك التجارية الجزائرية البنوك الآتية:

- المدرية العامة لبنك الجزائر؛
- المدرية العامة لبنك البركة الجزائري وفرع شلف وقسنطينة؛
- المدرية العامة لمصرف السلام الجزائر؛ وفرع قسنطينة وعين وسارة، وباتنة؛
- المدرية العامة لبنك الإسكان للتجارة والتمويل؛
- فرع بنك التنمية المحلية لولاية سعيدة وتيسمسيلت؛
- فرع بنك التنمية المحلية – تيسمسيلت؛

وأما بالنسبة الأساتذة الأكاديميين فتم ارسال إليهم رابط الاستبانة عن طريق الإيمايل والفيسبوك.

المطلب الثاني: بناء أداة الدراسة

أولا: بناء أداة الدراسة

تم استخدام الاستبيان كأداة رئيسية لاختبار فرضيات الدراسة، ولبناء أداة الدراسة تم تحديد الأبعاد المكونة لكل محور بالاعتماد على الجانب النظري ومختلف الدراسات السابقة التي تعرضت لمتغيرات الدراسة، ومن أجل أن يؤدي الاستبيان الهدف المرجو منه تم تبسيط صياغة فقرات كل بعد حتى يتسنى للمستجوب الإجابة عليها دون أن يكون له لبس أو غموض، كما أنه تم مراعاة أن تكون للفقرة علاقة مباشرة بالمحور الذي تنتمي إليه.

وبعد ضبط شكل الاستبيان في شكله الأولي تم عرضه على الأستاذ المشرف، ومن خلال اتباع توجيهات المشرف تم إجراء التعديلات الضرورية، ثم تم عرضه على مجموعة من الأساتذة الجامعيين من أجل تحكيمه وإبداء رأيهم حوله، الذين اقترحوا بعض التعديلات الهامة من خلال إعادة صياغة بعض الفقرات والاستغناء عن أخرى وإضافة فقرات أخرى؛ وكآخر خطوة لإخراج الاستبيان تم اعادة إرساله للمشرف والمشرف المساعد، ليتم بعد ذلك إجراء آخر التعديلات عليه وتوزيعه على عينة الدراسة، وتضمن الاستبيان قسمين على التوالي:

1. القسم الأول والذي شمل معلومات خاصة بالمتغيرات الشخصية للمجيب (نوع المتعامل، المؤهل العلمي، الخبرة المهنية، وكان كالأتي:

الجدول (04-04): جزء المتغيرات الشخصية للاستبانة

1. نوع المتعامل	إطار في البنك
	خبير اقتصادي
2. المؤهل العلمي	ليسانس
	ماستر
	ماجستير
	دكتوراه
3. متغير الخبرة المهنية	أقل من 5 سنوات
	من 5 إلى 10 سنوات
	من 11 إلى 15 سنة
	أكثر من 15 سنة

المصدر: من إعداد الطالب

2. أما القسم الثاني فهو يتكون من 22 فقرة (عبارة) موزعة على محوري الدراسة كما يلي:

أ. **المحور الأول:** خاص بالمتغير المستقل منتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر، ضم هذا المحور (المتغير) ثلاث أبعاد (منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على المشاركات، منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على البيوع، منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على المنافع)، حيث شمل بعد منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على المشاركات 05 فقرات، بعد منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على البيوع 05 فقرات، بعد منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على المنافع 05 فقرات؛ كما يلي:

الجدول (04-05): ترميز أسئلة المحور الأول

الرمز	المحور الأول: منتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر
	البعد الأول: منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على المشاركات
A1	تقدم صيغ صيرفة الإسلامية القائمة على المشاركات حلولاً تمويلية واستثمارية للمتعاملين
A2	تتوافق صيغ الصيرفة الإسلامية القائمة على المشاركات مع الاستراتيجية التمويلية والاستثمارية للبنك
A3	تعتبر صيغي المضاربة والمشاركة من أهم صيغ الصيرفة الإسلامية المستخدمة في البنوك في الجزائر
A4	تعمل صيغتي المضاربة والمشاركة في البنوك على تحقيق عوائد كبيير وبدرجة مخاطرة عالية

A5	يتوافق تطبيق صيغ الصيرفة الإسلامية القائمة على المشاركات مع قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية
البعد الثالث: منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على المنافع	
A6	تقدم منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على البيوع حلولاً تمويلية واستثمارية للمتعاملين.
A7	تتوافق صيغ الصيرفة الإسلامية القائمة على البيوع مع الاستراتيجية التمويلية والاستثمارية للبنك
A8	تعتبر صيغي المرابحة والسلم من أهم صيغ الصيرفة الإسلامية المستخدمة في البنوك الجزائرية
A9	تحقق الصيغ القائمة على البيوع عوائد كبيرة للبنوك وبدرجة مخاطرة منخفضة
A10	يتوافق تطبيق صيغ الصيرفة الإسلامية القائمة على البيوع مع قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية
البعد الثالث: منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على المنافع	
A11	تقدم منتجات القائمة على المنافع حلولاً تمويلية واستثمارية للمتعاملين.
A12	تحقق صيغة الإجارة عوائد كبيرة للبنوك مع درجة مخاطرة منخفضة
A13	درجة المخاطرة المنخفضة تحفز البنوك على استخدام الصيغ القائمة على المنافع
A14	من خلال الإجارة المنتهية بالتمليك، فإن البنك يضمن بأن المستأجر سيقوم بالمحافظة على الأصل المؤجر لأن ملكيته في الأخير تعود للمستأجر.
A15	يتوافق تطبيق صيغ الصيرفة الإسلامية القائمة على المنافع مع قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية

ب. **أمّا المحور الثاني** هو محور خاص للمتغير التابع الأموال خارج القطاع المصرفي، حيث شمل محور الأموال خارج القطاع المصرفي 07 فقرات، كما يلي:

الجدول (04-06): ترميز أسئلة المحور الثاني

الرمز	المحور الثاني: الأموال خارج القطاع المصرفي
B1	الجمهور يمتنعون عن وضع أموالهم في البنوك لأنهم يشعرون بصعوبة سحبها في حالة الاحتياج إليها نظراً لنقص السيولة في البنوك
B2	الجمهور يحجمون عن وضع أموالهم في البنوك لفقدان الثقة في الجهاز المصرفي نتيجة عوامل تاريخية أهمها قضية بنك الخليفة
B3	الجمهور يمتنعون عن وضع أموالهم لغياب الوعي الادخاري لديهم
B4	الجمهور يمتنعون عن وضع أموالهم ويفضلون استعمالها في مختلف المعاملات عوضاً عن البطاقات البنكية ووسائل الدفع الحديثة لأنهم يشعرون بعدم الحماية في هذه الوسائل الحديثة

B5	تعتبر نسبة توزيع الأرباح من أهم الدوافع للاستثمار في منتجات الصيرفة الإسلامية
B6	تمكن الصيرفة الاسلامية من جذب الأفراد الذين ليس لديهم حسابات مصرفية
B7	يعتبر نظام القرض بالفائدة من أهم دوافع التسرب النقدي

وبغية تقييم إجابات أفراد عينة البحث تم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي، المكون من خمس درجات حسب ما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (04-07): درجات الإجابة حسب مقياس ليكرت الخماسي

الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الطالب

ومن أجل التعليق على المتوسطات الحسابية لدرجة موافقة إجابات أفراد عينة البحث على فقرات الاستبيان فقد تم تقسيم المتوسطات إلى ثلاثة مستويات (مرتفع، متوسط، منخفض)، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (04-08): مستويات الإجابات ودرجات تقديرها

المستوى	منخفض	متوسط	مرتفع
مجال التقدير	[1 - 2.33]	[2.33 – 3.66[	[3.66 – 5]

المصدر: من إعداد الطالب

وقد تم الحصول على هذه القيم من خلال حساب المدى بطرح أصغر رقم في مقياس ليكرت الخماسي من أكبر رقم 5-1=4، وبعد ذلك نقوم بحاسب طول المجال بقسمة عدد المجالات (المستويات المعتمدة) 3/4=1.33 وبإضافة طول المجال لأقل قيمة في المقياس نحصل طول المجال الأول، وهكذا حتى نصل لآخر مجال.

ثانيا: الأساليب الإحصائية المعتمدة في الدراسة

تم الاعتماد في تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة على تفريغ إجابات الاستبيانات في البرنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية نسخة 24 (SPSS.V24)، وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1. التكرارات والنسبة المئوية: لوصف خصائص العينة؛
2. المتوسطات الحسابية: لتحديد اتجاه إجابات أفراد عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة، وتحديد أهمية العبارات؛
3. الانحراف المعياري: لتبيان مدى تشتت إجابات افراد العينة عن متوسطها الحسابي؛
4. معامل ألفا كرونباخ (Chronbach-Alpha): يعتبر ألفا كرونباخ مقياسا ومؤشرا لقياس ثبات أداة الدراسة وصدقها؛
5. معامل الارتباط سبيرمان لقياس درجة الارتباط بين الفقرات المحور، وتم استخدامه في الدراسة لأجل قياس الصدق صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة؛
6. اختبارت للعينات المستقلة (T-test): وهو اختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطين، واستعمل للكشف عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد العينة اتجاه متغيرات الدراسة تبعاً للمتغيرات الشخصية؛
7. اختبار تحليل التباين الأحادي (one-way ANOVA): للكشف عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى إلى الخصائص الديمغرافية التي لها أكثر من تصنيفين، وتحديد علاقة التأثير بين المتغيرات؛
8. الانحدار الخطي البسيط والتدريجي: لاختبار تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع.

المبحث الثاني: اختبار صدق وثبات أداة الدراسة

يقصد بصدق أداة القياس مدى قدرة أداة الدراسة على قياس ما وضعت لأجله، ومن أجل هذا الاختبار خضعت أداة القياس إلى اختبار صدق الاتساق البنائي، وصدق الاتساق الداخلي، أما الثبات فيقصد به إمكانية أن تعطي أداة الدراسة نفس النتائج في حال إعادة توزيعها أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط وعلى نفس عينة الدراسة.

المطلب الأول: اختبار صدق أداة الدراسة

وكانت نتائج هذه الاختبارات كالآتي:

أولا: الصدق الظاهري (صدق المحكمين): تم عرض الاستبانة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين لإبداء آرائهم حول سلامة الاستبانة وقدرتها على قياس الظاهرة، تقسيماتها، شكلها العام، المقاييس المدرجة، وبعد أخذ الملاحظات والتوجيهات التي كانت متعلقة بإعادة صياغة بعض العبارات، حذف بعض العبارات، دمج عبارتين، إضافة بعض العبارات، تم استخلاص الاستبانة في صورتها وصيغتها النهائية قابلة للتوزيع.

ثانيا: صدق الاتساق الداخلي لعناصر أداة القياس: تم اختبار الاتساق الداخلي على العينة بحساب ل حساب معاملات الارتباط بين الفقرات التي تنتمي إلى نفس البعد من خلال معامل الارتباط سبيرمان،[1] تم حساب معامل متوسط هذه الارتباطات من أجل الحكم على اتساق الفقرات، بحيث يجب أن يكون المتوسط أكبر من 0,25 وجاءت النتائج كالآتي:

1. **صدق الاتساق الداخلي لفقرات بعد منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على المشاركات**

وسيتم عرض الاتساق الداخلي لبعد منتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر في الجداول الآتية:

[1] براهيمي فائزة، مرجع سبق ذكره، ص 183.

الجدول (04-09): صدق الاتساق الداخلي لفقرات بعد منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على المشاركات

	A1	A2	A3	A4	A5
A1 Sig	1				
A2 Sig	**,536** ,001	1			
A3 Sig	**,240** ,171	**,518** ,002	1		
A4 Sig	**,534** ,001	**,359** ,037	**,328** ,059	1	
A5 Sig	**,659** ,000	**,533** ,001	**,199** ,259	**,596** ,000	1

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS V24

يتضح من الجدول أعلاه أن أقصى معامل ارتباط بين جميع فقرات بعد منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على المشاركات كان بقيمة (0.659) بين الفقرتين رقم (A1) و(A5)، ومتوسط معاملات الارتباط قدره (0.450) أي أكبر من (0.25)، وبذلك فإن فقرات بعد منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على المشاركات لها اتساق داخلي وصادقة لما وضعت لأجله.

الجدول (04-10): صدق الاتساق الداخلي لفقرات بعد منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على البيوع

	A6	A7	A8	A9	A10
A6 **Sig**	1				
A7 **Sig**	**,578** ,000	1			
A8 **Sig**	**,450** ,008	**,629** ,000	1		
A9 **Sig**	**,460** ,006	**,554** ,000	**,758** ,000	1	
A10 **Sig**	**,581** ,000	**,619** ,000	**,557** ,001	**,498** ,003	1

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS V24

يتضح من الجدول أعلاه أن أقصى معامل ارتباط بين جميع فقرات بعد منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على البيوع كان بقيمة (0.758) بين الفقرتين رقم (A8) و(A9)، ومتوسط معاملات الارتباط قدره (0.568) أي أكبر من (0.25)، وبذلك فإن فقرات بعد منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على المشاركات لها اتساق داخلي وصادقة لما وضعت لأجله.

الجدول (04-11): صدق الاتساق الداخلي لفقرات بعد منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على المنافع

	A11	A12	A13	A14	A15
A11 Sig	1				
A12 Sig	**,346** ,045	1			
A13 Sig	**,455** ,007	**,789** ,000	1		
A14 Sig	**,615** ,000	**,589** ,000	**,654** ,000	1	
A15 Sig	**,426** ,012	**,422** ,013	**,650** ,000	**,698** ,000	1

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS V24

يتضح من الجدول أعلاه أن أقصى معامل ارتباط بين جميع فقرات بعد منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على المنافع كان بقيمة (0.659) بين الفقرتين رقم (A12) و(A13)، ومتوسط معاملات الارتباط قدره (0.564) أي أكبر من (0.25)، وبذلك فإن فقرات بعد منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على المشاركات لها اتساق داخلي وصادقة لما وضعت لأجله.

2. **صدق الاتساق الداخلي لفقرات محور الأموال خارج القطاع المصرفي في الجزائر**

وسيتم عرض الاتساق الداخلي لفقرات المحور التابع المعنون بالأموال خارج القطاع المصرفي في الجدول الآتي:

الجدول (04-12):: صدق الاتساق الداخلي لفقرات محور الأموال خارج القطاع المصرفي في الجزائر

	B1	B2	B3	B4	B5	B6	B7
B1 Sig	1						
B2 Sig	**,590** ,000	1					
B3 Sig	**,433** ,011	**,248** ,158	1				
B4 Sig	**,455** ,007	**,521** ,002	**,290** ,096	1			
B5 Sig	**,097** ,587	**,003** ,985	**,225** ,200	**,224** ,202	1		
B6 Sig	**,195** ,001	**,219** ,214	**,272** ,119	**,001** ,994	**,549** ,001	1	
B7 Sig	**,238** ,175	**,396** ,020	**,267** ,127	**,115** ,516	**,476** ,004	**,616** ,000	1

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS V24

يتضح من الجدول أعلاه أن أقصى معامل ارتباط بين جميع فقرات محور الأموال خارج القطاع المصرفي كان بقيمة (0.59) بين الفقرتين رقم (B1) و(B2)، ومتوسط معاملات الارتباط قدره (0,306) أي أكبر من (0.25)، وبذلك فإن فقرات بعد منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على المشاركات لها اتساق داخلي وصادقة لما وضعت لأجله.

ثالثا: ثبات أداة الدراسة

لقياس مدى ثبات أداة الدراسية تم الاعتماد على معامل الثبات ألفا كرونباخ للتأكد من ثبات الاستبيان اختبار ثبات الاستمارة، الذي يتراوح بين الواحد الصحيح والصفر فإذا لم يكن هناك ثبات فهذا يعني أن معامل ألفا كرو نباخ يساوي الصفر وإذا كان هناك ثبات تام فهذا يعين انه يساوي الواحد الصحيح وهناك

ثبات نسبي للاستمارة إذا كانت تساوي 60% فأكثر. فكلما زاد المعامل زادت مصداقية البيانات وزاد ثباتها.[1] وكانت نتائج الدراسة كما يلي:

جدول رقم (04-13): معامل الثبات ألفا كرونباخ

المحاور		عدد الفقرات	معامل الثبات
أبعاد منتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر	بعد منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على المشاركات في الجزائر	05	0.884
	بعد منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على البيوع في الجزائر	05	0,869
	بعد منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على المنافع في الجزائر	05	0,855
منتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر		15	0.902
الأموال خارج القطاع المصرفي		7	0.721
معامل الثبات العام للاستبانة		**22**	**0.823**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS V24

تشير النتائج الظاهرة في الجدول أعلاه أن معامل الثبات ألفا كرونباخ لبعد منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على المشاركات في الجزائر مرتفع إذ بلغت قيمته 0,884 وجاء معامل الثبات ألفا كرونباخ لبعد منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على البيوع مرتفع إذ بلغت قيمته 0.869، أما معامل الثبات ألفا كرونباخ لبعد منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على المنافع 0,855، ومعامل لمحور منتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر مرتفع إذ بلغت قيمته 0.902، وجاءت معامل الثبات ألفا كرونباخ لمحور الأموال خارج القطاع المصرفي في الجزائر هو الآخر مرتفع إذ بلغت قيمته 0.721، أما معامل الثبات أ لفا كرونباخ العام للاستبانة ككل فقد سجل قيمة0.874 وهي قيمة مرتفعة، وجميع قيم معاملات الثبات تزيد عن النسبة المقبولة احصائياً والمحددة

[1] مسعودي ربيع، رندة جرودي، **تحليل الاستبيان باستخدام برنامج SPSS**، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 06، العدد 01، 2017، ص 113.

بـــ 0.60 مما يدل على أنّ الاستبيان يتمتع بدرجة ممتازة من الثبات، ويمكن الاعتماد عليه في تحقيق أغـــراض الدراسة.

المطلب الثاني: الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق المتغيرات الشخصية

من أجل توصيف عينة الدراسة سيتم التطرق في هذا المطلب إلى توزيع مفردات عينة الدراسة حسب المتغيرات الديمغرافية المتعلقة بالخصائص الشخصية والوظيفية للأفراد المستجوبين، والمتمثلة في: (نوع المتعامل، المؤهل العلمي، متغير الخبرة المهنية).

أولاً: توزيع مفردات العينة حسب متغير نوع التعامل

سيتم عرض من خلال الجدول التالي أهم النتائج المتوصل إليها بخصوص توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير نوع المتعامل المستجوبين.

جدول رقم (04-14): توزيع مفردات العينة حسب متغير نوع المتعامل

نوع المتعامل	التكرار	النسبة
إطار في البنك	52	%51
أستاذ أكاديمي	50	%49
المجموع	102	%100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS V24

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن بلغ عدد اجابات اطارات في البنك (52) بنســـبة (51%)، أمـــا الاساتذة الأكاديميين فتم التحصل على 50 اجابة بنسبة (49%)، ؛ ويمكن تمثيل النتائج السابقة من خـــلال الشكل التالي:

الشكل رقم (04-01): توزيع مفردات العينة حسب متغير نوع المتعامل

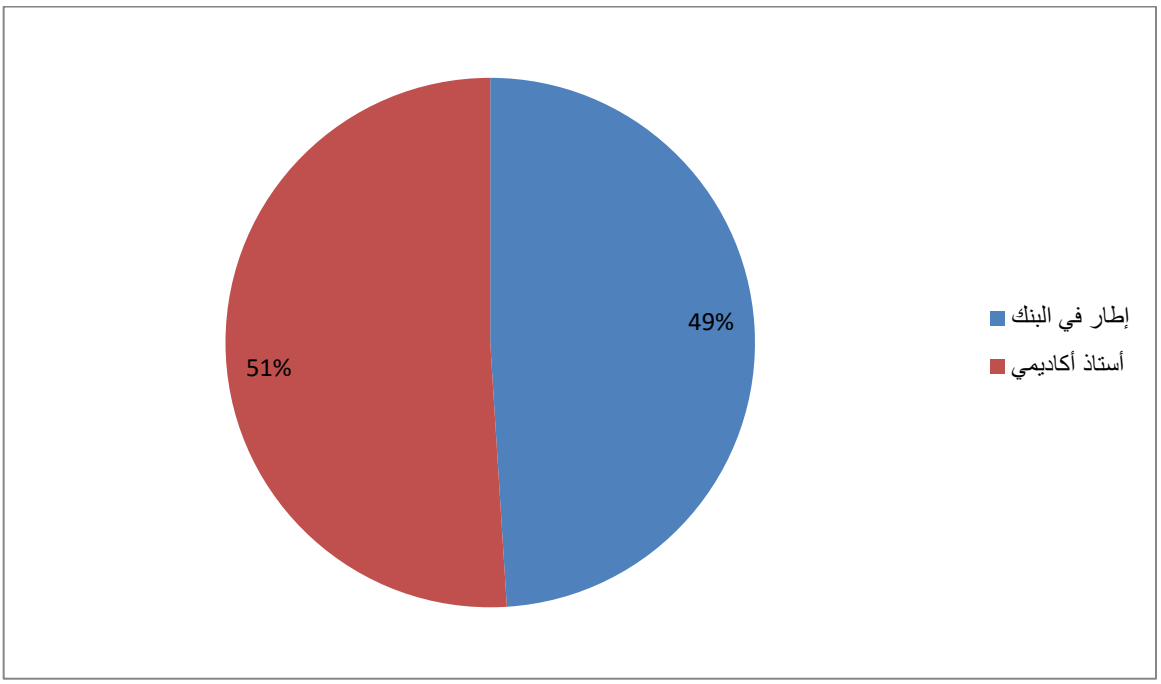

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS V24

ثانياً: توزيع مفردات العينة حسب متغير المؤهل العلمي

سيتم عرض من خلال الجدول التالي أهم النتائج المتوصل إليها بخصوص توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي.

جدول رقم (04-15): توزيع مفردات العينة حسب متغير المؤهل العلمي

الفئة	التكرار	النسبة
ليسانس	19	%18.6
ماستر	28	%27.5
ماجستير	03	%2,9
دكتوراه	52	%51
المجموع	102	%100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS V24

ويمكن تمثيل الجدول في الشكل الآتي:

الشكل رقم (04-02): توزيع مفردات العينة حسب متغير المؤهل العلمي

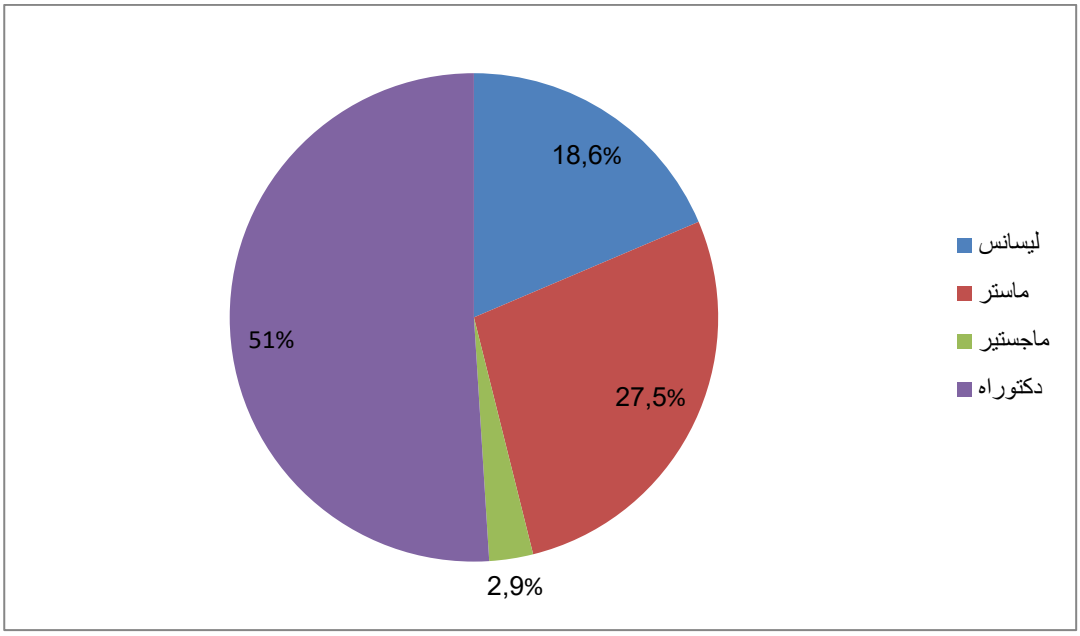

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS V24

من خلال الجدول والشكل أعلاه يلاحظ أن المؤهل العلمي الغالب على أفراد عينة الدراسة هو شهادة الدكتوراه بنسبة 51% وهذا راجع لتحصيل 49 اجابة على الاستبانة من استاذ أكادي حاصل على شهادة الدكتوراه بالإضافة إلى إطارين بالبنوك، ثم شهادة الماستر بنسبة 27.5%، ثم أصحاب شهادات الليسانس بنسبة 18.6%، تليها فئة أصحاب شهادات الماجستير بنسبة 2.9%.

ثالثاً: توزيع مفردات العينة حسب متغير الخبرة المهنية

يمثل الجدول التالي أهم النتائج المتوصل إليها بخصوص توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي للموظفين المستجوبين

جدول رقم (04-16): توزيع مفردات العينة حسب متغير الخبرة المهنية

الفئة	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	29	%28,4
من 5 إلى 10 سنوات	31	%30,4
من 11 إلى 15 سنة	18	%17,6
أكثر من 15 سنة	24	%23,5
المجموع	102	%100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS V24

ويمكن تمثيل الجدول في الشكل الآتي:

الشكل رقم (04-03): توزيع مفردات العينة حسب متغير الخبرة المهنية

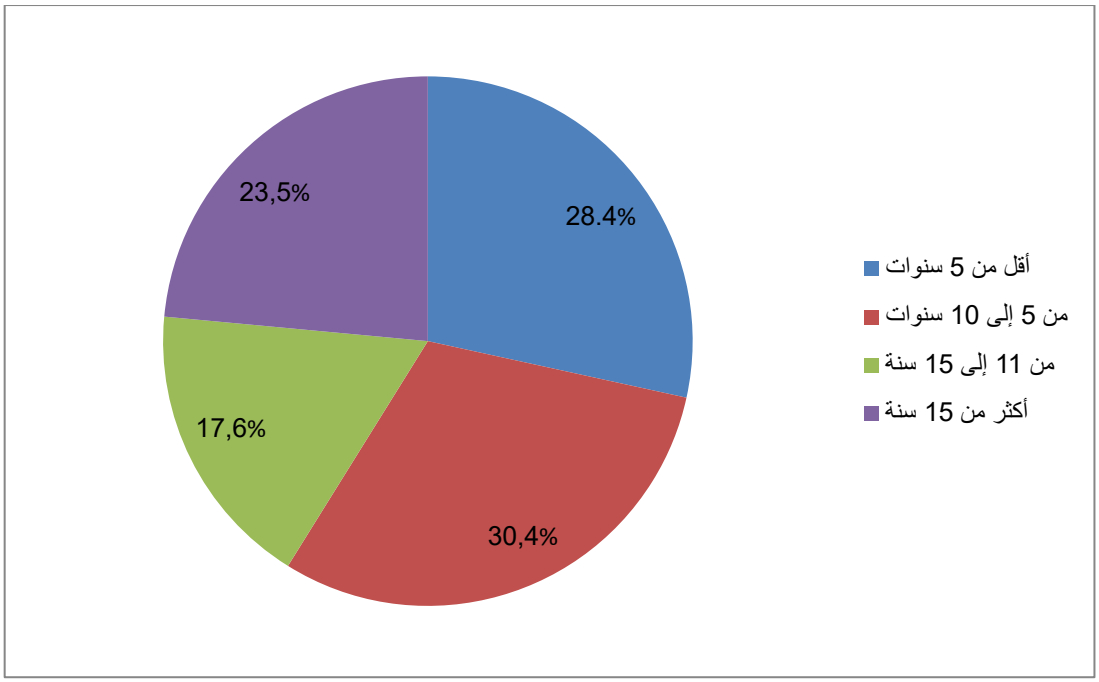

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS V24

من خلال الجدول والشكل يمكن القول أن فئة أصحاب الخبرة من 5 إلى 10 سنة هي الفئة الغالبة على أفراد العينة بـــ 31 مفردة ونسبة 30,4%، ثم تلتها فئة أصحاب الخبرة أقل من 5 سنوات البالغ عددهم 29 شخص ما يعادل ما نسبته 28,4%، وبعدها أتت فئة أصحاب الخبرة أكثر من 15 سنة البالغ عددهم 24 فرد، بنسبة 23,5% من مجموع أفراد العينة، وفي آخر الترتيب جاء أصحاب الخبرة من 11 إلى 15 سنة

عددهم 18 بنسبة 17,6%؛ ومما يمكن استنتاجه من هذه البيانات أن أغلبية أفراد العينة بالمنظمة محل الدراسة يتمتعون بخبرة واسعة إذ يتمتع 71,6% من أفراد العينة بخبرة تفوق 05 سنة، امتلاك الخبرة ينعكس على إجابات فقرات الاستبانة، ويعطيها نوع من المصداقية.

المطلب الثالث: واقع متغيرات الدراسة حسب أراء المستجوبين

سيتم التطرق إلى دراسة مدى درجة استجابة أفراد العينة المستجوبين حول واقع أخلاقيات الأعمال منتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر بأبعاده، وكذا واقع الأموال خارج القطاع المصرفي في الجزائر، وذلك من خلال تحليل البيانات التي تم جمعها وتفريغها في البرنامج الاحصائي SPSS.

أولاً: عرض وتحليل إجابات أفراد العينة لمحور منتجات الصيرفة الاسلامية في الجزائر

سنعمل على تحليل محور منتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر المكون من ثلاث أبعاد، وهي على التوالي: منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على المشاركات، منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على البيوع، منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على المنافع، وكل بعد يحوي على 05 عبارات التي من شأنها أن تقيس هذا البعد.

1. **منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على المشاركات:** تم التخصيص لهذا البعد خمس عبارات تم الترميز لها بـ(A1، A2، A3، A4، A5) على الترتيب، كما سنعمل على تحليل عبارات هذا البعد بالاعتماد على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة البحث، وجاءت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (04-17): تحليل إجابات أفراد العينة حول بعد منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على المشاركات

العبـــــــــــــــارة		التكرار					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة				
A1	ت	02	06	10	65	19	3,911	0,833	01	مرتفع
	%	02	05,9	09,8	63,7	18,6				
A2	ت	03	12	28	49	10	3,500	1,177	02	متوسط
	%	02,9	11,8	27,5	48	09,8				
A3	ت	17	12	26	32	05	2,862	1.08	05	متوسط
	%	16,7	21,6	25,5	31,4	04,9				
A4	ت	10	12	28	45	07	3,264	1,113	04	متوسط
	%	9,8	11,8	27,5	44,1	6,9				
A5	ت	07	08	21	44	22	3,437	0,705	03	متوسط
	%	6,9	7,8	20,6	43,1	21,6				
الدرجة الكلية للبعد							3.437	0.705	/	**متوسط**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS V24

يتبين من خلال الجدول أعلاه الخاص بإجابات أفراد العينة على بعد منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على المشاركات أن أكبر متوسط حسابي خاص بالعبارة " **تقدم صيغ صيرفة الإسلامية القائمة على المشاركات حلولاً تمويلية واستثمارية للمتعاملين** " حيث جاء بمتوسط حسابي 3,911، وانحراف معياري 0,833 بمستوى موافقة مرتفع، حيث أجاب 63,7% بموافق، و18,6% بموافق بشدة؛ و09,8% بمحايد، وهذا يدل على أن أفراد العينة يعتقدون أنّ منتجات الصيرفة الإسلامية تقدم حلولاً تمويلية واستثمارية للمتعاملين.

وثاني أكبر متوسط حسابي وافق العبارة " **تتوافق صيغ الصيرفة الإسلامية القائمة على المشاركات مع الاستراتيجية التمويلية والاستثمارية للبنك** " بمتوسط حسابي قدره 3,50 ودرجة موافقة متوسطة، وانحراف

معياري 1,177، حيث أجاب 48% بموافق و27,5% بمحايد، وهذا يدل على أن أكثر من نصف عينة البحث يوافقون على هذه العبارة، وهي توافق الصيغ القائمة على المشاركات مع الطبيعة الاستثمارية للبنوك، وهذا ما يلبي الحاجات المتعددة للمتعاملين وعلاقة البنك بينهم تقوم على المشاركات في الربح والخسائر.

وثالث أكبر متوسط حسابي هو متوسط العبارة " **يتوافق تطبيق صيغ الصيرفة الإسلامية القائمة على المشاركات مع قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية** " بقيمة قدرها 3,437 ودرجة موافقة متوسط، وانحراف معياري 0,705، حيث أجاب 43,1% موافق، و21,6% موافق بشدة، أي أنّ نصف أفراد العينة موافقون على يعتقدون أن تطبيق صيغ الصيرفة الإسلامية القائمة على المشاركات في الجزائر يتوافق مع قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية.

ورابع متوسط حسابي قدره 3,264 وهو خاص بالعبارة " **تعمل صيغتي المضاربة والمشاركة في البنوك على تحقيق عوائد كبيير وبدرجة مخاطرة عالية** "، ودرجة موافقة متوسط، حيث أجاب 44,1% موافق، 6,9% موافق بشدة و27,5% بمحايد، أي أنّ نصف أفراد العينة موافقون على أنّ صيغة المضاربة والمشاركة لها عوائد كبيرة وفي بيئة عمل ذات مخاطر عالية؛

وأدنى متوسط حسابي 2,862 الموافق للعبارة " **تعتبر صيغي المضاربة والمشاركة من أهم صيغ الصيرفة الإسلامية المستخدمة في البنوك في الجزائر** " بدرجة موافقة متوسط، حيث عبر 16,7% عن عدم موافقتهم بشدة, 21,6% على عدم موافقتهم، 25,5% بمحايد، وهذا يدل على أن منتجات الصيرفة الاسلامية القائمة على المشاركات وبالرغم من الحلول التمويلية والاستثمارية للمتعاملين والبنك، إلا انها لا تعتبر من أهم المنتجات المستخدمة في الجزائر نظرا لمخاطر الكبيرة؛

وعموماً فإنّ اتجاهات أفراد عينة البحث نحو بعد منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على المشاركات كانت بدرجة موافقة متوسطة بوسط حسابي 3.437 وانحراف معياري 0.705، كما أنّ مستويات مؤشراته مختلفة تراوحت بين مرتفع ومتوسط حيث سجل أكبر مستوى هو اتجاه أفراد عينة البحث نحو العبارة " **تقدم صيغ صيرفة الإسلامية القائمة على المشاركات حلولاً تمويلية واستثمارية للمتعاملين** " حيث جاء بمتوسط حسابي 3,911 بدرجة موافق مرتفع، وأدنى متوسط حسابي بـــ 2,862 الموافق للعبارة " **تعتبر صيغي المضاربة والمشاركة من أهم صيغ الصيرفة الإسلامية المستخدمة في البنوك في الجزائر** " بدرجة موافقة متوسط.

2. **بعد منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على البيوع:** تم التخصيص لهذا البعد خمس عبارات تم الترميز لها بـــ(A6، A7، A8، A9، A10) على الترتيب، كما سيتم العمل على تحليل عبارات هذا البعد بالاعتماد على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة البحث، وجاءت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (04-18): تحليل إجابات أفراد العينة على بعد منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على البيوع

العبـــــــــــارة		التكرار					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة				
A6	ت	03	05	13	69	12	3,803	0,821	02	مرتفع
	%	2,9	4,9	12,7	67,6	11,8				
A7	ت	01	08	22	59	12	3.715	0,812	03	مرتفع
	%	1,0	7,8	21,6	57,8	11,8				
A8	ت	02	09	20	45	26	3,823	0,979	01	مرتفع
	%	2,0	8,8	19,6	44,1	25,5				
A9	ت	01	16	21	48	16	3,607	0,966	04	متوسط
	%	1.0	15,7	20,6	47,1	15,7				
A10	ت	06	06	32	41	17	3,558	1,029	05	متوسط
	%	5,9	5,9	31,4	40,2	16,7				
الدرجة الكلية للبعد							3,702	0,714	/	مرتفع

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS V24

يتبين من خلال الجدول أعلاه الخاص بإجابات أفراد العينة على بعد منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على البيوع أن أكبر متوسط حسابي خاص بالعبارة " **تعتبر صيغي المرابحة والسلم من أهم صيغ الصيرفة الإسلامية المستخدمة في البنوك الجزائرية** " حيث جاء بمتوسط حسابي 3,823، وانحراف معياري 0,979 بمستوى موافقة مرتفع، حيث أجاب 44,1% بموافق، و25,5% بموافق بشدة؛ و19,6% بمحايد، مما يدل على أنّ منتجات السلم والمرابحة من أهم الصيغ الصيرفة الإسلامية المستخدمة في الجزائر، وهذا ما يتوافق واقع توزيع التمويل الإسلامي في الجزائر حسب الصيغ؛

وثاني أكبر متوسط حسابي وافق العبارة " **تقدم منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على البيوع حلولاً تمويلية واستثمارية للمتعاملين**" بمتوسط حسابي قدره 3,803 ودرجة موافقة مرتفعة، وانحراف معياري 0,821، حيث أجاب 67,6% بموافق و11,8% بموافق بشدة، مما يدب أن التوسع في الاستخدام راجع للحلول التمويلية والاستثمارية للمتعاملين؛

وثالث أكبر متوسط حسابي هو متوسط العبارة " **تتوافق صيغ الصيرفة الإسلامية القائمة على البيوع مع الاستراتيجية التمويلية والاستثمارية للبنك** " بقيمة قدرها 3.715 ودرجة موافقة مرتفعة، وانحراف معياري 0,812، حيث أجاب 57,8% موافق، و11,8% موافق بشدة، أي أنّ أكثر من نصف أفراد العينة يوافقون بدرجة مرتفعة أن صيغ القائمة على البيوع توافق الاستراتيجية التمويلية والاستثمارية للبنك؛

ورابع متوسط حسابي قدره 3,607 وهو خاص بالعبارة " **تحقق الصيغ القائمة على البيوع عوائد كبيرة للبنوك وبدرجة مخاطرة منخفضة** "، ودرجة موافقة متوسط، حيث أجاب 47,1% موافق، 15,7% موافق بشدة و20,6% بمحايد، وهذا ما يدل أن صيغ القائمة على البيوع تتميز بالعوائد الكبيرة مقابل مخاطر منخفضة؛

وأدنى متوسط حسابي 3,558 الموافق للعبارة " **يتوافق تطبيق صيغ الصيرفة الإسلامية القائمة على البيوع مع قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية** " بدرجة موافقة متوسط، حيث عبر 40,2% عن موافقتهم، 16,7% على موافقتهم بشدة، 31,4% بمحايد، وهذا يدل على أن هناك ضعف في التسويق لمنتجات الصيرفة الإسلامية، أو التسويق بشكل خاطئ؛

وعموماً فإنّ اتجاهات أفراد عينة البحث نحو بعد منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على البيوع كانت بدرجة موافقة مرتفعة بوسط حسابي 3,702 وانحراف معياري 0,714، كما أنّ مستويات مؤشراته مختلفة تراوحت بين مرتفع ومتوسط حيث سجل أكبر مستوى هو اتجاه أفراد عينة البحث نحو العبارة " **تعتبر صيغي المرابحة والسلم من أهم صيغ الصيرفة الإسلامية المستخدمة في البنوك الجزائرية** " حيث جاء بمتوسط حسابي 3,823، وانحراف معياري 0,979 بمستوى موافقة مرتفعة، وأدنى متوسط حسابي 3,558 الموافق للعبارة " **يتوافق تطبيق صيغ الصيرفة الإسلامية القائمة على البيوع مع قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية** " بدرجة موافقة متوسط.

3. **بعد منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على المنافع:** تم التخصيص لهذا البعد خمس عبارات تم الترميز لها بـــ(A11، A12، A13، A14، A15) على الترتيب، كما سنعمل على تحليل عبارات هذا البعد بالاعتماد على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة البحث، وجاءت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (04-19): تحليل إجابات أفراد العينة على بعد منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على المنافع

العبـــــــارة		التكرار					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة				
A11	ت	01	05	20	66	10	3,744	0,729	02	مرتفع
	%	1,0	4,9	19,6	64,7	9,8				
A12	ت	02	12	23	51	14	3,617	0,933	05	متوسط
	%	2,0	11,8	22,5	50	13,7				
A13	ت	03	07	19	59	14	3,725	0,891	03	مرتفع
	%	2,9	6,9	18,6	57,8	13,7				
A14	ت	01	05	17	56	23	3,931	0,823	01	مرتفع
	%	1,0	4,9	16,7	54,9	22,5				
A15	ت	05	05	23	53	16	3,686	0.964	04	متوسط
	%	4,9	4,9	22,5	52,0	15,7				
الدرجة الكلية للبعد							3,747	0.656	/	**مرتفع**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS V24

يتبين من خلال الجدول أعلاه الخاص بإجابات أفراد العينة على بعد منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على المنافع أن أكبر متوسط حسابي خاص بالعبارة " **من خلال الإجارة المنتهية بالتمليك، فإن البنك يضمن بأن المستأجر سيقوم بالمحافظة على الأصل المؤجر لأن ملكيته في الأخير تعود للمستأجر** " حيث جاء بمتوسط حسابي 3,931، وانحراف معياري 0,823 بمستوى موافقة مرتفعة، حيث أجاب 54,9% بموافق، و22,5% بموافق بشدة؛ و16,7% بمحايد، إذا هذه الفقرة موافق عليها من طرف أفراد العينة مما يدل أنّ البنك من خلال الاجارة المنتهية بالتمليك يضمن المحافظة على الأصل المؤجر لأن ملكيتها في الأخير تعود للمستأجر؛

وثاني أكبر متوسط حسابي وافق العبارة " **تقدم منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على المنافع حلولاً تمويلية واستثمارية للمتعاملين**" بمتوسط حسابي قدره 3,744 ودرجة موافقة مرتفعة، وانحراف معياري 0,729، حيث أجاب 64,7% بموافق و9,8% بموافق بشدة، وهذا يدل على أن أكثر من نصف عينة البحث يوافقون على أن صيغ القائمة على البيوع تقدم حلولاً تمويلية واستثمارية للمتعاملين؛

وثالث أكبر متوسط حسابي هو متوسط العبارة " **درجة المخاطرة المنخفضة تحفز البنوك على استخدام الصيغ القائمة على المنافع** " بقيمة قدرها 3,725 ودرجة موافقة مرتفعة، وانحراف معياري 0,891، حيث أجاب 57,8% موافق، و13,7% موافق بشدة، أي أنّ أكثر من نصف أفراد العينة يوافقون بدرجة مرتفعة أن صيغ القائمة على المنافع هي من أكثر الصيغ استخداما في الجزائر لأنها تتميز بدرجة مخاطر منخفضة تحفز البنوك على الإقبال عليها؛

ورابع متوسط حسابي قدره 3,686 وهو خاص بالعبارة " **يتوافق تطبيق صيغ الصيرفة الإسلامية القائمة على المنافع مع قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية** "، ودرجة موافقة متوسطة، حيث أجاب 52,0% موافق، 15,7% موافق بشدة و22,5% بمحايد، أي أنّ أكبر من نصف أفراد العينة موافقون على أنّ صيغ الصيرفة الاسلامية القائمة على المنافع في الجزائر تتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية؛

وأدنى متوسط حسابي 3,617 الموافق للعبارة " **تحقق صيغة الإجارة عوائد كبيرة للبنوك مع درجة مخاطرة منخفضة** " بدرجة موافقة متوسط، حيث عبر 50% عن موافقتهم، 13,7% على موافقتهم بشدة، 22,5% بمحايد، وهذا يدل على أن أكبر من نصف أفراد العينة يوافقون بأن صيغة الإجارة تحقق عوائد كبيرة للبنوك مع درجة مخاطرة منخفضة.

وعموماً فإنّ اتجاهات أفراد عينة البحث نحو بعد منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على المنافع كانت بدرجة موافقة مرتفعة بوسط حسابي 3,747 وانحراف معياري 0.656، كما أنّ مستويات مؤشراته مختلفة تراوحت بين مرتفع ومتوسط حيث سجل أكبر مستوى هو اتجاه أفراد عينة البحث نحو العبارة "**تقدم منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على المنافع حلولاً تمويلية واستثمارية للمتعاملين**" بمتوسط حسابي قدره 3,744، وانحراف معياري 0,979.بمستوى موافقة مرتفعة، وأدنى متوسط حسابي 3,617 الموافق للعبارة " **تحقق صيغة الإجارة عوائد كبيرة للبنوك مع درجة مخاطرة منخفضة** " بدرجة موافقة متوسط.

4. **إجابات أفراد العينة نحو محور منتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر**

جدول رقم (04-20): تحليل إجابات أفراد العينة نحو محور منتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر

البعـــــــــــــــد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة
منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على المشاركات	3,437	0,705	03	متوسط
منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على البيوع	3,702	0,714	02	مرتفع
منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على المنافع	3,747	0,656	01	مرتفع
الدرجة الكلية للمحور	3,628	0,577	/	**متوسط**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS V24

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو محور منتجات الصيرفة الإســـلامية في الجزائر كانت ضمن مجال الموافقة المتوسطة، بوسط حسابي قدره 3,628، وانحراف معياري 0,577، حيث كان أعلى متوسط حسابي 3,747 وهو خاص ببعد منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على المنافع، يليه بعد منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على البيوع بمتوسط حسابي 3,702، وجاء في آخر الترتيب بعد منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على المشاركات بمتوسط حسابي قدره 3,437 ودرجة موافقة متوسط؛

ثانياً: عرض وتحليل إجابات أفراد العينة لمحور الأموال خارج القطاع المصرفي في الجزائر

في هذا الجزء سيتم القيام بتحليل محور الأموال خارج القطاع المصرفي في من سبع عبارات تم الترميـــز لها بـــ(B1، B2، B3، B4، B5، B6، B7) على الترتيب، بالاعتماد على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة البحث، وجاءت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (04-21): تحليل إجابات أفراد العينة على محور الأموال خارج القطاع المصرفي

العبـــــــــــــارة		التكرار					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة				
B1	ت	10	37	08	39	08	2,980	1,210	07	متوسط
	%	9,8	36,3	7,8	38,2	7,8				
B2	ت	04	27	17	46	08	3,264	1,061	06	متوسط
	%	3,9	26,5	16,7	45,1	7,8				
B3	ت	05	12	19	55	11	3,539	1,001	03	متوسط
	%	4,9	11,8	18,6	53,9	10,8				
B4	ت	03	23	15	53	08	3,392	1,016	05	متوسط
	%	2,9	22,5	14,7	52	7,8				
B5	ت	01	10	21	57	13	3,696	0,853	01	مرتفع
	%	01	9,8	20,6	55,9	12,7				
B6	ت	02	15	22	54	09	3,519	0,919	04	متوسط
	%	2,0	14,7	21,6	52,9	8,8				
B7	ت	3°	11	21	55	12	3,607	0,935	02	متوسط
	%	2,9	10,8	20,6	53,9	11.8				
الدرجة الكلية للبعد							3,428	0,649	/	**متوسط**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS V24

يتضح من خلال الجدول أعلاه الخاص بإجابات أفراد العينة على محور الأموال خارج القطاع المصرفي أن أكبر متوسط حسابي خاص بالعبارة " **تعتبر نسبة توزيع الأرباح من أهم الدوافع للاستثمار في منتجـــات الصيرفة الإسلامية** "، بمتوسط حسابي 3,696، وانحراف معياري 0,919، بمستوى موافقة متوسط، حيث أجاب 55,9% بموافق، و12,7% بموافق بشدة؛ مما يدل على أن أفراد العينة يتفقون علـــى أن نســـبة توزيع الأرباح من أهم الدوافع لاستقطاب الأموال للاستثمار في البنوك الإسلامية؛

وثاني أكبر متوسط حسابي وافق العبارة " **يعتبر نظام القرض بالفائدة من أهم دوافع التسرب النقدي**" بمتوسط حسابي قدره 3,607، وانحراف معياري 0,935، وبدرجة موافقة متوسط، حيث أجاب 53,9%

بموافق و11.8% بموافق بشدة، و20,6 بمحايد وهذا يدل على أنّ أفراد عينة البحث يتفقون على نظام القرض بالربا من أهم دوافع التسرب النقدي؛

وثالث أكبر متوسط حسابي هو متوسط العبارة "**الجمهور يمتنعون عن وضع أموالهم لغياب الوعي الادخاري لديهم**" بقيمة قدرها 3,539 ودرجة موافقة متوسط، حيث أجاب 53,9% بموافق، و10,8% بموافق بشدة، مما يوحي بأنّ أفراد العينة يوافقون أن غياب الوعي الادخاري لدى الجمهور من أهم أسباب عزوف الأموال عن البنوك؛

ورابع متوسط حسابي قدره 3,519 وهو خاص بالعبارة " **تمكن الصيرفة الاسلامية من جذب الأفراد الذين ليس لديهم حسابات مصرفية** "، وبدرجة موافقة متوسط، حيث حيث أجاب 52,9% بموافق، و8,8% بموافق بشدة، أي أنّ أفراد العينة يتفقون أن الصيرفة الإسلامية تمكن البنوك من استقطاب الأفراد الذين ليس لديهم حسابات مصرفية؛

وخامس متوسط حسابي خاص بالعبارة " **الجمهور يمتنعون عن وضع أموالهم ويفضلون استعمالها في مختلف المعاملات عوضاً عن البطاقات البنكية ووسائل الدفع الحديثة لأنهم يشعرون بعدم الحماية في هذه الوسائل الحديثة**"، بمتوسط حسابي 3,392، ودرجة موافقة متوسط، حيث عبر 52% عن موافقتهم، و7,8% عن موافقتهم بشدة، وهذا يشير إلى أن الجمهور لا يتعاملون بالوسائل الدفع الحديثة لأنهم لا يشعرون بالأمان عند استخدامها؛

وسادس متوسط حسابي قدره 3,264 وهو خاص بالعبارة " **الجمهور يحجمون عن وضع أموالهم في البنوك لفقدان الثقة في الجهاز المصرفي نتيجة عوامل تاريخية أهمها قضية بنك الخليفة** "، ودرجة موافقة متوسطة، حيث أجاب 45,1% موافق، 7,8% موافق بشدة، أي نصف أفراد العينة موافقون على أنّ الثقة تلعب دور هام في استقطاب الأموال، والعوامل التاريخية مثل فضيحة بنك الخليفة لا تزال تؤثر على العلاقة بين الجمهور والبنوك؛

وأدنى متوسط حسابي 2,980 الموافق للعبارة " **الجمهور يمتنعون عن وضع أموالهم في البنوك لأنهم يشعرون بصعوبة سحبها في حالة الاحتياج إليها نظراً لنقص السيولة في البنوك**" بدرجة موافقة متوسط، حيث عبر 38,2% عن موافقتهم، 7,8% على موافقتهم بشدة، وهذا أقل من النصف وهذا ما يدل على أن

نصف أفراد العينة لا يوافقون العبارة، ومشكل السيولة في البنوك لا يعد من أسباب الإحجام عن وضع الأموال، لأن السيولة متوفرة حسب آراء اطارات البنك؛

وعموماً فإنّ اتجاهات أفراد عينة البحث نحو محور الأموال خارج القطاع المصرفي في الجزائر كانت بدرجة موافقة مرتفعة بوسط حسابي 3,428 وانحراف معياري 0,649، كما أنّ مستويات مؤشراته مختلفة، تراوحت بين مرتفع ومتوسط حيث سجل أكبر مستوى هو اتجاه أفراد عينة البحث خاص بالعبارة " **تعتبر نسبة توزيع الأرباح من أهم الدوافع للاستثمار في منتجات الصيرفة الإسلامية** "، بمتوسط حسابي 3,696، وانحراف معياري 0,919 ودرجة موافقة مرتفعة، وأدنى متوسط حسابي 2,980 الموافق للعبارة " **الجمهور يمتنعون عن وضع أموالهم في البنوك لأنهم يشعرون بصعوبة سحبها في حالة الاحتياج إليها نظراً لنقص السيولة في البنوك**" بدرجة موافقة متوسط.

المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

سنعمل من خلال هذا المبحث على اختبار فرضيات الدراسة الفرعية والرئيسية والتأكد من صحتها أو نفيها من خلال: دراسة العلاقة الارتباطية (متغير منتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر وأبعاده ومتغير الأموال خارج القطاع المصرفي؛

المطلب الأول: اختبار الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسية الأولى بطريقة الانحدار الخطي البسيط

من أجل اختبار الفرضيات: الأولى، الثانية والثالثة التي تقوم على تحديد الأثر بين المتغير المستقل والتابع، سنقوم بتحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج، وتحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار الأثر، حيث تتمثّل الفرضيات الفرعية في ما يلي:

أولا: الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على المشاركات واستقطاب الأموال خارج القطاع المصرفي؛

ثانيا: الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على البيوع واستقطاب الأموال خارج القطاع المصرفي؛

ثالثا: الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على المنافع واستقطاب الأموال خارج القطاع المصرفي؛

من أجل اختبار هذه الفرضيات سنقوم بتحليل الانحدار الخطي البسيط، بحيث نعتبر الأموال خارج القطاع المصرفي في الجزائر متغير تابع ونرمز له بالرمز Y، ومنتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر متغير مستقل ونرمز له بالرمز X، وأبعاد منتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر (للمنتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على المشاركات، للمنتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على البيوع، للمنتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على المنافع) متغيرات مستقلة ونرمز لها بالرموز (x_3, x_2, x_1) على التوالي؛ والنموذج الرياضي الذي يمثل العلاقة يكون على الشكل التالي: $Y= a + BX$

القيمة a تشير إلى القيمة الابتدائية للمتغير التابع في حالة عدم انعدام المتغير المستقل؛

القيمة B تمثل معامل الانحدار، حيث كلما ارتفع المتغير المستقل بدرجة واحدة ارتفع المتغير التابع بقيمة B.

أولا: اختبار الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على المشاركات واستقطاب الأموال خارج القطاع المصرفي؛

وجاءت نتائج اختبار الفرضية ممثلة في الجدول التالي:

جدول رقم (04-12) : الانحدار الخطي البسيط بين منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على المشاركات في الجزائر والأموال خارج القطاع المصرفي في الجزائر

النموذج			معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	الاختبارات		مستوى الدلالة
منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على المشاركات	الثابت a	2,710	0.227	0,052	F المحسوبة	5,444	0,022
	معامل الانحدار B	0,209			T المحسوبة	8,622	0.00

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS V24

يتضح من جدول أعلاه أنّ قيمة F المحسوبة والبالغ 5,444 ذات مستوى دلالة 0.022 وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد 0,05، ومنه نستنتج أن **النموذج صالح لاختبار هذه الفرضية؛**

كما يتضح أنّه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على المشاركات واستقطاب الأموال خارج القطاع المصرفي، وذلك استنادا على:

- قيمة T المحسوبة والمقدرة بـ 8,622 وقيمة مستوى دلالتها الأقل من المستوى المعتمد 0,05، مما يدل على وجود أثر إيجابي لبعد منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على المشاركات في الجزائر والأموال خارج القطاع المصرفي؛
- قيمة معامل الارتباط تساوي 0,22، ويعني هذا أنّ العلاقة بين بعد منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على المشاركات في الجزائر والأموال خارج القطاع المصرفي **علاقة طردية ضعيفة؛**

قيمة معامل التحديد R^2 المقدرة بـــ 0,052، وهذا يعني أنّ بعد منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على المشاركات في الجزائر يفسر ما مقداره 5.2 % من التغير الحاصل في المتغير التابع الأموال خارج القطاع المصرفي؛

وبناء على هذه النتائج نرفض الفرض الصفري، ونقبل الفرض البديل الذي ينص على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على المشاركات واستقطاب الأموال خارج القطاع المصرفي، وأن نسبة 94,8 % ترجع إلى متغيرات أخرى، ويمكن صياغة العلاقة بين المتغيرين بالعلاقة الخطية التالية:

$$y = 2.710 + 0.209\ x_1$$

وما يفسر هذه النسبة الضعيفة من التأثير أنّ منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على المشـــاركات لا تمثل إلى 2,4% من حجم التوزيع التمويل الإسلامي في الجزائر حسب تقرير بنك الجزائر بســـبب المخـــاطر العالية، خاصة وفي ظل ضعف الثقة المصرفية التي كانت نتيجة عوامل تاريخية أبرزها فضيحة الخليفة.

ثانيا: اختبار الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عنـــد مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على البيوع واستقطاب الأموال خارج القطاع المصرفي؛

وجاءت نتائج اختبار الفرضية ممثلة في الجدول التالي:

جدول رقم (04-13) الانحدار الخطي البسيط بين منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على البيوع على الأموال خارج القطاع المصرفي في الجزائر

النموذج			معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	الاختبارات		مستوى الدلالة
منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على البيوع	الثابت a	2,448	0,291	0,085	F المحسوبة	9,283	0,03
	معامل الانحدار B	0,265			T المحسوبة	7,474	0,00

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS V24

يتبين لنا من جدول أعلاه أنّ قيمة F المحسوبة البالغة 9.283 ذات مستوى دلالة 0.00 وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد 0.05، وهو ما يؤكد **صلاحية النموذج لاختبار هذه الفرضية.**

كما يتضح أنّه هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$ بين منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على البيوع واستقطاب الأموال خارج القطاع المصرفي، وذلك استنادا على:

- قيمة T المحسوبة والمقدرة بـ 7,474 وقيمة مستوى دلالتها الأقل من المستوى المعتمد 0,05، مما يدل على وجود أثر إيجابي لبعد منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على البيوع في الجزائر والأموال خارج القطاع المصرفي؛
- قيمة معامل الارتباط تساوي 0,291، ويعني هذا أنّ العلاقة بين بعد منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على البيوع في الجزائر والأموال خارج القطاع المصرفي **علاقة طردية ضعيفة؛**

قيمة معامل التحديد R^2 المقدرة بـ 0,085، وهذا يعني أنّ بعد منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على البيوع في الجزائر يفسر ما مقداره 8.5 % من التغير الحاصل في المتغير التابع الأموال خارج القطاع المصرفي، وأن نسبة 91,5 % ترجع إلى متغيرات أخرى؛

وبناء على هذه النتائج نرفض الفرض الصفري، ونقبل الفرض البديل الذي ينص على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$ بين منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على البيوع واستقطاب الأموال خارج القطاع المصرفي، ويمكن صياغة العلاقة بين المتغيرين بالعلاقة الخطية التالية:

$$\mathbf{y = 2.448 + 0.265\ x_2}$$

وما يفسر هذه النسبة الضعيفة من التأثير هو التسويق الغير فعّال للمنتجات الصيرفة الإسلامية، مع نقص الكبير في الكفاءات البشرية لدى البنوك التقليدية، ضف إلى ذلك رفض المجتمع الجزائري التعامل البنوك التقليدية.

ثالثا: اختبار الفرضية الفرعية الثالثة للفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$ بين منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على المنافع واستقطاب الأموال خارج القطاع المصرفي،

وجاءت نتائج اختبار الفرضية ممثلة في الجدول التالي:

جدول رقم (04-13) الانحدار الخطي البسيط بين منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على المنافع على الأموال خارج القطاع المصرفي في الجزائر

النموذج			معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	الاختبارات		مستوى الدلالة
منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على المنافع	الثابت a	2,002	0,385	0,148	F المحسوبة	17,404	0.00
	معامل الانحدار B	0,381			T المحسوبة	5,765	0.00

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS V24

يتبين لنا من جدول أعلاه أنّ قيمة F المحسوبة البالغة 17.404 ذات مستوى دلالة 0.00 وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد 0.05، وهو ما يؤكد **صلاحية النموذج لاختبار هذه الفرضية**.

كما يتضح أنّ هناك **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 ≥ α بين منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على المنافع واستقطاب الأموال خارج القطاع المصرفي**، وذلك استنادا على:

- قيمة T المحسوبة والمقدرة بـــ 5,765 وقيمة مستوى دلالتها الأقل من المستوى المعتمد 0,05، مما يدل على وجود أثر إيجابي لبعد منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على المنافع في الجزائر والأمـــوال خـــارج القطاع المصرفي؛
- قيمة معامل الارتباط تساوي 0,385، ويعني هذا أنّ العلاقة بين بعد منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على المنافع في الجزائر والأموال خارج القطاع المصرفي **علاقة طردية ضعيفة**؛
- قيمة معامل التحديد R^2 المقدرة بـــ 0,148، وهذا يعني أنّ بعد منتجات الصيرفة الإســـلامية القائمـــة على المنافع في الجزائر يفسر ما مقداره 14,8 % من التغير الحاصل في المتغير التـــابع الأمـــوال خـــارج القطاع المصرفي، وأن نسبة 85,2 % ترجع إلى متغيرات أخرى، والمنافع تقوم على صيغة الإجارة لدى البنوك الجزائرية، وصيغة الاجارة لا تكفي لاستقطاب الحجم الكبير للأموال خارج القطاع المصرفي.

وبناء على هذه النتائج نرفض الفرض الصفري، ونقبل الفرض البديل الذي ينص على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$ بين منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على المنافع واستقطاب الأموال خارج القطاع المصرفي، ويمكن صياغة العلاقة بين المتغيرين بالعلاقة الخطية التالية:

$$y = 2.002 + 0.381\ x_3$$

المطلب الثاني: اختبار الفرضية الرئيسية الأولى

ولاختبار الفرضية الرئيسية الآتية: **"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة في الجزائر واستقطاب الأموال خارج القطاع المصرفي"**؛ ارتأينا اعادة التحليل الاحصائي باستخدام تحليل الانحدار التدريجي **Stepwise Multiple Regression** لمعرفة مدى تأثير كل من منتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر القائمة على المنافع ومنتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر القائمة على البيوع ومنتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر القائمة على المشاركات على المتغير التابع الأموال خارج القطاع المصرفي؛ حيث تمّ اعتماد على الفرضية التالية لتفسير المتغيّرات المستقلّة:

الانحدار بين المتغير التابع الأموال خارج القطاع المصرفي والمتغيرات المستقلّة (المنافع، المشاركات، البيوع) يساوي صفر أي أن الانحدار غير معنوي والمتغيّر المستقلّ غير مرتبط بالمتغيّرات التّابعة.

ومن خلال عملية ادخال المتغيّرات باستخدام برنامج **SPSS** لدراسة مدى تفسير المتغيرات المستقلّة للظاهرة المدروسة وكذا قياس قوّة العلاقة والارتباط بين هذه المتغيّرات، حيث تم استخلاص مجموعة من النتائج الاحصائيّة دوّن أهمّها في الجدول الموالي:

جدول رقم (04-25): معاملات الارتباط الخطي للمتغير المستقلّ – المنافع–

النموذج			معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	الاختبارات		مستوى الدلالة
منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على المنافع	الثابت a	2,002	0,385	0,148	F المحسوبة	17,404	0.00
	معامل الانحدار B	0,381			T المحسوبة	5,765	0.00

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS V24

وعليه، نلاحظ انّ استخدام طريقة الانحدار المتعدد التدريجي أدّى الى **استبعاد متغيّرين مستقلّين هما (البيوع والمشاركات)** والاحتفاظ بمتغير المنافع وتأثيره على الأموال.

كما نلاحظ أنّ معامل الارتباط الخطي بين المنافع والأموال بلغ نسبة **38.5 %** وهو دليل على وجود ارتباط نسبي بين المتغيرين، اضافة الى ذلك فانّ متغير المنافع يفسّر ما نسبته **14.8%** من متغير الأموال، أمّا النسبة المتبقية تعود الى عوامل أخرى اضافة الى عوامل عشوائية.

كما نلاحظ من خلال الجدول ما يلي:

- قيمة اختبار تحليل التباين لخط الانحدار هي **17.404**؛
- مستوى دلالة الاختبار تساوي **0.000** وهي أقل من مستوى دلالة الفرضية الصفرية **0.05**، وبالتالي خط الانحدار يلائم المعطيات.

وعليه يمكن تشكيل معادل خط الانحدار كما يلي:

$$Y=2.002+ 0.381\ X1$$

حيث تمثلy: المتغير التابع الأموال خارج القطاع المصرفي؛ X1بعد منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على المنافع في الجزائر؛

القيمةa=2.002 تشير إلى القيمة الابتدائية للأموال خارج القطاع المصرفي في حالة عدم وجود بعد منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على المنافع في الجزائر

القيمة B= 0.381تعني كلما ارتفع بعد منتجات الصيرفة الاسلامية القائمة على المنافع في الجزائر بدرجة واحدة زاد مستوى استقطاب الأموال خارج القطاع المصرفي بقيمة 0.381

كما يتّضح لنا المتغيّرين الذين تم استبعادهما تبعا لبعض المقاييس الاحصائية المبينة في الجدول الموالي:

جدول رقم (04-26): قيم المتغيرات المستبعدة من النموذج

الاحصائية	المشاركات	البيوع
الارتباط R	0,050	0,071
معامل التحديد R2	–	–
قيم احتمالية Sig	,618	,482
قيمة Bêta In	0,053[b]	0,084[b]

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادًا على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه بأنّه تمّ استبعاد بعدي منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على المشاركات ومنتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على البيوع) وذلك بالطريقة التدريجيةStep-Wise باستخدام برنامج الحزمة الاحصائية SPSSحيث أنّ الارتباط الجزئي بين هذين المتغيّرين وبين المتغير التابع الأموال خارج القطاع المصرفي غير دال احصائيًا كما يتّضح ذلك من قيم Sig المدوّنة في الجدول لبعدي منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على المشاركات والقائمة على البيوع والتي كانت على الترتيب : 0.618 و0.482 (وهي أكبر من 5%) ممّا يتوافق مع شرط استبعاد المتغيرات غير المفسرة للظاهرة، كما يلاحظ ضعف درجة الارتباط بين هذه المتغيرات والتي كانت قيمها على الترتيب: 0.05 و0.071 ممّا يلغي معنوية وتفسير المتغيرات المستقلّة للمتغير التابع.

وعليه نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل الذي مفاده أنّ الانحدار بين المتغير التّابع الأموال خارج القطاع المصرفي والمتغيرات المستقلّة (ممثّلة في المنافع) لا يساوي الصّفر أي أنّ الانحدار معنوي ولمتغير المستقلّ (المنافع) مرتبط بالمتغيّر التّابع

ويعود سبب تأثير منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على المنافع في الجزائر على استقطاب الأموال خارج القطاع المصرفي دون الأخرى إلى العوامل الآتية:

- الإجارة تتصف بالمرونة وهي معروفة قبل ظهور المؤسسات المصرفية الإسلامية بالجزائر لأن الأفراد سبق وتعامل بالإجارة إما عن طريق المؤسسات المصرفية التقليدية او مؤسسات أخرى؛
- بالنسبة للفرد الإجارة أقل مخاطرة من الصيغ الأخرى، مثلا في حالة تخلف الفرد عن سداد قسط المرابحة راح يتحمل غرامات التأخير إضافة إلى القسط وباقي الأقساط، أما في حالة الإجارة في حالة تخلفه يسترجع البنك الأصل ويبقى في ذمة الفرد قسط إجارة واحد فقط إضافة إلى غرامة التأخير إن وجدت؛
- توفر عملية الإجارة للمستأجر، قدارا كبير من المال، إن أراد شراء معدات أخرى لتنفيذ المشروع.

بإمكان المستأجر أن يختار نوع الإجارة الذي يناسب مشروعه الحالي، أو خططه المستقبلية، وهذا ما يزيد من الإقبال عليها وبالتالي التأثير أكبر على الأموال خارج القطاع المصرفي؛

- يصمن البنك من حيث الإجارة المنتهية بالتمليك سريان التدفق النقدي المتأتي من عملية الإجارة، من خلال الدفعات الدورية للمستأجر، مع محافظة على الأصل المؤجر لأن ملكيته في الأخير تعود للمستأجر.
- الحلول التمويلية والاستثمارية التي تقدمها للجمهور ممّا يزيد على الإقبال عليها؛

- العوائد الكبيرة ودرجة ا المخاطرة المنخفضة تحفز البنوك على استخدام الصيغ القائمة على المنافع؛

وعموماً يمكن إيعاز أسباب ظهور هذه النتائج الضعيفة لمدى مساهمة منتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر (منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على المشاركات، منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على البيوع، منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على المنافع) على استقطاب الأموال خارج القطاع المصرفي في النقاط الآتية:

- عدم وجود نظام مركزي إسلامي يسمح للبنوك الإسلامية في التطور والنمو، أو على الأقل نظام موازي يعامل البنوك الإسلامية معاملة خاصة بما يتوافق مع طبيعة النشاط؛
- عدم الاعتماد على سياسات تسويقة فعالة تناسب الخصائص الفريدة للمؤسسات المصرفية الإسلامية بالجزائر وما تقدمه من منتجات؛
- عزوف الافراد عن إيداع أموالهم لدى المؤسسات المصرفية نظرا لضعف الوعي الادخاري لديهم؛
- غياب الثقة بين الجمهور والمؤسسات المصرفية عامة والمؤسسات المصرفية الإسلامية، خاصة نظرا لعدة عوامل تاريخية أهمها فضيحة بنك الخليفة؛
- ضعف انتشار وكالات المؤسسات المصرفية الإسلامية بالجزائر (33 وكالة لبنك البركة و28 وكالة لبنك السلام)؛
- اقتصار قانون 02-20 على عدد قليل ممن صيغ التمويل والاستثمار الإسلامي وبالتالي عدم توفر توليفة مناسبة اكثر لاستقطاب الأموال؛

المطلب الثالث: اختبار الفرضية الرئيسية الثانية

تنص الفرضية الرئيسية على أنّه: **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد العينة نحو متغيرات الدراسة تعزى للمتغيرات الشخصية عند مستوى دلالة 0.05**، وهي تتفرع إلى فرضيتين فرعيتين:

أولا: الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لاتجاه إجابات أفراد العينة نحو منتجات الصيرفة الاسلامية تعزى للمتغيرات الشخصية عند مستوى دلالة 0.05.

ثانيا: الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لاتجاه إجابات أفراد العينة نحو استقطاب الأموال خارج القطاع المصرفي تعزى للمتغيرات الشخصية عند مستوى دلالة 0.05.

وكانت نتائج اختبار الفرضيات الفرعية على النحو التالي:

أولاً: اختبار الفرضية الجزئية الأولى للفرضية الرئيسية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لاتجاه إجابات أفراد العينة نحو منتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر تعزى للمتغيرات الشخصية

من أجل التحقق من صحة الفرضية التي تنص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة عند مستوى دلالة 0.05 لاتجاهات أفراد العينة نحو منتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر تعزى للمتغيرات الشخصية (نوع المتعامل، المؤهل العلمي، الخبرة المهنية) تم استخدام اختبار T.test للعينات المستقلة لمتغير نوع المتعامل، واستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) في باقي المتغيرات وجاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (04-27): اختبار ت (T.test) تبعا لمتغيرات نوع المتعامل

المتغير الشخصية		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	مستوى الدلالة	القرار
نوع المتعامل	إطار في البنك	3.706	0.450	1.391	0.167	غير دالة
	أستاذ أكاديمي	3.584	0.680			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS V24

يتبن من الجدول أعلاه أن قيمة T المحسوبة لمتغير نوع المتعامل مساوية لـ (1.391) وبمستوى معنوية 0.167 أي أكبر من مستوى المعنوية المعتمد 0.05، فهي غير دالة إحصائيا، وعليه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد العينة نحو منتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر تعزى لمتغير نوع المتعامل (ايطار في البنك، أستاذ أكاديمي) عند مستوى دلالة 0.05.

جدول رقم (04-28): اختبار التباين الاحادي (ANOVA) لمتغيرات المؤهل العلمي، والخبرة المهنية

المتغير الشخصية		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة	القرار
المؤهل العلمي	ليسانس	3.771	0.594	0.850	0.470	غير دالة
	ماستر	3.638	0.341			
	ماجستير	3.266	0.466			
	دكتوراه	3.592	0.670			
المتغير الخبرة المهنية	أقل من 5 سنوات	3.570	0.697	0.515	0.673	غير دالة
	من 5 إلى 10 سنة	3.597	0.605			

	من 10 إلى 15 سنة	3.607	0.533			
	أكثر من 15 سنة	3.628	0.552			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS V24

يتبن من الجدول أعلاه أن قيمة F المحسوبة لمتغير نوع المتعامل مساوية لـــ (0.850) وبمستوى معنوية 0.470 أي أكبر من مستوى المعنوية المعتمد 0.05، فهي غير دالة إحصائيا، وعليه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد العينة نحو لمنتجات الصيرفة الإسلامية تعزى لمتغير المؤهل العلمي عند مستوى دلالة 0.05،

كما نلاحظ أن قيمةF المحسوبة لمتغير الخبرة المهنية مساوية لـــ (0.515) وبمستوى معنوية 0.673 أي أكبر من مستوى المعنوية المعتمد 0.05، فهي غير دالة إحصائيا، وعليه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد العينة نحو لمنتجات الصيرفة الإسلامية تعزى لمتغير المتغير الخبرة المهنية عند مستوى دلالة 0.05.

ومما سبق يتم التأكيد على الفرضية الجزئية الأولى التي مفادها لا توجد فروق ذات دلالة إحصـــائية في إجابات أفراد العينة نحو منتجات الصيرفة الإسلامية تعزى للمتغيرات الشخصية عند مستوى 0.05 .

ثانيا: اختبار الفرضية الجزئية الثانية للفرضية الرئيسية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لاتجاه إجابات أفراد العينة نحو الأموال خارج القطاع المصرفي في الجزائر تعزى للمتغيرات الشخصية: من أجل التحقق من صحة الفرضية التي تنص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة عند مستوى دلالة 0.05 لاتجاهـــات أفراد العينة نحو الأموال خارج الطاع المصرفي تعزى للمتغيرات الشخصية (نوع المتعامل، المؤهـــل العلمـــي، الخبرة المهنية) تم استخدام اختبار T.test للعينات المستقلة لمتغير نوع المتعامل، واستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) في باقي المتغيرات وجاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (04-29): اختبار ت (T.test) تبعا لمتغيرات نوع المتعامل

المتغير الشخصية		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	مستوى الدلالة	القرار
نوع المتعامل	إطار في البنك	3.337	0.562	-1.446	0.151	غير دالة
	أستاذ أكاديمي	3.522	0.721			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS V24

يتبن من الجدول أعلاه أن قيمة T المحسوبة لمتغير نوع المتعامل مساوية لـــ (1.446-) وبمستوى معنوية 0.15 أي أكبر من مستوى المعنوية المعتمد 0.05، فهي غير دالة إحصائيا، وعليه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية لأموال خارج القطاع المصرفي تعزى لمتغير نوع المتعامل (ايطار في البنك، أستاذ أكاديمي) عند مستوى دلالة 0.05.

جدول رقم (04-30): اختبار التباين الحادي (ANOVA) لمتغيرات المؤهل العلمي، والخبرة المهنية

المتغير الشخصية		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة	القرار
المؤهل العلمي	ليسانس	3.398	0.590	1.502	0.219	غير دالة
	ماستر	3.326	0.565			
	ماجستير	4.142	0.494			
	دكتوراه	3.453	0.704			
المتغير الخبر المهنية	أقل من 5 سنوات	3.330	0.761	0.396	0.756	غير دالة
	من 6 إلى 10 سنة	3.433	0.623			
	من 11 إلى 15 سنة	3.452	0.602			
	أكثر من 15 سنة	3.523	0.589			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS V24

يتبن من الجدول أعلاه أن قيمة F المحسوبة لمتغير المؤهل العلمي مساوية لـــ (1.502) وبمستوى معنوية 0.219 أي أكبر من مستوى المعنوية المعتمد 0.05، فهي غير دالة إحصائيا، وعليه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد العينة لمنتجات الصيرفة الإسلامية تعزى لمتغير المؤهل العلمي عند مستوى دلالة 0.05.

كما نلاحظ أن قيمة F المحسوبة لمتغير الخبرة المهنية مساوية لـــ (0.396) وبمستوى معنوية 0.756 أي أكبر من مستوى المعنوية المعتمد 0.05، فهي غير دالة إحصائيا، وعليه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد العينة نحو الأموال خارج القطاع المصرفي تعزى لمتغير الخبرة المهنية عند مستوى دلالة 0.05.

يتضح من خلال نتائج اختبار الفرضية الجزئية الثانية للفرضية الرئيسية الثانية أنّه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 05 0. في إجابات أفراد العينة نحو الأموال خارج القطاع المصرفي تعـــزى للمتغير المؤهل العلمي والخبرة المهنية،

ومما سبق يتم التأكيد على الفرضية الجزئية الثانية التي مفادها لا توجد فروق ذات دلالة إحصـــائية في إجابات أفراد العينة نحو الأموال خارج القطاع المصرفي تعزى للمتغيرات الشخصية عند مستوى دلالة 0.05 .

وعليه يتم التأكيد على صحة الفرضية الرئيسية الثانية لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لاتجاه إجابات أفراد العينة نحو متغيرات الدراسة تعزى للمتغيرات الشخصية.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم محاولة تحديد أثر تطبيق منتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر على استقطاب الأموال خارج القطاع المصرفي من خلال استخدام برنامج الحزم الاحصائية للعلـــوم الاجتماعيـــة SPSS، حيث تم تحديد منهجية للدراسة وتتبع كافة الخطوات الازمة لقياس الأثر؛

بحث تم اختبار الفرضيات الفرعية للدراسة باستخدام نموذج الخطي البسيط، وقد أل الاختبـــارات إلى وجود أثر ضعيف لكل بعد من الفرضية على استقطاب الاموال خارج القطاع المصرفي؛

بينما عند اختبارنا للفرضية الرئيسية تم الاعتماد على الانحدار المتعدد التدريجي، حيث تبين من خلاله أن بعد منتجات الصيرفة الاسلامية القائمة على المنافع هو البعد الوحيد الذي له أثر على استقطاب الاموال خارج القطاع المصرفي، وقد تمّ استبعاد متغيّري (المشاركات والبيوع) لأنهما غير دالان احصائيا.

كما يجدر بنا الاشارة أن منتجي حسابات الودائع والودائع في حسابات الاستثمار اللذان نصّ عليهما النظام 20-02 يشهدان تطور ملحوظ ومستمر في استقطاب الاموال ولكن بنسب ضعيفة.

الخاتمة

شهدت الجزائر دعم حكومي للصيرفة الإسلامية من خلال إصداره لقانون 20-02 والذي جاء في مضمونه تحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها؛ والذي ألغى بدوره النظام 18-02 والمتعلق بالصيرفة التشاركية، وهذا لتلبية متطلبات الصيرفة الإسلامية لتحقيق مجموعة من الأهداف ولعلى أبرزها استقطاب الأموال المكتنزة والمتداولة خارج القطاع المصرفي، من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى ما يلي:

أولا: نتائج الدراسة النظرية

جاءت نتائج الدراسة الميدانية كما يلي:

1. يعتبر صدور النظام 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020، محطة مهمة في النظام المصرفي الجزائري، والذي جاء في مضمونه تحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها، والذي ألغى النظام رقم 18-02 المتعلقة الصيرفة التشاركية؛
2. سارعت العديد من البنوك التقليدية الجزائرية جرّاء تجدد مشاكلها المنبثقة من نظامها القائم على القرض بالربا، وفي ظل نجاح تجربة بنكي البركة الجزائري ومصرف السلام مع محاولة المشرع الجزائري في استقطاب الكتلة النقدية المتسربة والمقدرة بـــ 7000 مليار دينار جزائري، إلى تبني سُبُلَ التحوّل إلى العمل المصرفي الإسلامي، بفتح شبابيك إسلامية بعد صدور النظام رقم 20-02؛
3. يعتبر فتح شبابيك أو فروع إسلامية مرحلة مهمة في النشاط المصرفي، فهو بمثابة قفزة نوعية للتحول نحو العمل المصرفي الإسلامي، حيث كان له آثار ايجابية وآثار سلبية، فمن آثاره الإيجابية أن يساهم في تعبئة الموارد المالية وتوظيفها من خلال عدة صيغ وخدمات تتوافق مع الشريعة الإسلامية، مما يعزّز من مركزها المالي ويزيد من ربحيها، ومن آثاره السلبية هو أن قيام البنوك بفتح شبابيك وفروع إسلامية سيترتب عليه استمرار تلك البنوك لمدة أطول على شكلها الحالي (الربوي)؛
4. إن تحقيق النجاح الفعلي للصيرفة الإسلامية يتطلب عدة عوامل، حيث يعتبر الجانب الشرعي أهم عامل، من خلاله يُعزز الثقة بين العملاء والبنك، فلابد من تأسيس لجان شرعية تتكون من كبار العلماء تصهرُ على تصحيح المعاملات مع الابتعاد عن الشبهات؛
5. نّص النظام 20-02 على تمنيه منتجات إسلامية فقط، وهي: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الاستصناع، حسابات الودائع، الودائع في حسابات الاستثمار.

6. حسب تقرير البنك المركزي الجزائري لسنة 2022، فإن منتج "السلم"، "المرابحة" و"الإجارة" هم الأكثر تسويقا بنسبة 94,1%، وفي المقابل نجد "المشاركة"، المضاربة"، "الاستصناع" هي الأقل تسويقا 5,9%؛
7. يشهد منتجي حسابات الودائع والودائع في حسابات الاستثمار اللذان نصّ عليهما النظام 20-02 استقطاب نسبي ملحوظ للأموال مقارنة بالحجم الكبير للأموال الخارج القطاع المصرفي، وهذا راجع لعدة عوامل ومتطلبات.
8. يشهد حجم التداول النقدي خارج القطاع المصرفي تطور ملحوظ ولكن وبمعدلات نمو أقل حسب تقرير البنك المركزي لسنة 2023، وبلغ حجم التداول 7124,3 لسنة 2022.

ثانيا: نتائج الدراسة الميدانية

جاءت نتائج الدراسة الميدانية كما يلي:

1. يساهم تطبيق منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على المشاركات في الجزائر على استقطاب الأموال خارج القطاع المصرفي بنسبة ضعيفة؛
2. يساهم تطبيق منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على البيوع في الجزائر على استقطاب الأموال خارج القطاع المصرفي بنسبة ضعيفة ؛
3. يساهم تطبيق منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على المنافع في الجزائر على استقطاب الأموال خارج القطاع المصرفي بنسبة ضعيفة؛
4. عند اختبارنا للفرضية الرئيسية تم الاعتماد على الانحدار المتعدد التدريجي، حيث تبين من خلاله أن بعد منتجات الصيرفة الاسلامية القائمة على المنافع هو البعد الوحيد الذي له أثر على استقطاب الاموال خارج القطاع المصرفي، وقد تمّ استبعاد متغيّري (المشاركات والبيوع) لأنهما غير دالان احصائيا.

ثالثا: التوصيات

1. ضرورة إصدار نظام مركزي إسلامي يسمح للبنوك الإسلامية بالتطور والنمو، أو على الأقل نظام موازي يعامل البنوك الإسلامية معاملة خاصة بما يتوافق مع طبيعة نشاطها؛
2. ضرورة الاعتماد على سياسات تسويقة فعالة تناسب الخصائص الفريدة للمؤسسات المصرفية الإسلامية بالجزائر وما تقدمه من منتجات؛

3. الزيادة في التوسع والانتشار خدمات الاسلامية عبر كافة مختلف الوطن، وهذا ما يسمح بتعزيز الشمول المالي الإسلامي؛
4. التنويع في المنتجات الإسلامية، فثمنيه منتجات غير كافية في تلبية رغبات المتعاملين، وغير متوافقة مع طبيعة العمل المصرفي الإسلامي؛
5. ضرورة تدريب الكوادر بما يتوافق ما طبيعة العمل المصرفي الإسلامي، وهذا ما يعزز من الجودة المصرفية الإسلامية لدى البنوك الإسلامية؛
6. ضرورة تعزيز الثقة بين الجمهور والبنوك، وذلك من خلال معالجة جميع متطلبات نجاح الصيرفة الإسلامية، نذكر على سبيل المثال: تطبيق معايير الحوكمة واعتماد على معايير شرعية واضحة تلقى القبول العام بين أفراد المجتمع الجزائر؛
7. ضرورة إنشاء سوق مالي إسلامي ممّا يسمح للمؤسسات المصرفية الإسلامية الاستفادة من الخدمات المالية والاستثمارية الإسلامية، خاصة في ظل النمو الكبير لحجم الصكوك الإسلامية في العالم.

رابعا: آفاق الدراسة

تحتاج هذه الدراسة كغيرها من الدراسات إلى بذل جهود إضافية خاصة مع الانتشار السريع للصيرفة الإسلامية ومع تنامي وتطور الصناعة المالية الإسلامية ككل، ومع استحالة الإلمام بجميع جوانب الموضوع يمكن اقتراح المواضيع البحثية التالية:

1. دور منتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر في تعزيز الشمول المالي؛
2. دور منتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر في تمويل القطاع الزراعي؛
3. أثر تطبيق منتجات المالية الإسلامية في تعبئة المدخرات؛

المراجع

قائمة المراجع:

I. الكتب:

1. سليمان ناصر، **تجربة البنوك الإسلاميَّة في الجزائر دراسة تقييمية عامة**، دار ألفا للوثائق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2022.
2. محمود حسين الوادي، حسين محمود سمحان، سهيل أحمد سمحان، **النقود والمصارف**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010.
3. كمال توفيق حطاب، **الوقائع دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في التمويل والاستثمار**، النشر العلمي جامعة الشارقة، الإمارات، 2002.
4. الغالي بن ابراهيم، **أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
5. فليح حسين خلف، **النقود والبنوك**، دار جدارا للكتاب العالمي، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006.
6. عادل عبد الفضيل عيد، **الربح والخسارة في معاملات المصارف الإسلامية**، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، مصر، 2006.
7. شهاب أحمد عزيز العزعزي، **إدارة البنوك الإسلامية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، لأردن، 2012.
8. محمد عبد المنعم أبو يزيد، **الضمان في الفقه الإسلامي وتطبيقاته في المصارف الإسلامية**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، القاهرة، 1996.
9. حكيم براضية، جعفر هني محمد، **دور التصكيك الإسلامي في إدارة السيولة في المصارف الإسلامية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2016.
10. يونس ابراهيم التميمي، **الإدارة الاستراتيجية في المصرف الإسلامي**، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2019.

11. حيدر يونس الموسوي، **المصارف الإسلامية أدائها المالي وأثرها في سوق الأوراق المالية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

12. من إعداد لجنة من الأساتذة الخبراء الاقتصاديين والشرعيين والمصرفيين، **تقييم الدور الاجتماعي للمصارف الإسلامية**، معهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، القاهرة، 1996.

13. محمد جلال سليمان، **الودائع الإسلامية في البنوك الإسلامية**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، القاهرة، 1996.

14. محمد عبد المنعم أبو زيد، **المضاربة وتطبيقاتها العملية في المصارف الإسلامية**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 1996.

15. محمد عبد المنعم أبوزيد، **نحو تطوير نظام المضاربة في المصارف الإسلامية**، مكتبة المعهد، القاهرة، مصر، 2000.

16. المعايير الشرعية، **هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية**، دار الميمان للنشر والتوزيع، البحرين، 2015.

17. نعيم نصر داوود، **البنوك الاسلامية نحو اقتصاد اسلامي**، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

18. محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، **المصارف الإسلامية الاسس النظرية والتطبيقات العملية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، 2007.

19. محمود حسين الوادي، محمود حسين الوادي، ابراهيم محمد خريس، أمجد سالم لطايفية، كمال محمد رزيق، **الاقتصاد الإسلامي**، دار المسيرة للنشر والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، 2010.

20. أحمد محمد محمود ناصر، **المدخل العام لدراسة المصارف الإسلامية**، دار الكتب العلمية، المملكة العربية السعودية، 2022.

21. ادريس بن اعمر المانع، **الاستثمار وتطبيقاته في المصارف الاسلامية**، دار التعليم الجامعي، الطبعة الأولى، مصر، 2021.

22. عبد الكريم أحمد قندوز، **المالية الإسلامية**، صندوق النقد العربي، الإمارات، 2019.

23. أبو زيد محمد عبد العزيز، **التطبيق المعاصر لعقد السلم في المصارف الإسلامية**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، القاهرة، 1996.

24. احمد حميد النعيمي، أحمد عبد الله الزبيدي، **البيع الآجل في الفقه الإسلامي والقانون المدني**، دار المعتز للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2016.

25. حفيظة لوكيلي، **تحقيق المناط وأثره في اختلاف العلماء**، دار الكتب العلمية، لبنان، 2019.

26. إبراهيم جاسم الياسري، **عقد المضاربة في الإسلام الإشكالات والتطبيق**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

27. محمد فاتح المغربي، **النقود والبنوك**، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، الطبعة الأولى، 2017.

28. محمد أحمد الأفندي، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، عمان، 2018.

29. فهمي منصور، **اقتصاديات النقود**، وكالة الصحافة العربية (الناشرون)، مصر، 2021.

30. محمود أحمد الأفندي، **النقود والبنوك**، دار الكتاب الجامعي، صتعاء، الطبعة الأولى، 2009.

31. سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية، الأردن، 2011.

II. الرسائل والأطروحات:

1. حمزة مقاتل، **صناديق الاستثمار الإسلامية كآلية لتعزيز أداء البنوك الإسلامية**، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية وبنوك إسلامية، المركز الجامعي عبد الله مرسلي، تيبازة، الجزائر، 2022-2023.

2. بقيس دنيا زاد عياشي، **دور ضوابط الصناعة المالية الإسلامية في الحد من آثار الأزمات المالية**، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية البنوك والتأمينات، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2017-2018.

3. هدى هذباء يونسي، **انعكاس تغيرات عرض النقود على المستوى العام للأسعار –دراسة حالة–**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وبنوك مالية، جامعة عمار ثليجي الأغواط، 2020-2021.

4. هند مهداوي، **التمويل المصرفي الإسلامي حل بديل للأزمات المالية العالمية**، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015-2016.

5. براهيمي فايزة، **أثر تطبيق المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في تعزيز ثقة المتعاملين مع المصارف –دراسة ميدانية باستخدام النمذجة بالمعادلات البنائية–**، أطروحة دكتوراه، شعبة المالية والمحاسبة، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2021-2022.

6. آمال لعمش، **دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية**، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011-2012.

7. ميلود بن مسعودة، **معايير التمويل والاستثمار في البنوك الاسلامية**، مذكرة ماجستير، تخصص الاقتصاد الاسلامي، جامعة باتنة، الجزائر، 2017-2008.

8. سوسن جميل محمد أمين الهدهد، **التسرب المالي لدى خزينة السلطة الفلسطينية وعلاقته بالمستوردات غير المباشرة**، أطروحة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المنازعات الضريبية، جامعة النجاح الوطنية بنابلس، فلسطين، 2010.

III. الدوريات والمجلات العلمية:

1. مريم سياخن، **متطلبات إنتهاج الصيرفة الإسلامية في المصارف التقليدية الجزائرية**، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة، المجلد 03، العدد 02، الجزائر، 2020.

2. حيدر يونس الموسوي، كمال كاظم جواد، **المصارف الإسلامية وتحديات العولمة والتحرير المالي**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 11، العدد 04، 2009.

3. سعاد عبد الفتاح، **دور المصارف الإسلامية في التنمية والاستثمار**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 24.

4. زيبار الشاذلي، بوهنتال ياسين، **أبعاد صيغ التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية**، مجلة حوليات، المجلد 36، العدد 01، الجزائر، 2022.

5. عبدلي حبيبة، عبدلي هناء، عبدلي وفاء، **الصيرفة الإسلامية في الجزائر واقع وتحديات**، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 07، العدد 02، الجزائر.

6. حنيش أحمد، عباسي إبراهيم، **دور المصارف الإسلامية في تعبئة الموارد المالية وتمويل التنمية**، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد 01، العدد 02، الجزائر.

7. ميموني بلقاسم، ميلود عبود، سعاد ضمضمة، **الصيرفة الإسلامية في الجزائر بين الواقع والمأمول**، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المجلد 02، العدد 02، الجزائر، 2018.

8. سعاد عبد الفتاح البيروتي، **دور المصارف الإسلامية في التنمية والاستثمار**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 24، بغداد، 2010.

9. عباسية آسية، **النوافذ الإسلامية مدخل للتحول نحو الصيرفة الإسلامية**، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 03، العدد 01، 2023.

10. فلاق علي، سالمي رشيد، **النوافذ الإسلامية والفروع الإسلامية في البنوك التقليدية**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، الجزائر.

11. ابراهيم أوراغ، مسعود فلوسي، **التمويل الإيجاري في شبابيك الصيرفة الإسلامية في ضوء المعايير الشرعية لهيئة أيوفي عقد التمويل بالإجارة لبنك تراست الجزائر أنموذجا**، مجلة الباحث للدراسات الاقتصادية، المجلد 01، العدد 07، الجزائر.

12. حفصي عباس، **مفهوم النوافذ الإسلامية وضوابطها الشرعية**، مجلة الدراسات الإسلامية، المجلد 08، العدد 05، 2017.

13. حربي لمياء، **الإطار التشريعي للصيرفة الإسلامية عبر شبابيك البنوك التقليدية الجزائرية**، مجلة دفاتر البحوث العلمية، المجلد 10، العدد 01، الجزائر.

14. بنوجعفر عائشة، **الفروع الإسلامية كمدخل للتحول البنوك التقليدية للصيرفة الإسلامية**، مجلة المغاربية للاقتصاد والمناجمنت، المجلد 07، العدد 01، الجزائر.

15. دحاك عبد النور، **إشكاليات إنشاء شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية بين الوضعية البنكية والمعايير الشرعية**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 18، العدد 28، الجزائر، 2022.

16. حمزة فيشوش، **مصادر واستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة**، المجلد 05، العدد 01، الجزائر، 2020.

17. محمد لعناني، أسماء حوفاني، **مدى التزام الصيرفة الإسلامية في الجزائر بمبادئ العمل المصرفي الإسلامي دراسة تحليلية للنظام رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب 1441ه الموافق ل 15 مارس 2020م**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 02، الجزائر، 2020.

18. فضيلة بوطورة، مريم زغلامي، **تمويل المشروعات الصغيرة في الجزائر من خلال القرض الحسن مع الاشارة للهيئات الممولة في ولاية تبسة**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 09، العدد 03، 2015.

19. قسول سفيان، بودي عبد الصمد، حمول طارق، **دراسة في سلوك المستهلك البنكي –حالة بنك صندوق الوطني لتوفير والاحتياط**، مجلة الإبداع، المجلد 09، العدد 01، 2019.

20. شيلي وسام، قدي عبد المجيد، **تقييم استجابة بنك التنمية المحلية لمعايير** بازلIII ، مجلة شمال إفريقيا، المجلد 17، العدد 25، 2021.

21. زواوي بن كابوا، **البنوك الجزائرية واتفاقية بازل الثالثة دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 16، العدد 01، 2016.

22. سليم مجلخ، بشيشي وليد، خلفلاوي إخلاص، **أثر التنويع على العائد على إجمالي الأصول في البنك الخارجي الجزائري دراسة قياسية في وكالة أم البواقي للفترة 2011-2021**، مجلة دفاتر البحوث العلمية، المجلد 11، العدد 01، 2023.

23. حسين بلعجوز، **مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009.

24. زيبار الشادلي، بوهنتال ياسين، **ابعاد صيغ التمويل الاستثمار في المصارف الإسلامية**، مجلة حوليات الجزائر 01، المجلد 36، العدد 01، الجزائر، 2022.

25. ياسمين عمامرة، لطيفة بهلول، نوال بوعلاق، **أدوات التمويل الإسلامي في الاقتصاد الإسلامي وتطبيقاتها في بنك البركة الجزائري**، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، المجلد 24، العدد 03، الجزائر.

26. خولة عزاز، سعيدة ممو، **صيغ التمويل الإسلامي كآلية لدعم ربحية البنوك الإسلامية دراسة حالة بنك قطر الإسلامي مع الإشارة إلى تجربة بنك البركة الجزائري**، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، 2019.

27. حريري عبد الغاني، قسول أمين، **الطبيعة التنموية لصيغ التمويل والاستثمار القائمة على مفهوم الملكية بالبنوك الإسلامية**، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 03، العدد 02، الجزائر، 2017.

28. بوراس بودالیا، قدود جميلة، مهداوي هند، **صيغ التمويل الإسلامي القائمة على المشاركات في عائد الإستثمار**، مجلة التنويع الاقتصادي، المجلد 01، العدد 01، الجزائر، 2020.

29. بن مالك إسحاق، قدة حبيبة، **المرابحة كصيغة من صيغ التمويل في البنوك الإسلامية**، مجلة دفاتير السياسة والقانون، المجلد 15، العدد 01، الجزائر، 2023.

30. عائشة كداسة، **الإجراءات المحاسبية لبيع السلم والسلم الموازي في المصارف الإسلامية وفق ما تنص عليه Aaoifi –دراسة خالة بنك البركة الجزائري**، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 10، العدد 01، 2020.

31. سعيد سيف الدين السبوسي، **التورق المصرفي آخر انحرافات المصارف الإسلامية –دراسة تحليلية لأشطة التمويلية لبنك إسلام (1988-2016)**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 04، العدد 01، 2019.

32. سعاد سطحي، **الذرائع الربوية في الفقه الإسلامي "بيع العينة والتورق نموذجا"**، مجلة الصراط، المجلد 08، العدد 01، 2006.

33. فاطمة الزهراء بلعمري، سليمان ولد خسال، **عقد الجعالة في الفقه الإسلامي**، مجلة صوة القانون، المجلد 08، العدد 02، الجزائر، 2022.

34. أحمد صبحي عيادي، **عقد الجعالة وتطبيقاته المصرفية**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 03، العدد 01، الجزائر 2018.

35. شيلي وسام، قدي عبد المجيد، **تقييم استجابة بنك التنمية المحلية لمعايير بازل III**، مجلة شمال إفريقيا، المجلد 17، العدد 25، 2021، ص 55.

36. زواوي بن كابوا، **البنوك الجزائرية واتفاقية بازل الثالثة دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 16، العدد 01، 2016.

37. حميد حايد، محمد صلاح، قرواط يونس، **تحليل مكونات العرض النقدي في الجزائر –المسح النقدي خلال فترة 2001_2019**، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 8، العدد 1، 2022.

38. غربي أحمد، أسامة بوشريط، **تطور الكتلة النقدية وأثرها على الناتج بالداخلي الخام في الجزائر**، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 4، العدد 5، 2016.

39. قشام إسماعيل، عباس خديجة، **دراسة تحليلية تقييمية لدور السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي في الجزائر خلال فترة (2000-2019)، مجلة الاقتصاد الصناعي**، المجلد 11، العدد 02، 2021.

40. لعطوي جلول، جنوحات فضيلة، **تطور الكتلة النقدية وأثرها على الواردات في الجزائر (1998-2019)**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، 2022.

41. النعماوي أمينة، علي يوسفات، عبد المجيد بابا أحمد، **تقييم مسار العرض النقدي في الجزائر (200-2016)**، مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، المجلد 1، العدد 1، 2018.

42. أحمد حسين بتال، ابتهال ناظم عايش، **العوامل المحددة لظاهرة التسرب النقدي في العراق دراسة تحليلية لمدة (2004-2018)**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 52 الكويت، 2020.

43. بناني فتيحة، **إشكالية التسرب النقدي وعلاقتها بقدرة النظام المصرفي على التمويل –واقع والحلول في الجزائر للفترة (2010-2016)**، جامعة محمد بوضياف –المسيلة، 2019.

44. خميسي قايدي، أمينة بن خزناجي، **قياس وتحليل مخاطر السيولة في البنوك التجارية (حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية)**، مجلة الابتكار والتسويق، المجلد 03، العدد 01، 2016.

45. فيلالي زينب، جابر سطحي، **دراسة تحليلية للمصارف الاسلامية الجزائرية وقدرتها غلى تعبئة المدخرات**، مجلة المعيار، المجلد 26، العدد 06، 2022.

46. كريمة شايب باشا، **آليات الحماية من مخاطر وسائل الدفع الالكتروني**، المجلة الجزائرية للسياسة العامة، المجلد 08، العدد 02، 2020.

IV. الملتقيات والندوات العلمية:

1. قادري محمد الطاهر، جعيد البشير، **عموميات حول المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي –الواقع ورهانات المستقبل-، جامعة الجلفة، بدون تاريخ.

V. المواقع الالكترونية:

1. الموقع الإلكتروني لبنك البركة الجزائري: https://www.albaraka-bank.dz/.
2. الموقع الرسمي لمجموعة بنك البركة: https://www.albaraka.com/en/.
3. الموقع الإلكتروني لمصرف السلام: https://www.alsalamalgeria.com/fr/accueil.html.
4. الموقع الرسمي لبنك الخليج الجزائر: https://www.agb.dz/،
5. الموقع الرسمي لبنك ترست الجزائر: https://www.trustbank.dz/.

6. الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري: https://www.bna.dz/.
7. الموقع الرسم لبنك القرض الشعبي الجزائري: https://www.cpa-bank.dz/index.php/fr/.
8. الموقع الإلكتروني للإذاعة الجزائرية: https://news.radioalgerie.dz/fr.
9. الموقع الرسمي الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط: https://www.cnepbanque.dz/web/.
10. الموقع الرسمي لبنك التنمية المحلية: https://www.bdl.dz/.
11. الموقع الرسمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية: https://badrbank.dz/.
12. الموقع الإلكتروني لوكالة الأنباء الجزائرية: https://www.aps.dz/.
13. الموقع الجريدة الإلكترونية تادامسا نيوز https://2u.pw/V44nsAr .
14. الموقع الرسمي لبنك الجزائر الخارجي: https://www.bea.dz/adminislamique .
15. الموقع الرسمي بنك الجزائر: https://www.bank-of-algeria.dz .

الملاحق

الملحق 01: استبيان الدراسة

جامعة زيان عاشور الجلفة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

استبـــــــــــــــــــــــانـــة

في إطار إنجاز أطروحة دكتوراه بعنوان **"أثر تطبيق منتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر على استقطاب الأموال خارج القطاع المصرفي –دراسة ميدانية–"**، نضع بين أيديكم استبانة، على أمل أن نخرج بنتائج أكاديمية ومهنية، وذلك بما سوف تقدمونه لنا من إجابات موضوعية ودقيقة.

كما نحيطكم علما بأن إجاباتكم ستحظى بالسرية التامة ولن تُستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط، كما نتشرف بتزويدكم بنتائج البحث إن رغبتم في ذلك، حيث تتضمن هذه الاستبانة مجموعة من العبارات التي تتطلب الاجابة عليها بوضع علامة (X) أمام الاجابة التي تتوافق مع اختياركم.

ونسعى من خلال هذه الدراسة الى تحليل آراء إطارات البنوك والخبراء الاقتصادين لمعرفة أثر منتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر على استقطاب الأموال خارج القطاع المصرفي، لذلك نرجو من سيادتكم التكرم بالإجابة على أسئلة الاستبانة بدقة مع العلم بأن صحة نتائج هذه الاستمارة تعتمد بدرجة كبيرة على صحة إجاباتكم.

وفي الأخير تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير، شكرا جزيلا

إشراف: أ.د. حديدي آدم **طالب الدكتوراه: شاني محمد عبد الوهاب**

الجزء الأول: البيانات الشخصية (الخصائص الديمغرافية) لعينة الدراسة.

1. نوع المتعامل	
إطار في البنك	( )
استاذ أكاديمي	( )
2. المؤهل العلمي	
ليسانس	( )
ماستر	( )
ماجستير	( )
دكتوراه	( )
أخرى –حددها من فضلك–	.....
3. التخصص العلمي	
إطار في البنك	.....
استاذ أكاديمي	.....
4. متغير الخبرة المهنية	
أقل من 5 سنوات	( )
من 5 إلى 10 سنوات	( )
من 11 إلى 15 سنة	( )
أكثر من 15 سنة	( )

الجزء الثاني: محاور الاستبانة

المحور الأول: منتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر

الرقم	العبارات	إجابة أفراد العينة				
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
البعد الأول: منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على المشاركة في الربح والخسارة (خدمات الصيرفة الاسلامية في الجزائر)						
1	تقدم صيغ صيرفة الإسلامية القائمة على المشاركات حلولاً تمويلية واستثمارية للمتعاملين					
2	تتوافق صيغ الصيرفة الإسلامية القائمة على المشاركات مع الاستراتيجية التمويلية والاستثمارية للبنك					
3	تعتبر صيغتي المضاربة والمشاركة من أهم صيغ الصيرفة الإسلامية المستخدمة في البنوك في الجزائر					
4	تعمل صيغتي المضاربة والمشاركة في البنوك على تحقيق عوائد كبيير وبدرجة مخاطرة عالية					
5	يتوافق تطبيق صيغ الصيرفة الإسلامية القائمة على المشاركات مع قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية					
البعد الثاني: منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على البيوع						
06	تقدم منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على البيوع حلولاً تمويلية واستثمارية للمتعاملين.					
07	تتوافق صيغ الصيرفة الإسلامية القائمة على البيوع مع الاستراتيجية التمويلية والاستثمارية للبنك					
08	تعتبر صيغتي المرابحة والسلم من أهم صيغ الصيرفة الإسلامية المستخدمة في البنوك الجزائرية					
09	تحقق الصيغ القائمة على البيوع عوائد كبيرة للبنوك وبدرجة مخاطرة منخفضة					

10	يتوافق تطبيق صيغ الصيرفة الإسلامية القائمة على البيوع مع قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية					
البعد الثالث: منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على المنافع						
11	تقدم منتجات القائمة على المنافع حلولاً تمويلية واستثمارية للمتعاملين.					
12	تحقق صيغة الإجارة عوائد كبيرة للبنوك مع درجة مخاطرة منخفضة					
13	درجة المخاطرة المنخفضة تحفز البنوك على استخدام الصيغ القائمة على المنافع					
14	من خلال الإجارة المنتهية بالتمليك، فإن البنك يضمن بأن المستأجر سيقوم بالمحافظة على الأصل المؤجر لأن ملكيته في الأخير تعود للمستأجر.					
15	يتوافق تطبيق صيغ الصيرفة الإسلامية القائمة على المنافع مع قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية					

المحور الثاني: استقطاب الأموال خارج القطاع المصرفي

الرقم	العبارات	إجابة أفراد العينة				
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
16	الجمهور يمتنعون عن وضع أموالهم في البنوك لأنهم يشعرون بصعوبة سحبها في حالة الاحتياج إليها نظراً لنقص السيولة في البنوك					
17	الجمهور يحجمون عن وضع أموالهم في البنوك لفقدان الثقة في الجهاز المصرفي نتيجة عوامل تاريخية أهمها قضية بنك الخليفة					
18	الجمهور يمتنعون عن وضع أموالهم لغياب الوعي الادخاري لديهم					
19	الجمهور يمتنعون عن وضع أموالهم ويفضلون استعمالها في مختلف المعاملات عوضاً عن البطاقات البنكية ووسائل الدفع الحديثة لأنهم يشعرون بعدم الحماية في هذه الوسائل الحديثة					
20	تعتبر نسبة توزيع الأرباح من أهم الدوافع للاستثمار في منتجات الصيرفة الإسلامية					
21	تمكن الصيرفة الاسلامية من جذب الأفراد الذين ليس لديهم حسابات مصرفية					
22	يعتبر نظام القرض بالفائدة من أهم دوافع التسرب النقدي					

الملحق 02: قائمة الأساتذة المحكمين للاستبيان الدراسة

الرقم	الإسم والقب	الرتبة	الجامعة
01	أ.د. حديدي آدم	أستاذ	جامعة زيان عاشور الجلفة
02	أ.د. سليمان ناصر	أستاذ	جامعة قاصدي مرباح –ورقلة
03	أ.د. عيجولي خالد	أستاذ	جامعة زيان عاشور الجلفة
04	د. خيري عبد الكريم	أستاذ محاضر أ	جامعة زيان عاشور الجلفة
05	أ.د. بوساحة محمد لخضر	أستاذ	جامعة بن يحي الونشريسي –تيسمسيلت
06	أ.د. سوداني نادية	أستاذ	جامعة بن يحي الونشريسي –تيسمسيلت
07	د. مركان محمد البشير	أستاذ محاضر أ	جامعة بن يحي الونشريسي –تيسمسيلت
08	د. أسامة بوشريط	أستاذ محاضر أ	جامعة يحي فارس –المدية
09	د. معزوز فتح الله	أستاذ محاضر أ	جامعة بن يحي الونشريسي –تيسمسيلت
10	عبد الخليل سيسي	دكتور	جامعة غينيا

الملحق 03: صدق الاتساق الداخلي لمتغيرات الدراسة

Corrélations

			A1	A2	A3	A4	A5
Rho de Spearman	A1	Coefficient de corrélation	1,000	,536**	,240	,534**	,659**
		Sig. (bilatéral)	.	,001	,171	,001	,000
		N	34	34	34	34	34
	A2	Coefficient de corrélation	,536**	1,000	,518**	,359*	,533**
		Sig. (bilatéral)	,001	.	,002	,037	,001
		N	34	34	34	34	34
	A3	Coefficient de corrélation	,240	,518**	1,000	,328	,199
		Sig. (bilatéral)	,171	,002	.	,059	,259
		N	34	34	34	34	34
	A4	Coefficient de corrélation	,534**	,359*	,328	1,000	,596**
		Sig. (bilatéral)	,001	,037	,059	.	,000
		N	34	34	34	34	34

A5	Coefficient de corrélation	,659**	,533**	,199	,596**	1,000
	Sig. (bilatéral)	,000	,001	,259	,000	.
	N	34	34	34	34	34

**. La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0,05 (bilatéral).

Corrélations

			A6	A7	A8	A9	A10
Rho de Spearman	A6	Coefficient de corrélation	1,000	,578**	,450**	,460**	,581**
		Sig. (bilatéral)	.	,000	,008	,006	,000
		N	34	34	34	34	34
	A7	Coefficient de corrélation	,578**	1,000	,629**	,554**	,616**
		Sig. (bilatéral)	,000	.	,000	,001	,000
		N	34	34	34	34	34
	A8	Coefficient de corrélation	,450**	,629**	1,000	,758**	,557**
		Sig. (bilatéral)	,008	,000	.	,000	,001
		N	34	34	34	34	34
	A9	Coefficient de corrélation	,460**	,554**	,758**	1,000	,498**
		Sig. (bilatéral)	,006	,001	,000	.	,003
		N	34	34	34	34	34
	A10	Coefficient de corrélation	,581**	,616**	,557**	,498**	1,000
		Sig. (bilatéral)	,000	,000	,001	,003	.
		N	34	34	34	34	34

**. La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

Corrélations

			A11	A12	A13	A14	A15
Rho de Spearman	A11	Coefficient de corrélation	1,000	,346*	,455**	,615**	,426*
		Sig. (bilatéral)	.	,045	,007	,000	,012
		N	34	34	34	34	34
	A12	Coefficient de corrélation	,346*	1,000	,789**	,589**	,422*
		Sig. (bilatéral)	,045	.	,000	,000	,013
		N	34	34	34	34	34
	A13	Coefficient de corrélation	,455**	,789**	1,000	,654**	,650**
		Sig. (bilatéral)	,007	,000	.	,000	,000
		N	34	34	34	34	34
	A14	Coefficient de corrélation	,615**	,589**	,654**	1,000	,698**

		Sig. (bilatéral)	,000	,000	,000	.	,000
		N	34	34	34	34	34
	A15	Coefficient de corrélation	,426*	,422*	,650**	,698**	1,000
		Sig. (bilatéral)	,012	,013	,000	,000	.
		N	34	34	34	34	34

*. La corrélation est significative au niveau 0,05 (bilatéral).

**. La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

Corrélations

			B1	B2	B3	B4	B5	B6	B7
Rho de Spearman	B1	Coefficient de corrélation	1,000	,590**	,433*	,455**	,097	,195	,238
		Sig. (bilatéral)	.	,000	,011	,007	,587	,270	,175
		N	34	34	34	34	34	34	34
	B2	Coefficient de corrélation	,590**	1,000	,248	,521**	-,003	,219	,396*
		Sig. (bilatéral)	,000	.	,158	,002	,985	,214	,020
		N	34	34	34	34	34	34	34
	B3	Coefficient de corrélation	,433*	,248	1,000	,290	,225	,272	,267
		Sig. (bilatéral)	,011	,158	.	,096	,200	,119	,127
		N	34	34	34	34	34	34	34
	B4	Coefficient de corrélation	,455**	,521**	,290	1,000	-,224	,001	,115
		Sig. (bilatéral)	,007	,002	,096	.	,202	,994	,516
		N	34	34	34	34	34	34	34
	B5	Coefficient de corrélation	,097	-,003	,225	-,224	1,000	,549**	,476**
		Sig. (bilatéral)	,587	,985	,200	,202	.	,001	,004
		N	34	34	34	34	34	34	34
	B6	Coefficient de corrélation	,195	,219	,272	,001	,549**	1,000	,616**
		Sig. (bilatéral)	,270	,214	,119	,994	,001	.	,000
		N	34	34	34	34	34	34	34
	B7	Coefficient de corrélation	,238	,396*	,267	,115	,476**	,616**	1,000
		Sig. (bilatéral)	,175	,020	,127	,516	,004	,000	.
		N	34	34	34	34	34	34	34

**. La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0,05 (bilatéral).

الملحق 04: ثبات فقرات الإستبانة بطريقة معامل الثبات (ألفاكرونباخ)

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,823	22

الملحق 05: البيانات الديموغرافية لعينات الدراسة

نوع المتعامل

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	اطار في البنك	52	51,0	51,0	51,0
	أستاذ أكاديمي	50	49,0	49,0	100,0
	Total	102	100,0	100,0	

المؤهل العلمي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ليسانس	19	18,6	18,6	18,6
	ملستر	28	27,5	27,5	46,1
	ماجستير	3	2,9	2,9	49,0
	دكتوراه	52	51,0	51,0	100,0
	Total	102	100,0	100,0	

الخبرة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 5 سنوات	29	28,4	28,4	28,4
	من 5 سنوات إلى10 سنوات	31	30,4	30,4	58,8
	من 11 إلى 15 سنة	18	17,6	17,6	76,5
	أكثر 15 سنة	24	23,5	23,5	100,0
	Total	102	100,0	100,0	

الملحق 06: اختبار الانحدار الخطي البسيط والمتعدد التدريجي

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,227[a]	,052	,042	,63540

a. Prédicteurs : (Constante), منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على المشاركات

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	2,198	1	2,198	5,444	,022[b]
	Résidu	40,374	100	,404		
	Total	42,571	101			

a. Variable dépendante : الأموال خارج القطاع المصرفي

b. Prédicteurs : (Constante), منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على المشاركات

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés B	Coefficients non standardisés Erreur standard	Coefficients standardisés Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	2,710	,314		8,622	,000
	منتجات الصيرفة الاسلامية القائمة على المشاركات	,209	,090	,227	2,333	,022

a. Variable dépendante : الأموال

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,291[a]	,085	,076	,62414

a. Prédicteurs : (Constante), منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على البيوع

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	3,616	1	3,616	9,283	,003[b]
	Résidu	38,955	100	,390		
	Total	42,571	101			

a. Variable dépendante : الأموال

b. Prédicteurs : (Constante), منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على البيوع

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	3,616	1	3,616	9,283	,003[b]
	Résidu	38,955	100	,390		
	Total	42,571	101			

a. Variable dépendante : الأموال

b. Prédicteurs : (Constante), منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على البيوع

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,385[a]	,148	,140	,60217

a. Prédicteurs : (Constante), منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على المنافع

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	6,311	1	6,311	17,404	,000[b]
	Résidu	36,261	100	,363		
	Total	42,571	101			

a. Variable dépendante : الأموال

b. Prédicteurs : (Constante), منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على المنافع

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés B	Coefficients non standardisés Erreur standard	Coefficients standardisés Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	2,002	,347		5,765	,000
	منتجات الصيرفة الاسلامية القائمة على المنافع	,381	,091	,385	4,172	,000

a. Variable dépendante : الأموال

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,385[a]	,148	,140	,60217

a. Prédicteurs : (Constante), منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على المنافع

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	6,311	1	6,311	17,404	,000[b]
	Résidu	36,261	100	,363		
	Total	42,571	101			

a. Variable dépendante : الأموال

b. Prédicteurs : (Constante), منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على المنافع

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés B	Coefficients non standardisés Erreur standard	Coefficients standardisés Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	2,002	,347		5,765	,000
	منتجات الصيرفة الاسلامية القائمة على المنافع	,381	,091	,385	4,172	,000

a. Variable dépendante : الأموال

Variables exclues[a]

Modèle		Bêta In	t	Sig.	Corrélation partielle	Statistiques de colinéarité Tolérance
1	المشاركات	,053[b]	,501	,618	,050	,765
	البيوع	,084[b]	,705	,482	,071	,610

a. Variable dépendante : الأموال

b. Prédicteurs dans le modèle : (Constante), المنافع

الملحق 07: اختبار فروق ذات دلالة إحصائية لاتجاه إجابات أفراد العينة نحو متغيرات الدراسة التي تعزى للمتغيرات الشخصية

Statistiques de groupe

	نوع المتعامل	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
منتجات الصيرفة الاسلامية في الجزائر	اطار في البنك	52	3,7064	,45027	,06244
	أستاذ أكاديمي	50	3,5480	,68084	,09629

Test des échantillons indépendants

		Test de Levene sur l'égalité des variances		Test t pour égalité des moyennes						
									Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
		F	Sig.	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Différenc erreur standard	Inférieu	Supérieur
منتجات الصيرفة الاسلامية في الجزائر	Hypothèse de variances égales	4,91	,029	1,39	100	,167	,15841	,11387	-,06751	,38433
	Hypothèse de variances inégales			1,38	84,51	,171	,15841	,11476	-,06978	,38660

Caractéristiques

منتجات الصيرفة الإسلامية فى الجزائر

	N	Moyenne	Ecart type	Erreur standard	Intervalle de confiance à 95 % pour la moyenne		Minimum	Maximum
					Borne inférieure	Borne supérieure		
ليسانس	19	3,7719	,59434	,13635	3,4855	4,0584	1,93	4,60
ملستر	28	3,6381	,34111	,06446	3,5058	3,7704	2,93	4,13
ماجستير	3	3,2667	,46667	,26943	2,1074	4,4259	2,73	3,60
دكتوراه	52	3,5923	,67014	,09293	3,4057	3,7789	1,27	5,00
Total	102	3,6288	,57758	,05719	3,5153	3,7422	1,27	5,00

ANOVA

منتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر

	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
Inter-groupes	,854	3	,285	,850	,470
Intragroupes	32,839	98	,335		
Total	33,693	101			

Caractéristiques

منتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر

	N	Moyenne	Ecart type	Erreur standard	Intervalle de confiance à 95 % pour la moyenne		Minimum	Maximum
					Borne inférieure	Borne supérieure		
أقل من 5 سنوات	29	3,5701	,69729	,12948	3,3049	3,8354	1,27	5,00
من 5 سنوات إلى 10سنوات	31	3,5978	,50640	,09095	3,4121	3,7836	2,00	4,60
من 11 إلى 15 سنة	18	3,6074	,53377	,12581	3,3420	3,8728	2,47	4,73
أكثر 15 سنة	24	3,7556	,55244	,11277	3,5223	3,9888	1,93	4,60
Total	102	3,6288	,57758	,05719	3,5153	3,7422	1,27	5,00

ANOVA

منتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر

	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
Inter-groupes	,523	3	,174	,515	,673
Intragroupes	33,170	98	,338		
Total	33,693	101			

Statistiques de groupe

	نوع المتعامل	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
الاموال خارج القطاع المصرفي	اطار في البنك	52	3,3379	,56298	,07807
	أستاذ أكاديمي	50	3,5229	,72189	,10209

Test des échantillons indépendants

		Test de Levene sur l'égalité des variances		Test t pour égalité des moyennes						
									Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
		F	Sig.	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Différence erreur standard	Inférieur	Supérieur
الاموال خارج القطاع المصرفي	Hypothèse de variances égales	1,205	,275	-1,446	100	,151	-,18495	,12790	-,43870	,06881
	Hypothèse de variances inégales			-1,439	92,632	,154	-,18495	,12852	-,44018	,07029

Caractéristiques

الأموال خارج القطاع المصرفي

	N	Moyenne	Ecart type	Erreur standard	Intervalle de confiance à 95 % pour la moyenne		Minimum	Maximum
					Borne inférieure	Borne supérieure		
أقل من 5 سنوات	29	3,3300	,76179	,14146	3,0403	3,6198	1,00	4,71
من 5 سنوات إلى 10سنوات	31	3,4332	,62323	,11194	3,2046	3,6618	1,86	4,29
من 11 إلى 15 سنة	18	3,4524	,60262	,14204	3,1527	3,7521	2,29	4,43
أكثر 15 سنة	24	3,5238	,58927	,12028	3,2750	3,7726	2,43	4,43
Total	102	3,4286	,64923	,06428	3,3011	3,5561	1,00	4,71

ANOVA

الأموال خارج القطاع المصرفي

	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
Inter-groupes	,510	3	,170	,396	,756
Intragroupes	42,061	98	,429		
Total	42,571	101			

Caractéristiques

الأموال خارج القطاع المصرفي

	N	Moyenne	Ecart type	Erreur standard	Intervalle de confiance à 95 % pour la moyenne		Minimum	Maximum
					Borne inférieure	Borne supérieure		
ليسانس	19	3,3985	,59013	,13538	3,1141	3,6829	1,86	4,14
ملستر	28	3,3265	,56592	,10695	3,1071	3,5460	2,29	4,14
ماجستير	3	4,1429	,49487	,28571	2,9135	5,3722	3,86	4,71
دكتوراه	52	3,4533	,70426	,09766	3,2572	3,6494	1,00	4,57
Total	102	3,4286	,64923	,06428	3,3011	3,5561	1,00	4,71

ANOVA

الأموال خارج القطاع المصرفي

	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
Inter-groupes	1,871	3	,624	1,502	,219
Intragroupes	40,700	98	,415		
Total	42,571	101			